

**من الراديكالية إلى البراغماتية
العلاقات الإيرانية السعودية
خلال الولايتين الرئاسيتين لهاشمي رفسنجاني ١٩٨٩-١٩٩٧
محمد فوزي علي***
الملخص

اقترن تاريخ الثورة الإيرانية بحرب طويلة منهكة في الثمانينيات. لكن مع حلول أوائل التسعينيات، طرأت عوامل مختلفة غيرت مسار الثورة الإيرانية. فداخليا، كان على إيران التي أنهكتها الحرب أن تتعاطى مع ضغوط عملية إعادة بناء البلاد في خضم أزمة قيادة، ودوليا، كان على الإيرانيين أن يتناغموا مع نظام دولي جديد تلا عصر الحرب الباردة. وكانت الولايات المتحدة هي المستفيد الرئيس من انهيار الاتحاد السوفيتي، بعد أن أصبحت القوة العظمى الوحيدة في العالم. وكانت المشكلة أن وجود القوات الأمريكية في الخليج كان يتناسب عكسيا مع النفوذ الإيراني في المنطقة وأهداف الهيمنة الإيرانية. ومع تزايد الدعم العربي للقوات الأمريكية في الخليج من أجل الإبقاء على احتواء إيران والعراق، فإن فرص بناء نظام أمن إقليمي يضم إيران بدا أنها قد تضاءلت. وفي ظل هذه الملابسات، اضطرت إيران إلى تكيف ممارساتها على صعيد السياسة الخارجية استجابة لتوجهات الفاعلين الإقليميين الآخرين. وقد شجع الموقف الإيراني الجديد المتصالح مع دول الخليج العربية السعودية على تحسين علاقاتها مع الجمهورية الإسلامية. وقد عزز تزامن وجود الرئيس رفسنجاني وولي العهد السعودي الأمير عبد الله في قمة هرم السلطة في إيران والعربية السعودية، العلاقات بين البلدين. كما أن سياسة رفسنجاني الخارجية البراغماتية وإصرار عبد الله على انتهاج العربية السعودية لسياسة خارجية توعية للمصالح الأمريكية، قد مهد الطريق أمام تقارب إيراني-سعودي في العام ١٩٩٧.

الكلمات المفتاحية: إيران – رفسنجاني – المملكة العربية السعودية

* مدرس بقسم اللغات الشرقية وآدابها، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

From Radicalism to Pragmatism
Iranian–Saudi Relations During Rafsanjani's Presidency
(١٩٨٩–١٩٩٧)

Mohammed Fawzi

Abstract

The history of Iran's revolution was marred by a prolonged war of attrition in the 1980s. But by the early 1990s, different factors had altered the trajectory of Iran's revolution. Domestically, a war-weary Iran had to contend with the pressures of re-building the country in the midst of a leadership crisis, while internationally, Iran had to reconcile itself with a new international system following the Cold War. The U.S. had become the main beneficiary of the Soviet collapse and the world's sole superpower. The problem was that the presence of U.S. troops in the Gulf was inversely proportionate to Iran's influence in the region and Iran's hegemonic goals. With growing Arab support for U.S. troops in the Gulf to keep Iran and Iraq contained, the chances that a regional security system including Iran could emerge diminished. Under these circumstances, Iran was forced to adjust its foreign policy behavior in response to the preferences of other regional actors. Iran's new conciliatory position towards the Gulf States encouraged Saudi Arabia to improve its ties with the Islamic Republic. The overlap of President Rafsanjani and Crown Prince Abdallah's leaderships in Iran and Saudi Arabia, respectively, strengthened Iranian-Saudi ties. Rafsanjani's pragmatist foreign policy and Abdallah's insistence that Saudi Arabia should pursue a foreign policy less dependent on U.S. interests paved the way for the Iranian-Saudi rapprochement in 1997.

مدخل

لقد أصابت الثورة الإيرانية ومآلاتها العلاقات الوثيقة السابقة بين إيران والعربية السعودية بالتشوه. وسوف تناقش هذه الدراسة- في مقدمتها- التدافع التاريخي بين طرائق التعاطي الأيديولوجي والبراغماتي في السياسة الخارجية الإيرانية. بعد ذلك سوف تدرس هيمنة الأيديولوجيا على السياسة الخارجية لإيران بعد الثورة ودورها في علاقات إيران بدول الخليج العربي، وعلى وجه الخصوص بالمملكة العربية السعودية. ومن ناحية أخرى فإن هذه الدراسة تسعى إلى تقييم غلبة المقاربة البراغماتية-التي لا تعدم أن تجد لها جذورا عميقة الصلة بممارسة "التقية" عند الجعفرية الاثني عشرية-عقب انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٨) والتحويلات التدريجية في السياسة الخارجية الإيرانية منذ العام ١٩٨٩. كما يحاول هذا العمل أن يحل أيضا التوجه الجديد في جهوده لإعادة بناء العلاقات الدبلوماسية الإيرانية-السعودية وتطويرها، بعد فترة من قطع العلاقات منذ العام ١٩٨٨.

لقد ظلت العلاقات السعودية-الإيرانية تعاني من الفتور طوال السنوات الست الأولى من رئاسة رفسنجاني، إلى أن كان انعطافها نحو الانفراج مع تولي عبد الله بن عبد العزيز، الأكثر وعيا بمخاطر الوجود الأميركي في المنطقة، لمقاليد الحكم في العربية السعودية فعليا في شهر نوفمبر تشرين الثاني من العام ١٩٩٥ (بعد تردي الحالة الصحية لأخيه غير الشقيق فهد). وكان عبد الله يرى أن فشل إدارة رفسنجاني في تسيير الأمور في إيران على ما يرام، قد يترتب عليه عودة المتشددين إلى السلطة، وبالتالي فتح الباب أمام حضور أميركي أكبر في المنطقة. وقد دفع هذا التوجه البراغماتي البلدين نحو تعاون أكثر إثمارا. ومن المثير للاهتمام، أن أيا من القضايا الخلافية الجوهرية بين إيران والعربية السعودية، من نوعية: (التناقضات الأيديولوجية، أمن الخليج، الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية، إنتاج النفط، الموقف من الصراعات الدائرة في الشرق الأوسط)، لم يتم التوصل إلى تسوية مُرضية حولها. وعلى الرغم من ذلك، فقد نشأت بين البلدين علاقة تتسم بالتفهم والرغبة في مد جسور التعاون أكثر من ذي قبل. وكان من الواضح أن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية تحتل مركزا متقدما كثيرا عن الاهتمامات الأيديولوجية على أجندة رفسنجاني السياسية، مما شجع دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها السعودية على الاتجاه نحو التقارب والسعي إلى حل المشاكل العالقة مع الإيرانيين.

ولكن الصراع بين رفسنجاني والإصلاحيين معه من جهة والأجنحة الراديكالية داخل النظام الإيراني من جهة أخرى، قد ساهم في تعميق التخوفات لدى دول المنطقة حول مصداقية التوجهات التصالحية الجديدة التي تبنتها إدارة رفسنجاني على صعيد السياسة الخارجية، على الرغم من المحاولات التي بذلها رفسنجاني ورجاله للحد من نفوذ الراديكاليين. وتخلص الدراسة إلى أن حالة الاستقطاب في السياسة الإيرانية بين إصلاحي رفسنجاني ومجموعات المحافظين، قد عادت

بالسلب على علاقة إيران بالعربية السعودية وبدول الخليج العربي ككل، في ظل حالة من التشكك والقلق حول حجم تدخل رجال التيار المحافظ الراديكاليين في صنع القرار السياسي الإيراني. ورغم كل شيء، فقد أتاحت قدرات رفسنجاني الفريدة له إدارة الخلافات والتناقضات بين الأجنحة السياسية المتصارعة في البلاد، ليقود النظام الإيراني إلى بر الأمان برؤية واضحة وسط أمواج عاتية متلاطمة وسياق معقد عصيب تلا حربين مريرتين (الحرب العراقية الإيرانية، وعملية عاصفة الصحراء) شهدتهما المنطقة.

المقدمة

ترتبط الثورات بالحروب بشكل أو بآخر. ذلك أنها تزيد من الضغوط التي تؤدي إلى وقوع الحروب عبر تغيير موازين القوى وخلق فرص إما للنظام الثوري أو للدول الأخرى لتحسين وضعها الإقليمي^١. ولقد وصم تاريخ الثورة الإيرانية بحرب استنزاف امتدت لفترة طويلة في الثمانينيات. ولكن بحلول أوائل التسعينيات، كانت ثمة عوامل مختلفة أدت إلى تغيير مسار الثورة الإيرانية. فعلى المستوى المحلي، كان على إيران التي أنهكتها الحرب أن تواجه ضغوط إعادة بناء البلاد في خضم أزمة زعامة، بينما كان عليها على الصعيد الدولي، أن تتناغم نفسها مع نظام دولي جديد تلا الحرب الباردة^٢. لقد أصبحت الولايات المتحدة هي المستفيد الرئيس من انهيار الاتحاد السوفيتي، والقوة العظمى التي لا منافس لها في العالم^٣. وكانت المشكلة أن وجود القوات الأميركية في الخليج العربي كان يتناسب عكسياً مع النفوذ الإيراني في المنطقة، وأهداف إيران في فرض هيمنتها. ومع تزايد الدعم العربي للقوات الأميركية في الخليج العربي لإبقاء إيران والعراق تحت السيطرة، فإن فرص قيام نظام أمن إقليمي يضم إيران قد تضاءلت. وفي ظل هذه الظروف، اضطرت إيران إلى أقلمة سياستها الخارجية استجابة لأولويات الفاعلين الإقليميين الآخرين^٤. وقد شجع موقف إيران الجديد المتصالح مع دول الخليج العربية السعودية على تحسين علاقاتها مع إيران. كما عزز تزامن وجود كل من الرئيس رفسنجاني، وولي العهد الأمير عبد الله، على قمة هرم السلطة، في إيران والعربية السعودية، العلاقات بين البلدين. وكذلك فإن سياسة رفسنجاني الخارجية البراغماتية^٥، والتي ربما صح البحث عن جذورها في تقليد "التقية" في المذهب الجعفري الاثنى عشري^٦، وإصرار عبد الله، على أن تنتهج العربية السعودية سياسة خارجية أقل ارتباطاً بالمصالح الأميركية، قد مهدت الطريق أمام التقارب الإيراني السعودي في العام ١٩٩٧^٨.

وتشير البحوث التاريخية المتصلة بالسياسة الخارجية الإيرانية إلى أنه كانت هناك على الدوام رؤيتان تتدافعان متنازعتين العقل السياسي الإيراني في فضاء السياسة الخارجية- بين تبني البراغماتية، كتوجه يعلي ويقدم المصلحة الوطنية، أو

الأيديولوجيا والمبادئ الدينية. وأيا ما كان الأمر، فقد تعايشت الرؤيتان كلتاهما على امتداد التاريخ الإيراني. فمنذ عهد الأخمينيين (٥٨٠-٥٣٠ ق. م) حتى سقوط النظام البهلوي في العام ١٩٧٩، كانت هناك تركيبة تجمع بين الأيديولوجيا والبراغماتية، ولكن الكفة كانت تميل في كثير من الأحيان نحو البراغماتية المغتربة للمصلحة الوطنية.^٩ غير أن قيام الجمهورية الإيرانية في العام ١٩٧٩ قد صاحبه هيمنة للأفكار والمعايير الأيديولوجية والثورية على السياسة الخارجية الإيرانية في العقد الأول من الثورة. فقد اتخذت معظم القرارات في مجال السياسة الخارجية في إطار من رؤية دينية تميل إلى راديكالية دوغمائية.^{١٠} بيد أن هذا لم يمنع تعايش الأيديولوجيا الدينية والمصالح القومية جنباً إلى جنب، بل ربما تداخلهما أحياناً في السياسة الخارجية الإيرانية كلما اقتضت الضرورة ذلك.^{١١} ومن الممكن في هذا السياق الإشارة إلى ما تكتشف من صفقات السلاح الصهيوني لإيران برعاية وتورط أميركي خلال حرب السنوات الثماني مع العراق، فيما عُرف بفضيحة إيران-كوتنرا، كمثال بارز. ففي الوقت الذي هاجم فيه خطاب النخبة السياسية الحاكمة في إيران أميركا والكيان الصهيوني، واسماً إياهما بالعداء والتآمر على الإسلام والثورة الوليدة، تواصل تعاون النظام الإيراني معهما في إطار من السرية والتكتم، في ظل حاجة الإيرانيين الماسة لصفقات سلاح حيوية خلال زمن الحرب مع العراق.^{١٢} إلا أنه على الرغم من ذلك، فإنه من الواضح أن السياسة الخارجية الإيرانية خلال العقد الأول من الثورة كانت مدفوعة ومحكومة إلى حد بعيد وعلى نطاق واسع بالثوابت الأيديولوجية.

هيمنة الاتجاه البراغماتي في السياسة الخارجية الإيرانية في ظل إدارة رفسنجاني

كانت هناك- بصفة عامة- العديد من العوامل التي أدت إلى صعود التوجه البراغماتي على مسرح السياسة الخارجية الإيرانية خلال السنوات الأولى من التسعينيات، والتي يمكن تصنيفها إلى قسمين رئيسيين: داخلية وخارجية. وتمثلت العوامل الداخلية- بصورة رئيسة- في قبول إيران بـ "تجرع كأس السم"- بحسب عبارة الخميني- حين قبلت في يوليو تموز من العام ١٩٨٨ بالقرار رقم ٥٩٨ الصادر عن الأمم المتحدة، والقاضي بوقف إطلاق النار مع العراق.^{١٣} مما عزز موقف الواقعيين الداعمين للسلام، ثم جاءت وفاة الخميني في يونيو حزيران ١٩٨٩، وما ترتب عليها من إضعاف لموقف الراديكاليين برؤاهم الأيديولوجية المنغلقة، الذين كان يمثل لهم الخميني ركناً شديداً يستندون إليه. ويأتي بعد ذلك في جملة العوامل الداخلية الرئيسية لصعود البراغماتية تولى خامنئي للقيادة خلفاً للخميني، مع فوز رفسنجاني بالرئاسة في يوليو تموز ١٩٨٩، وتعديل الدستور، بما يعزز من سلطات الرئيس ويلغي منصب رئيس الوزراء الذي كان يُنظر إليه كمنافس للرئيس.^{١٤}

عندما جاء رفسنجاني إلى السلطة واجه العديد من التحولات على الصعيدين المحلي والدولي.^{١٥} وقد أثرت هذه التحولات- التي كان من بينها القبول بقرار الأمم المتحدة رقم ٥٩٨ (الذي قاد إلى انتهاء الحرب بين إيران والعراق)، وتعديلات الدستور الإيراني، وانهيار الاتحاد السوفيتي وأثاره على النظام الدولي- في نمط تفكير النخبة السياسية الحاكمة، وفي عملية صنع القرار في إيران. وفي الوقت ذاته، فإن الأزمة الاقتصادية والإحباطات التي عانتها الجماهير في مرحلة ما بعد الحرب، على نحو مثل تهديدا لوجود الجمهورية الإيرانية، قاد رفسنجاني إلى تبني التوجه البراغماتي باعتباره الوسيلة المثلى للتعاطي مع المصاعب الداخلية والخارجية.^{١٦} وعلى الرغم من كل هذا، فيبدو أن وفاة الخميني كان لها التأثير الأهم، فقد سمح رحيله لرفسنجاني والمعتدلين معه باستئناف جهودهم الرامية إلى تهيئة الدولة الإيرانية للتكيف مع المعطيات السياسية الدولية.^{١٧} وينبغي التأكيد في هذا السياق على أن الثوريين الراديكاليين كانت لديهم رغبة جامحة في الحفاظ على المد الثوري وزخمه والاستمرار في التبشير بمبادئ الثورة وخطها، إلا أن رحيل الخميني بما يمثله من رمزية وكاريزما خاصة قد أضعف عزيمتهم إذ بغياهم فقدوا الزعيم الملهم والسند الروحي الأول الداعم لمشروعهم السياسي.^{١٨} ولذلك فليس بمستغرب بعد أن وضعت الحرب مع العراق أوزارها، ورحل الخميني عن المشهد السياسي، أن كان قرار إيران هو تقديم مصالحها الإستراتيجية على الأيديولوجيا والثوابت الفكرية في تعاطيها مع الشأن السياسي الخارجي، والاتجاه إلى ممارسة السياسة على الصعيد الإقليمي والدولي كلاعب رشيد.^{١٩} وقد كان لهذا التوجه الجديد أن يرى النور في ظل القيادة المزدوجة التي جمعت بين خامنئي مرشدا ورفسنجاني رئيسا منذ العام ١٩٨٩، والتي انمازت بسياسة أقل أيديولوجية في رؤاها، وأكثر براغماتية في ممارساتها.^{٢٠} على أن خامنئي مع دعمه الكبير للتوجه البراغماتي الجديد، إلا أنه على ما يبدو قد طرأ على موقفه تحوّل بدأ يطفو على السطح على نحو تدريجي. والمتابع للأحداث يدرك أن خامنئي كان جادا في تأييده للتوجهات الجديدة، لكن مع اتهام العديد من القوى المحافظة ذات المواقف المعروفة بتشددها لخامنئي ورفسنجاني بالتحول عن "خط الإمام"، كان على خامنئي أن يحافظ على شرعيته كقائد في مواجهة المزايدة عليه، واقتضى ذلك منه أن يتخذ خطأ أكثر محافظة وتشدقا بثورية مصطنعة.^{٢١} وفي وقت لاحق، قاد خامنئي- بصلاحياته الدستورية الواسعة التي تضم بين ما تضم، الحق في رسم السياسة الخارجية، وممارسة الرقابة على تنفيذها- التيارَ المعارض لسياسات رفسنجاني الخارجية، التي كانت تتبنى الانفتاح على العالم الخارجي وإقامة علاقات مع كل دول العالم، بما فيها الولايات المتحدة.

أما عن العوامل الخارجية التي أسهمت في صعود التوجه البراغماتي خلال

هذه المرحلة، فقد تمثلت في جملة من المواضع المختلفة التي كان من بينها: الضغوط الدولية وتشوّه صورة إيران في المجتمع الدولي، وعزلتها، والغزو العراقي للكويت، وانهيار الاتحاد السوفيتي وما استتبع هذا الانهيار من قيام نظام دولي جديد تهيمن عليه الولايات المتحدة في ظل إدارة عصبها من المحافظين الجدد تحت قيادة بوش أحد صفور اليمين السياسي الأميركي المبرزين، ونجاح هذه الإدارة في تعزيز نفوذ الولايات المتحدة وحضورها في منطقة الخليج العربي،²² وقد كان لكل هذه المعادلات الجديدة أن تترك أثرها على نحو كبير في صعود المقاربة البراغماتية وترسخها في بنية السياسة الخارجية الإيرانية. وكان من بين العوامل المهمة التي ساعدت إيران على تحسين وضعها في النظامين الإقليمي والدولي، إدانة الإيرانيين الاحتلال العراقي للكويت، وسياسة الحياد التي انتهجتها إيران خلال حرب الخليج الثانية التي شنتها قوات التحالف المكونة من أربع وثلاثين دولة بقيادة الولايات المتحدة ضد العراق (١٧ يناير كانون الثاني إلى ٢٨ فبراير شباط ١٩٩١).²³ وبينما كانت العناصر الراديكالية داخل النظام الإيراني تصر على الدفع بإيران في اتجاه التدخل في الحرب لصالح العراق، فضّلت الإدارة ذات التوجهات الواقعية بقيادة رفسنجاني البقاء بعيداً عن قفزة الحرب. والحقيقة أن إيران قد اختارت أن تقف في موقف الحياد الإيجابي، فلا هي اتجهت إلى مساعدة العراق، ولا هي من ناحية أخرى انضمت إلى التحالف الأميركي.²⁴ وكان لهذه السياسة التي نالت دعم قائد الجمهورية خامنئي أن توفر للبراغماتيين مركزاً أفضل في لعبة السياسة الإيرانية. **إيران فوق صفيح ساخن قبيل تولي رفسنجاني الرئاسة؛ السياسة الخارجية الإيرانية في سياق متأزم ١٩٨٩-١٩٩٠**

لقد كانت وفاة الخميني في الثالث من يونيو حزيران من العام ١٩٨٩ نقطة تحول في تطور السياسة الخارجية الإيرانية. وقد شهدت الأشهر السابقة على وفاته، خلافاً متزايداً بشأن قيادة البلاد. فقد كان الراديكاليون في طهران "اتباع خط الإمام [الخميني]" يفضلون استمرار سياسة خارجية متشددة في العالم الإسلامي وتجاه الولايات المتحدة. أما البراغماتيون الذين أدركوا إخفاق السلطة في إيران كنتيجة لحرب السنوات الثماني مع العراق، فقد أكدوا أن الثورة لديها فرصة ضئيلة للبقاء على قيد الحياة ما لم تغير سياستها الخارجية، وتعمل على إصلاح اقتصاد البلاد الضعيف. وعقدوا العزم على تجاوز وضع إيران كدولة منبوذة من المجتمع الدولي.²⁵ وفي نهاية المطاف، انتصر البراغماتيون في صراعهم على السلطة في مرحلة ما بعد الخميني، ولكن ليس دون مقاومة كبيرة من جانب القوى الراديكالية.²⁶ واتسعت الهوة بين الراديكاليين والبراغماتيين نتيجة للخلافات حول السياسات الاقتصادية، ومبدأ ولاية الفقيه، واستمرار الحرب في غمرة التدهور السريع في الحالة الصحية للخميني.²⁷ وكان قد أشيع أن الخميني قد أصيب بعجز جزئي بسبب سرطان شرس قبل وفاته بنحو ثلاث سنوات. وتكهن كثيرون أن البراغماتية حجة

الإسلام علي أكبر هاشمي رفسنجاني، رئيس البرلمان الإيراني في ذلك الحين، كان يدير الشؤون اليومية للبلاد بمساعدة من ابن الخميني؛ حجة الإسلام أحمد الخميني، الذي كان قد استقطبه إلى معسكره.²⁸

وتعززت قوة رفسنجاني عندما تم إعفاء خليفة الخميني، ورجل الدين المعارض أية الله منتظري، شديد العداء للوهابية، من منصب نائب مرشد الثورة (قائم مقام ولي فقيه) قبل عام من وفاة الخميني.²⁹ وفي غضون ذلك، كان يعتقد على نطاق واسع أن رفسنجاني كان مسئولاً عن إقناع الخميني بقبول قرار الأمم المتحدة رقم ٥٩٨ القاضي بإنهاء الحرب بين إيران والعراق في ١٨ يوليو تموز ١٩٨٨. وكان الخميني قد عين رفسنجاني ممثلاً عنه في المجلس الأعلى للقوات المسلحة في آخر أعوام الحرب العراقية الإيرانية في تعزيز لمعسكر البراغماتيين.³⁰ وبالنظر إلى السرية التي أحاطت بمرض الخميني وتوقيت نهاية الحرب الذي جاء قبل أقل من عام على وفاته، فيمكن للمرء التكهن أن رفسنجاني كان مصمماً على إيقاف الحرب قبل رحيل الخميني. ولولا تأييد الخميني لإنهاء الحرب، لكان الصراع مع العراق، الذي كان بالفعل قد وصل إلى طريق مسدود، قد استمر إلى أجل غير مسمى، خادماً لمصالح الراديكاليين في إيران ومسعراً لخطر الاستقطاب في البلاد في حقبة ما بعد الخميني.

كان رد الفعل الراديكالي قوياً عندما وضعت الحرب أوزارها. وفي فبراير شباط من العام ١٩٨٩، أُنقِعَ الراديكاليون الخميني بإصدار فتوى بإهدار دم الكاتب البريطاني سلمان رشدي، لما تضمنه كتابه آيات شيطانية من تناول على مقام الرسول الأكرم محمد صلى الله عليه وسلم. وعلى الرغم من أن الكتاب قد تم حظره على نطاق واسع في معظم البلدان الإسلامية، فإن أحداً لم يذهب إلى حد إصدار فتوى تؤيد إهدار دم المؤلف. على أن تأخر صدور الفتوى إلى ما بعد مرور عام على نشر الكتاب يوحى بأن الفصائل الراديكالية الإيرانية هي التي كانت وراء إصدار الفتوى، وليس الاعتبارات الدينية الخالصة. ومما زاد الطين بلة، أن عدداً من المؤسسات الدينية رصدت مكافأة لمن يقتل رشدي أياً من كان. وعلى أية حال فإن قضية سلمان رشدي لم تبشر بخير للروزنامة البراغماتية الساعية لتحسين سمعة إيران الدولية. واتخذ الغرب موقفاً أكثر تشدداً تجاه إيران في خضم موقفها الهش في التفاوض للتوصل لاتفاق دائم لوقف إطلاق النار مع العراق. واستدعت المجموعة الأوروبية سفراءها من إيران وتبنت حظراً على التعاملات التجارية مع إيران.³¹ وعلى الرغم من أن رفسنجاني حاول أن يستعيض عن العلاقات المقطوعة مع الغرب بالتوسع في علاقات إيران مع موسكو، فإن الانهيار السريع للاتحاد السوفيتي حال دون تحقيق النتائج المرجوة من هذا التقارب مع الكرملين على صعيد كسر عزلة إيران.³²

إن تفاصيل التسويات التي اتسمت بالسرية والتي جرت داخل أروقة النظام

في مرحلة ما بعد الخميني من غير المرجح أن يتم الكشف عنها في المستقبل المنظور. لكن عندما أعلن رسمياً عن وفاة الخميني، بدأ رفسنجاني هادئاً ومتماسكاً ومرتاحاً إلى حد ما في أول مقابلة تلفزيونية معه. وسرعان ما اتضح أنه على الرغم من التكهنات واسعة النطاق حول الانقسام المتنامي وحدث فراغ في السلطة في مرحلة ما بعد الخميني، فإن النظام قد نجح في إدارة مرحلة انتقالية هادئة. واختار مجلس خبراء القيادة (مجلس خبرگان رهبري)، بالأغلبية، قائداً محافظاً للبلاد ذا شخصية غير كارزمية، هو حجة الإسلام علي خامنئي، لخلافة الخميني وتبوء منصب المرشد الأعلى للثورة (رهبر).³³ وقد مُنح خامنئي في وقت لاحق لقب آية الله لإضفاء مزيد من المصداقية عليه في منصبه الجديد.³⁴ ولكن خلافاً للخميني، فإن القائد الجديد لم يكن مرجعاً للتقليد، الأمر الذي أثار الجدل حول جدارته بتبوء منزلة "الولي الفقيه" في إيران. وترشح رفسنجاني للرئاسة، وانتخب بأغلبية ساحقة في يوليو تموز من العام ١٩٨٩. وتخلّى عن منصبه كقائد أعلى للقوات المسلحة، وانتقلت مهام المنصب إلى قائد الثورة خامنئي. وتم إلغاء منصب رئيس الوزراء، الذي كان يشغله مير حسين موسوي (١٩٨٠-١٩٨٨)؛ والذي نجح في إدارة الاقتصاد الإيراني أثناء الحرب مع العراق، حيث ألغى هذا المنصب بموجب دستور عام ١٩٨٩، لمنح المرشد الأعلى سلطة مطلقة.³⁵ وقد تضمنت التعديلات الدستورية إنشاء المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني (شوراي عالي امنيت ملي جمهوري اسلامي ايران)، وأفردت المادة ١١٧ من الدستور الجديد لتحديد صلاحياته ومهامه، وقد هيمن عليه المرشد الأعلى، حيث اشترط لفاذ قراراته مصادقة المرشد عليها، وقد زاد هذا في الأخير من السلطات المطلقة التي جمعها المرشد (خامنئي) في يده.

وإن تكن تكهنات كرين برينتِن Crane Brinton حول الثورات صحيحة، فإن إيران بعد الخميني تقدم نموذجاً حياً. فوفقاً لتصور كرين حول كيفية إحداث الثورات لتغييرات في السلطة، فإن وفاة أحد القيادات الكارزمية يؤدي إلى تبني توجهات محافظة (مقابل أيديولوجية ثورية متطرفة) لأن الخلفاء ببساطة لا يملكون ذات القوة أو الكاريزما لإحداث تغييرات جذرية. وبالتالي، تفقد الثورة شيئاً فشيئاً جاذبيتها الأيديولوجية لصالح المقتضيات السياسية الملحة القائمة على المصالح.³⁶ إن الهم الأكبر للسياسة الخارجية الإيرانية بعد الخميني، الذي كان يتمثل في الحيلولة دون تكرار حدوث حرب أخرى، لم يولد عن طريق المصادفة ولكن كان نتاج ظروف معينة خلقتها الحرب مع العراق. فقد كانت إيران منهكة معنوياً ومادياً على حد سواء بعد الحرب، وكطرف مهزوم، فقد افتقرت إلى المؤهلات الأيديولوجية اللازمة لتصدير دوغمائيتها الثورية إلى بقية أرجاء العالم الإسلامي. وعلى حد تعبير أحد الباحثين، فقد كانت الثورة الإيرانية "قد زال عنها الغموض" على نحو كامل مع نهاية الحرب.³⁷

التحولات التدريجية في السياسة الخارجية الإيرانية بعد العام ١٩٨٩

مع توطد أقدام رفسنجاني في السلطة، سعت إدارته إلى استئناف علاقات إيران وتطويرها مع العديد من دول العالم، ولاسيما الدول الغربية عبر انتهاج "سياسة الباب المفتوح" من أجل كسر عزلة إيران وإخراجها من بوتقتها، وتقديم صورة إيجابية لها في المجتمع الدولي سعياً نحو دمجها في إطاره،³⁸ وتوفيراً لكلفة الصراعات الدولية والإقليمية المريرة التي تورطت فيها الدولة الإيرانية، من أجل توجيه الطاقات المتاحة إلى عملية إعادة إعمار البلاد بعد الحرب؛ تلك العملية التي كان لها الأسبقية عن غيرها من القضايا على الأجندة الإيرانية في هذه الفترة. ولتحقيق هذا الهدف تم التخفيف من غلواء المناداة ببعض المبادئ الثورية القديمة. فعلى سبيل المثال، أعاد الساسة الإيرانيون تعريف تصدير الثورة على أنه بناء إيران لتكون نموذجاً للدولة الإسلامية فيسعى الآخرون لمحاكاته.³⁹ لقد قدم رفسنجاني طرحاً جديداً يقوم على تصدير النموذج الإيراني كمثال لدولة إسلامية حديثة مستقلة، بديلاً عن المقاربة التقليدية القديمة التي ترى أن السبيل الوحيد لتصدير الثورة هو الإطاحة بالنظم الحاكمة في المنطقة. ولقد كان هذا التحول نابعا من إدراك القيادة الإيرانية أنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة في عالم متشابك العلاقات مترابط العُرَى، وأنها بحاجة إلى تحسين علاقاتها مع الدول الأخرى.⁴⁰ وفي إطار هذا التوجه الجديد في السياسة الخارجية، حدت إيران من دعمها لحزب الله اللبناني والفصائل الفلسطينية المعارضة، وأعلنت عن قبولها بما يرتضيه الفلسطينيون من حل لقضيتهم.⁴¹ وأشار رفسنجاني أيضاً إلى أن دعوة الخميني لقتل سلمان رشدي لا تتعدى أن تكون وجهة نظر خاصة قابلة للنقاش.⁴² والنظرة الفاحصة تبين بوضوح أن السياسة الخارجية الإيرانية قد اعتنقت خلال السنوات الأولى من التسعينيات مبدأ الحفاظ على الأوضاع الراهنة، خلافاً للنمط الثوري الذي درجت على انتهاجه في السابق.

وقد شهدت هذه الفترة عملية إعادة صياغة واسعة لبنية النخبة المتنفذة في إدارة رفسنجاني. فقد كان رجال هاشمي الجدد مجموعة من التكنوقراط الذين تلقوا تعليمهم في الغرب وعلى نحو خاص في الولايات المتحدة، فيما يعد انحساراً لدور ملائي قم الذين انفردوا بالقطاع الأكبر من المناصب الحساسة في دائرة صنع القرار منذ قيام الثورة. ولاشك أن فهم الأسباب الكامنة وراء قرارات سياسية ما وأليات تنفيذها وتوقيتها المختار، وما إذا كانت نابعة من مواقف أيديولوجية أم ضرورات تمليها المصلحة الوطنية، يستلزم الوعي ببنية النخبة السياسية المنخرطة في صنع القرار ورؤاها، فضلاً عن الإدراك المتوازن للعوامل الداخلية والخارجية التي دفعتها لاتخاذ قرارات بعينها.⁴³ وعليه، فقد بدا القادة الإيرانيون في هذه الفترة على استعداد أكثر من أي وقت مضى للتضحية بالنقاء العقدي في سبيل الاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي والقبول الدولي.⁴⁴ بيد أنه على الرغم من ذلك، فإن

البراغماتيين لم يتخلوا على نحو كامل عن مبادئ الثورة الإسلامية. ومع أن رحيل الخميني استتبعه العديد من التحولات، فقد ظلت التعاليم الأيديولوجية تمثل المرجعية الرئيسية للسياسة الخارجية الإيرانية.⁴⁵ إلا أن رفسنجاني البراغماتي كان عليه خلال هذه الفترة أن يسعى إلى تخفيف حدة التحفظ والتزمم الثوري من أجل إعادة بناء بلد دمرته الحرب، وإعادة مد جسور الثقة مع العالم الخارجي من جديد. وقد استندت سياسة هاشمي البراغماتية على ثلاثة مبادئ: أولها، أن على إيران أن تقبل الخريطة السياسية للمنطقة على ما هي عليه. ثانياً، أن على إيران أن تسعى لإحداث توازنات جديدة للقوى من أجل تغيير المعادلة الإقليمية في مواجهة الإستراتيجية الأميركية المتمددة تجاه المنطقة. ثالثاً، توطيد العلاقات مع العربية السعودية بوصفها العضو الأكثر أهمية في مجلس التعاون الخليجي.⁴⁶

لقد كلفت سنوات الحرب (١٩٨٠-١٩٨٨) إيران ما يقدر بنحو ٤٠ مليار دولار، أي نصف عائدات البلاد السنوية من النفط تقريباً. كما أن الأضرار التي لحقت حقول النفط الإيرانية، وغياب الاستثمارات الأجنبية قد أدى إلى تدهور قدرة البلاد على التعامل مع الأسواق الدولية. وبلغت خسائر إيران الإجمالية وتلك الناجمة عن سوء استخدام عائدات النفط نحو ٩٥ مليار دولار، مع استبعاد الأضرار التي لحقت بالمرافق والبنية التحتية غير النفطية خلال الحرب. وادعى المسؤولون الإيرانيون أن الخسائر الإجمالية تتراوح ما بين ٦٠٠ مليار دولار و١ تريليون دولار أنفقتها إيران على الحرب.⁴⁷ كما شهدت إيران صنوفاً أخرى من الهزات الاقتصادية الكبرى مثل: انهيار أسعار النفط، والعقوبات التجارية والمالية التي فرضتها الولايات المتحدة، ونزيف العقول والكفاءات إما عبر رحيل العمالة الماهرة ورجال الأعمال أو بسبب عمليات التطهير الثورية التي طالتهم،⁴⁸ وكلفة التعامل مع أعداد كبيرة من اللاجئين والنازحين في الداخل.⁴⁹ وتعددت أول خطة اقتصادية بعد الثورة (١٩٨٩-١٩٩٣) بإعادة هيكلة الاقتصاد من خلال تبني سياسات ودية نحو السوق الحر،⁵⁰ والتركيز على جذب الاستثمارات الأجنبية، والعمل على زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية وكذلك التوسع في الإنتاج في القطاعين الصناعي والنفطي. وبعد وقف إطلاق النار مع العراق، أبرمت إيران اتفاقيات تبلغ قيمتها مليار دولار مع شركات آسيوية وغربية، بما في ذلك شركة بكتل الأميركية للمساهمة في عملية إعادة الإعمار.⁵¹

وإلى جانب هذه الجهود، أعطى قادة طهران ضمانات شفوية جديدة أن إيران لم تعد تسعى لتصدير ثورتها.⁵² وقد أوّل جدل ما بعد الحرب بعناية لنقل هذه الرسالة الجديدة. وتمت طمأنة الجماهير مراراً وتكراراً، أن الثورة لم تتراجع إمكانية تصديرها شرط أن تصبح إيران قادرة على أن تكون مثلاً يحتذى في المنطقة، حيث من الممكن أن تكون إسلامية ومتقدمة على حد سواء.⁵³ وقد استخدمت ماليزيا كمثال للدولة الإسلامية والمتقدمة في آن، وأقيمت العديد من ورش العمل في مختلف الوزارات دعي إليها خبراء ماليزيين لمناقشة سبل رفع الإنتاجية وتحقيق التنمية. إن انهيار الاتحاد السوفيتي في الثاني عشر من ديسمبر كانون الأول من العام

١٩٩١ قد أحدث تغييرات هيكلية واسعة في النظام الإقليمي، وترك أثره على السياسة الخارجية الإقليمية الإيرانية. وبنهاية الحرب الباردة، حلت الأقطاب الاقتصادية الناشئة محل النظام العالمي الثنائي القطب.⁵⁴ وفي هذا الإطار، سعى الساسة في إيران للتأثير على جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق في آسيا الوسطى مستغلين أصداء الثقافة الفارسية في المنطقة، ومتطلعين نحو أن تكون إيران جسرا تجاريا يربط بين جمهوريات آسيا الوسطى في شمالها ودول الخليج العربي في جنوبها. وتعكس التصريحات المختلفة هذا المحور في السياسة الخارجية الإيرانية الجديدة. وبحسب وزير الخارجية الإيراني (لاحقا) علي أكبر ولايتي، فإن:

إيران كدولة إقليمية كبيرة يبلغ تعداد سكانها ٦٠ مليون نسمة، وذات ثروات هائلة من النفط والموارد الطبيعية، لديها إمكانات جيدة وعلى وجه التحديد في القطاعات الزراعية والصناعية والمعدنية والموارد البشرية يمكن لدول المنطقة الاستفادة منها. ويمكن لهذه العوامل أن تمهد الطريق للتعاون المشترك بين دول الخليج.... [وعلاوة على ذلك] يمكن لإيران أن تكون جسرا مهما يربط بين الدول [الجنوبية والشمالية] على حدودها-حوض الخليج وآسيا الوسطى- وبالتالي يمكنها أن تلعب دورا مهما في توسيع نطاق العلاقات بينهما لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي في المنطقة.⁵⁵

وقد كانت أزمة الرهائن في لبنان اختبارا لانحسار السياسة الخارجية الأيديولوجية الإيرانية لصالح الاستحقاقات الاقتصادية. فبعد عدة أسابيع من انتخاب رفسنجاني كرئيس جديد لإيران، قامت إسرائيل باختطاف الزعيم الشيعي اللبناني الشيخ عبد الكريم عبيد في ٢٨ يوليو تموز من العام ١٩٨٩. وأثارت هذه الخطوة غضب الراديكاليين اللبنانيين، الذين هددوا بقتل الرهينة الأميركي جوزيف سيسيبو Joseph Ciccipio إذا لم يتم الإفراج عن الشيخ. وعلى الرغم من مقاومة العناصر الراديكالية الإيرانية، وربما الحكومة السورية، فقد قرّر رفسنجاني أن ينحو بالموقف الإيراني في المشهد اللبناني منحى معتدلا بعيدا عن تشدد علي أكبر محتشمي وزير الداخلية الإيراني (١٩٨٦-١٩٨٩)، ومؤسس حزب الله اللبناني وأبيه الروحي، وذي العلاقة الوطيدة بملف الرهائن الغربيين في لبنان، والذي أطاح به رفسنجاني من منصبه، وأمن إطلاق سراح سيسيبو ورهينتين آخرين في العام ١٩٩١ كانت تنظيمات تابعة لحزب الله في لبنان قد قامت باختطافهم، على الرغم من أن الشيخ عبيد كان لا يزال في السجون الإسرائيلية.⁵⁶ وقد جرى تفسير هذا على نطاق واسع على أنه رغبة في الانفتاح على واشنطن على نحو مباشر.⁵⁷

وقدّرت أوروبا مبادرة رفسنجاني كبادرة تعبر عن النوايا الحسنة، ولكن

الولايات المتحدة برفضها منح حوافز لتشجيع البراغماتيين في إيران، ساهمت عن غير قصد في تعزيز الراديكاليين في إيران الذين اتهموا رفسنجاني بالتواطؤ مع الأميركيين. ونظر الأميركيون إلى إيران كدولة ضعيفة قد أنهكتها الحرب، سيؤول أمرها حتماً في نهاية المطاف أن تستجيب للمطالب الأميركية إذا وضعت تحت ضغوط كافية. كما أن الانسحاب السوفيتي من أفغانستان وتوجهات غورباتشيف الدولية الجديدة قد قللت بشكل أكبر من أهمية إيران الجيوإستراتيجية من وجهة نظر الأميركيين. وعلى حين أن المجموعة الأوروبية استعادت العلاقات الاقتصادية مع طهران واتجهت لتوسيعها، إلا أن البريطانيين، قد اقتفوا أثر الأميركيين من خلال إصرارهم على المستحيل، وهو أن تتصل إيران من فتوى الخميني بحق سلمان رشدي، وهو ما كان بمثابة انتحار سياسي لخلفاء الخميني.⁵⁸

وعلى الرغم من أن رفسنجاني قد نجح في إحراز بعض التقدم على الساحة الدولية، وبشكل رئيس من خلال تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية لإيران، فقد اصطدمت جهوده داخلياً بمجموعات الراديكاليين، ودولياً بعدم رغبة الولايات المتحدة في تميمين المبادرات الإيجابية من جانب طهران والتجاوب معها. ولم يدخر الراديكاليون جهداً لتحويل قضية الرهائن الغربيين في لبنان إلى أزمة من خلال الانحياز إلى محتجزي الرهائن، كما اضطروا خامنئي لوضع ضوابط محددة على الأفكار الإصلاحية لرفسنجاني، بما في ذلك فرض قيود قانونية على الاستثمارات الأجنبية.⁵⁹ ووضعت المزيد من القيود -على نحو مسرف- على توجهات رفسنجاني للإصلاح الاقتصادي. ومع الإعداد لانتخابات البرلمان (مجلس شوراي إسلامي) الرابع (١٩٩٢-١٩٩٦)، كان مجلس صيانة الدستور المحافظ القوي قد قام بتوسيع نطاق صلاحياته في تحديد الجدارة الدينية للمرشحين للبرلمان وتقدير مدى كفاءتهم، واستبعد في ضوء ذلك مرشحين ينتمون لحركة رفسنجاني البراغماتي؛ جمعية علماء الدين المجاهدين (مجمع روحانيون مبارز)، رأى أنهم لا يستوفون شروط الترشح التي ارتضاها. ونتج عن ذلك برلمان أحادي التمثيل إلى حد كبير على إثر اكتساح التيار الراديكالي للانتخابات، وإن كان النساء قد نجحن في انتزاع تسعة مقاعد برلمانية.⁶⁰

سياسة إيران في الخليج العربي (١٩٨٩-١٩٩٠)

بادئ ذي بدء، فإن الحقيقة التي ينبغي التأكيد عليها هنا، هي أن منطقة الخليج العربي ظلت تمثل منذ ظهور النفط فيها المجال الحيوي الأهم لجيوإستراتيجية للدولة الإيرانية بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي الممسك بزمام الأمور فيها. وعلى الرغم من العداء الذي كان يكنه الخميني للعربية السعودية، فقد أقتنعت الضرورات السياسية خلفاءه بضرورة نزع فتيل النزاع في الخليج العربي، خاصة أن وقف إطلاق النار مع العراق كان ما زال هشاً. لقد كانت سياسة إيران في الخليج في حقبة ما بعد الحرب، مدفوعة برغبتها في تحسين علاقاتها بهدف: أ. تجنب اندلاع حرب

ثانية مع العراق؛ ب. تلبية الاحتياجات الاقتصادية الماسة للبلاد. ولتحقيق الهدف الأول، كان يجب على إيران تحسين علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، والعمل على إضعاف علاقات دول المجلس مع العراق. ولكن ظلت المهمة صعبة المنال بالنظر إلى دعم دول مجلس التعاون الخليجي المتحمس للعراق خلال مفاوضات وقف إطلاق النار مع إيران تحت إشراف الأمم المتحدة. حيث لم تدع دول مجلس التعاون الخليجي ولا جامعة الدول العربية إلى انسحاب القوات العراقية بعد وقف إطلاق النار من الأراضي التي تزعم إيران سيادتها عليها. بل ذهبت جامعة الدول العربية أبعد من ذلك بدعمها سيادة العراق الكاملة على نهر "شط العرب" خلال اجتماع عقد في مايو أيار من العام ١٩٨٩.⁶¹

ومهما يكن من أمر فقد كانت جهود الإيرانيين لتعزيز الحوار وتجنب التصعيد، دليلاً على انتهاج سياسة تقوم على المواءمة والتكيف. وكان هذا واضحاً بصفة خاصة في منطقة الخليج حيث سعت إيران لتحسين علاقاتها مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وعلى الرغم من التقدم البطيء على الصعيد السياسي، فقد ساعد التعاون الاقتصادي على تعزيز العلاقات الإقليمية بين إيران ودول مجلس التعاون. وكانت أفاق التعاون مع دول الخليج العربي تتسم بوضعية أفضل عن غيرها من الدول العربية؛ حيث كانت الروابط الإثنية التقليدية التي تربطها بإيران ذات أثر مهم في تجذير العلاقات. فقد بدأت عمان وقطر والإمارات العربية المتحدة في الانخراط في التجارة والاستثمار مع إيران قبل نهاية الحرب مع العراق. كما أبرمت إيران مع سلطنة عمان عدداً من الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية بعد الحرب.⁶² وكذلك فقد استضافت عمان، التي عارضت قرار الأمم المتحدة بحظر السلاح الذي فرض على إيران خلال الحرب، اجتماعات غير رسمية بين مسؤولين إيرانيين وسعوديين.⁶³ وقادت قطر دول مجلس التعاون الخليجي نحو توسيع نطاق العلاقات مع إيران بعد الحرب. وفي سبتمبر أيلول من العام ١٩٨٨، تفاوضت إيران والبحرين حول مسألة تطوير العلاقات، وتبادلاً القائمين بالأعمال بعد شهر. ورحبت الإمارات بالسياسة الخارجية التصالحية الإيرانية بعد الحرب، والتقت وفداً إيرانياً لتوسيع نطاق العلاقات في ديسمبر كانون الأول من العام ١٩٨٨. أما الكويت، التي اتخذت موقفاً متشدداً ضد طهران جنباً إلى جنب مع السعوديين منذ قيام الثورة الإيرانية، فقد كان تحسين العلاقات معها أكثر صعوبة نظراً للدعم الكويتي للعراق خلال الحرب، والتحالف القوي بين الولايات المتحدة والكويت، والهجمات الإيرانية السابقة على منشآت النفط الكويتية أثناء الحرب. وعلى الرغم من ذلك فقد ابتهج الكويتيون بقبول إيران قرار الأمم المتحدة رقم ٥٩٨ الصادر في ٢٠ يوليو تموز من العام ١٩٨٧ والذي قبلته إيران في الثامن من أغسطس آب من العام ١٩٨٨، بعد أن أصبحوا على ثقة من أن إيران ستتوقف عن التدخل في شؤون

الشريعة في الكويت. 64 وقد استأنف البلدان العلاقات الدبلوماسية الكاملة في سبتمبر أيلول من العام ١٩٨٨. وفي لبنان، أظهرت علاقات طهران مع منظمة التحرير الفلسطينية مؤشرات تدل على المرونة. 65 والأهم من ذلك، أن إيران فيما يبدو أيضا سعت إلى نوع من المواءمة مع الولايات المتحدة. حتى إنه كانت هناك شائعات تدور حول أن رفسنجاني قد حاول الاتصال بالبيت الأبيض. 66

وعلى الرغم من الطبيعة التنافسية المهيمنة على العلاقات الإيرانية-السعودية تاريخيا، فقد لعبت إدارة رفسنجاني البراغمية بواقعية السياسية دورا مهما في عملية بناء الثقة بين إيران والعربية السعودية، رغم المعارضة الشرسة التي واجهت بها الأجنحة الراديكالية داخل النظام الإيراني التوجهات الرفسنجانية الجديدة للتقارب مع السعوديين. بل إن جزءا كبيرا من مصداقية رفسنجاني وشعبيته لدى رجل الشارع الإيراني قد اكتسبها إلى حد بعيد- بسبب قدرته التي أبداها على الدفع في اتجاه التصالح مع دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك العربية السعودية. وبالفعل فقد بدأت إيران في اتخاذ خطوات للحد من التصادم مع العربية السعودية. كما تم إجراء محادثات لم يعلن عنها بين الجانبين في سويسرا خلال فبراير شباط من العام ١٩٨٩م. وفي كلمة ألقاها ونالت تغطية إعلامية واسعة، نبذ رفسنجاني العنف والسياسات العدائية. وفي وقت لاحق، في اجتماع للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، تحدث رفسنجاني كذلك محذرا معارضيه من استخدام خطاب تحريضي. 67

لقد كان سعي إيران لتحسين العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي، وكسب ثقة النظم الخليجية الحاكمة، هدفا في حد ذاته للجمهورية الإسلامية، التي كانت في حاجة ماسة لإنهاء عزلتها. 68 ومهما يكن من أمر، فيجب في هذا الصدد، أن ينظر إلى هذه السياسات التصالحية كجزء من الجهود الرامية إلى المواءمة مع السعوديين. فقد كان التوتر بين إيران وأصدقاء العربية السعودية وحلفائها مصدرا رئيسا للأجواء التصادمية التي هيمنت على العلاقة بينهما. على أن هذه السياسات التصالحية لم تتوقف عند السعي لنزع فتيل هذا التوتر فحسب، بل لعبت دورا في بناء الثقة. وأعطت مؤشرات للسعوديين أن إيران على استعداد أن تنتهج سياسة تقوم على "حسن الجوار".

ويمكن النظر إلى سياسة "حسن الجوار" التي تبناها الإيرانيون في منطقة الخليج العربي في هذه المرحلة على أنها مظهر من مظاهر المواءمة الموضوعية. فمع تعزز قوة البراغماتيين داخل النظام السياسي الإيراني، بدأت إيران في إعادة تعريف بعض المفاهيم حول مصالحها القومية على أسس واقعية متحررة من الدوغمائية الثورية. وإن لم تختف الأهداف الأيديولوجية تماما من أجندتها السياسية. 69 على أنه بعد إخفاقات النظام الثوري في أوائل الثمانينيات والتي تواصلت حتى منتصف هذا العقد، بدأت إيران في إعادة بناء منظورها في التعاطي مع قضايا

الخليج العربي. فعلى الرغم من أن هناك مسائل عديدة تتباين حولها مواقف الإيرانيين وجيرانهم العرب، فإن طهران لم تعد تتبنى الإطاحة بأنظمة الحكم في دول الخليج العربي، وإعادة تشكيل نظم الحكم في المنطقة وفقاً لتصوراتها الأيديولوجية. وبدلاً من ذلك، اتجهت إيران- بحثاً عن مصالحها- إلى السعي نحو عقد ما يمكنها من صفقات متاحة في إطار النظام الإقليمي القائم. وإن ظل تصدير الثورة مبدأ مهماً من مبادئ السياسة الخارجية الإيرانية، لكنه مثل هدفاً بعيد المدى. وبدلاً من الترويج للتغيير الثوري العنيف، أصبح تصدير الثورة يتمثل في السعي نحو تقديم النموذج الإسلامي الجدير أن يحتذى به في المنطقة. وهذا تغيير مهم للغاية في الرؤية الإيرانية. وكان مطلب السعوديين الرئيس لدى إيران أن تقبل بمبدأ عدم التدخل في الشأن الداخلي. ليس فقط بأن تتوقف عن دعمها المباشر لجماعات المعارضة الشيعية في العربية السعودية وبقية دول الخليج (وهو ما كان لا يعدو بنظر السعوديين أن يكون مجرد تغيير سطحي محدود في السلوك السياسي الإيراني). فقد أراد آل سعود أن يروا تحولاً في النوايا الإيرانية على المدى الطويل مرتبطاً بتغيير جوهري في المنطلقات السياسية.

ولقد بدأ هذا التحول نحو الانفتاح والتصالح في النظام السياسي الإيراني واضحاً خلال فترة إعادة التقييم والمراجعات التي أعقبت الحرب مع العراق، وكان رفسنجاني العراب الأول لهذا الاتجاه، حتى قبل توليه رئاسة الجمهورية في الثالث من أغسطس آب من العام ١٩٨٩. وقد قبل بهذا التحول الخميني وخامنئي من بعده، وكان منتظري يرى أن أفضل وسيلة لنشر رسالة الثورة هي تقديم نموذج إيجابي. ولاشك أن هذا التحول الفكري والسياسي الذي طال النظام الإيراني وقطاعاً من نخبته الحاكمة لم يحدث بين عشية وضحاها. وبالأحرى أنها كانت عملية تعمقت بمرور الوقت مع تعزز التنافس والتوافق بين القطبين الأهم في المعادلة الإيرانية في ذلك الحين (رئيس الجمهورية) رفسنجاني و(مرشد الثورة) خامنئي، وكذلك مع توصل طيف متزايد من النخبة الحاكمة إلى يقين حول الضرورة الحتمية للدفع في اتجاه تحسين العلاقات مع الجارة القطب في المنطقة؛ العربية السعودية.⁷⁰ إلا أن هذه العملية قد عانت من مخاض صعب وتعثرات كثيرة خلال الفترة ما بين عامي ١٩٨٩-١٩٩١. كما كان هناك الكثير من سهام النقد التي وُجّهت إلى الخط البراغمتي الجديد الذي تبنته السياسة الخارجية الإيرانية على يدي خامنئي ورفسنجاني. وفي الجانب الآخر من المشهد ظل الراديكاليون يحتفظون بمواقع مهمة في مؤسسات الدولة المختلفة، ولاسيما داخل المجلس (البرلمان). وفوق كل ذلك، فإن حالة الاستقطاب داخل المؤسسة السياسية الإيرانية المنقسمة على نفسها بين لوني الطيف السياسي الداعي إلى الانفتاح والآخر المنكفي على رؤاه الأيديولوجية الجامدة، سهّل في ظل هذه الحالة من السيولة لجناح الراديكاليين أن يستمر بشكل

مستقل في الدفع بمشروعه الداعم لتصدير الثورة، ولاسيما في المناطق الواقعة خارج محيط الخليج العربي الملتهب بالصراعات، والمتحفز ضد تصاعد المد الثوري الشيعي في المنطقة. وفي الأشهر التي سبقت اجتياح العراقيين للكويت، كان نفوذ الراديكاليين وحضورهم البارز داخل المؤسسة السياسية الإيرانية مصدر قلق كبير للرياض. وعلى الرغم من أن السعوديين قد اعترفوا بجهود رفسنجاني الإصلاحية، إلا أنهم لم يفتنعوا أن الجمهورية الإسلامية قد تغيرت على نحو جوهري في تعاطيها مع محيطها الإقليمي بدرجة مطمئنة.

وعلى الرغم من التصريحات الإيرانية التي أدلى بها في أواخر العام ١٩٨٨ حول السعي لتحسين العلاقات، إلا أنه سرعان ما عاد النمط القديم في التعاطي الإيراني للعلاقات مع السعودية ليسود من جديد. وبغض النظر عن تحذيرات رفسنجاني، فقد هاجمت الصحافة الراديكالية السعوديين وانتقدت الجهود الرامية إلى استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الرياض.⁷¹ وجاء الانتقاد في البداية إلى حد كبير من المعارضين السياسيين لرفسنجاني.⁷² لكن، عندما تعثرت جهود استئناف العلاقات، بدأت الانتقادات تأتي من قوى أقرب إلى معسكر رفسنجاني-خامنهئي الحاكم. وآل الأمر في نهاية المطاف، إلى تورط رفسنجاني نفسه وانزلاقه إلى ذات الممارسة.

وفي سبتمبر أيلول من العام ١٩٨٩، انهارت المفاوضات حول الحج، مع اتهام السعوديين لإيران بالتورط في القيام بعملية تفجير في أثناء موسم الحج نفذه مواطنون كويتيون.⁷³ وقد تبع هذا ردا قويا من جانب طهران التي انتقدت الرياض ليس فقط لرفض قيود على الحجاج الإيرانيين، ولكن أيضا لتنفيذ حكم الإعدام بحق المواطنين الكويتيين المتورطين في المؤامرة. وليس من المستغرب، أن خصوم رفسنجاني الراديكاليين هم من قادوا حملة الهجوم على السعودية.⁷⁴ كما انتقد خامنهئي أيضا السعوديين وأدانهم بشكل مباشر، وهو ذات ما فعله رفسنجاني، الذي اتهمهم بمحاولة زرع الفتنة بين أبناء الأمة الكويتية، مشيرا إلى وجود أيدي لقوى أجنبية وراء التفجيرات، كما شكك في احتمالية أن يكون السعوديون أنفسهم وراءها.⁷⁵ وفي الشهر التالي، خرج أحد مستشاري رفسنجاني للشئون الدولية ليعلن أن الأوضاع "ليست مواتية لإقامة علاقات مع النظام السعودي" وأنه في تلك المرحلة ليس هناك "أي إمكانية للوساطة" يمكن أن تقوم بها الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.⁷⁶

وعلى الرغم من أن الضجة المثارة حول تفجيرات الحج مثلت انتكاسة كبيرة، فقد واصلت الدولة الإيرانية سياستها المراوحة الهجين التي انتهجتها في تعاطيها مع جارتها اللدود؛ السعودية. كما دعت المقالات الافتتاحية في صحيفة طهران تايمز المقربة من خامنهئي إلى تخفيف حدة التوتر والمزيد من الانفتاح داخل أوبك.⁷⁷ وفي نوفمبر تشرين الثاني، انتقدت طهران دول مجلس التعاون الخليجي لدعائها مطالبات

العراق بأحقيته في شط العرب، ولكن في غضون أسابيع قليلة كانت الحكومة الإيرانية تعلن أنها على استعداد لتطبيع العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي. ⁷⁸ وحقيقة الأمر، أنه على الرغم من وجود مخاوف بشأن قدرة رفسنجاني على التحكم في دفة السياسة الإيرانية، فقد أعلن متحدث باسم مجلس التعاون الخليجي في نهاية العام ١٩٨٩ أن "نهج الحكومة الإيرانية قد تغير منذ تولي رفسنجاني السلطة"، وقد شجع هذا النخبة الحاكمة في إيران على السير في طريق تطبيع العلاقات من خلال التصريحات التي أدلى بها رفسنجاني وولايتي، وزير خارجيته. ⁷⁹

وفي الحادي والعشرين من يونيو حزيران من العام ١٩٩٠، ضرب زلزال هائل محافظتي جيلان وزنجان في شمال غرب إيران قرب بحر قزوين. ودمر الزلزال ما يقرب من سبعمائة قرية، ولقي فيه ما بين أربعين إلى خمسين ألف شخص مصرعهم، وجرح ستون ألف شخص، وشرد أربعمائة ألف آخرين. وقد قدمت دول مجلس التعاون الخليجي مساعدات كبيرة لضحايا زلزال إيران. ورغم ذلك، فقد رفضت إيران توجيه الشكر للعربية السعودية على ما قدمته من مساعدات تحفظاً على حادثة قتل الحجاج الإيرانيين في مكة المكرمة في ٣١ يوليو تموز من العام ١٩٨٧ فيما عرف بيوم "الجمعة الأسود"، والذي أعقبه تصريح الخميني أن إيران يمكن أن تقيم علاقات مع أي دولة ما عدا إسرائيل والوهابيين. ⁸⁰ ليس من المستغرب إذاً، أن جهود إيران للتواصل مع دول مجلس التعاون الخليجي قد أجهضت بسبب رفض السعودية لاستئناف العلاقات مع إيران، وكانت الاتصالات بين البلدين قليلة ونادرة. في الوقت الذي حافظت فيه الرياض على علاقات وثيقة مع بغداد. ⁸¹ لكن في ضوء شعور دول مجلس التعاون الخليجي الأصغر حجماً بالقلق إزاء الاستقطاب واختلال توازن القوى الناجم عن التحالف العراقي-السعودي، أبدى السعوديون بعض البوادر الإيجابية تجاه إيران من أجل تجنب حدوث شرخ داخل مجلس التعاون الخليجي. ⁸² فعلى سبيل المثال، حثوا صدام على إظهار المرونة في تلبية المطالب الإيرانية في ضوء قرار الأمم المتحدة رقم ٥٩٨، وقبلوا الحد من الهجوم الإعلامي السعودي على إيران. ومع ذلك، فإن الوضع الهش لوقف إطلاق النار بين العراق وإيران، والتحويلات السياسية الداخلية في إيران أشعرت السعوديين بعدم الارتياح إزاء استئناف العلاقات مع إيران.

وتعكس السياسة الخارجية الإيرانية في هذه الفترة تفهم قادتها حتمية تقديم المصالح الاقتصادية على الاعتبارات الأيديولوجية الضيقة. ولم يكن الموقف الحرج للرئيس الإيراني الجديد والصراع على السلطة في حقبة ما بعد الخميني ليُغفل النخبة الحاكمة عن حقيقة الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تواجهها البلاد. ومهما يكن من أمر، فقد كانت وفاة الخميني علامة فارقة في المشهد السياسي في إيران، شهدت البلاد بعدها مرحلة من القيادة الانتقالية. وعلى الرغم من أن رفسنجاني قد نجح إلى

حد ما في الدفع بأجندته الاقتصادية إلى الأمام، إلا أن قدرته على الإمساك بزمام الأمور لم تكن قد تعززت بعد، ونتيجة لذلك، فقد شهدت سياسة إيران الخارجية في هذه الفترة تحولات مستمرة أدت إلى تآكل الثقة الدولية في قاداتها. وظلت العلاقات الإيرانية السعودية راکدة في معظم الأحيان خلال هذه الفترة. وبعد إشارات عن استعدادها لانتهاج سياسة تواءم مع العربية السعودية، عادت السياسات الإيرانية تجاه النظام الملكي السعودي لتضطرب بسرعة مرة أخرى بصيغة هجين؛ تضمنت على نحو خاص شيئاً من المواءمة الموضوعية في التعاطي، جنباً إلى جنب مع شيء من التشدد، أحياناً ما تبدى في صورة خطاب عدائي. وقد استمر تبني الإيرانيين لهذا النهج من السياسات المروحة حتى الغزو العراقي للكويت.⁸³

حرب الخليج الثانية: ١٩٩٠-١٩٩١

نحن لا نتشارك الخبز مع السعوديين؛ كان هذا هو الشعار الذي كسا جدران المباني في طهران قبل استئناف العلاقات الإيرانية السعودية.⁸⁴ وعلى الرغم من هذه الأجواء الشعبية المفعمة بمشاعر الكراهية والمرارة فقد كان اعتداء العراق على الكويت في الثاني من أغسطس أب من العام ١٩٩٠ نقطة تحول في العلاقات السعودية الإيرانية. ومن المستغرب، أن الإيرانيين والسعوديين كليهما لم يتنبأ بانفلاق حرب وشيكة على الرغم من اتضاح عدد من المؤشرات والذئب. لقد نشب التباين في وجهات النظر بين العراق والكويت نتيجة للخلاف على إنتاج النفط حيث وجّه العراق أصابع الاتهام إلى الكويت والإمارات العربية المتحدة بالتوسع في عمليات الإنتاج النفطي مما استتبعه انخفاض حاد في أسعار النفط. على نحو تسبب في خسائر فادحة للدولة العراقية التي كانت تعتمد على العائدات النفطية في تسديد ديونها الناجمة عن الحرب العراقية الإيرانية. كما ادعى العراق تنفيذ الكويت عمليات مسحية لاستكشاف النفط في أراض عراقية.⁸⁵ ورأى صدام حسين أن حرب السنوات الثماني مع إيران ما كانت إلا عملاً دفاعياً عن القطاع الشرقي من العالم العربي، مما يلزم الكويت والسعودية أدبياً بالدخول في مفاوضات حول الديون (التي استخدمها العراق في الإنفاق على الحرب) أو إسقاطها بالكلية. وفي الثاني من أغسطس أب من العام ١٩٩٠ اجتاحت القوات العراقية الحدود الكويتية، وقد استمر تمركز الجيش العراقي في الكويت سبعة أشهر، وانتهى مع عملية عاصفة الصحراء الأميركية (١٧ يناير كانون الثاني إلى ٢٨ فبراير شباط من العام ١٩٩١). وقبيل غزو الكويت كان صدام يمد يده إلى إيران من أجل الإسراع في حل القضايا العالقة حول قرار الأمم المتحدة رقم ٥٩٨.⁸⁶ كما كان قد وافق على الالتزام بترسيم الحدود وفقاً لاتفاقية الجزائر الموقعة بين العراق وإيران في السادس من مارس آذار من العام ١٩٧٥، وقبول الطرفين بالعودة الفورية لجميع أسرى الحرب (أكثر من أربعين ألفاً من الإيرانيين، وسبعين ألفاً من العراقيين). وفي أول أغسطس من العام ١٩٩٠ (قبيل اجتياحها للكويت) انسحب العراقيون من أراض متنازع عليها مع إيران،

وقاموا بتسليم كافة الأسرى الإيرانيين المحتجزين لديهم. وفي ٢١ من شهر أغسطس
أب، قرر صدام حسين الانسحاب من أراض أخرى لصالح إيران (٩٢٠ ميل مربع)
بعد عامين على وجه التحديد من وقف إطلاق النار بين العراق وإيران.⁸⁷
في بادئ الأمر عندما غزا الجيش العراقي الكويت، كانت العربية السعودية
حذرة بشأن الأزمة بدرجة ما، ولم تنظر إليها بوصفها خطراً جسيماً يتعلق بسلامة
أراضيها وسيادتها. ولكن، تسربت معلومات من بغداد أن آلة الحرب العراقية قد لا
تتوقف عند الحدود بين محافظة العراق التاسعة عشر (الكويت)، كما كان يسميها
العراقيون، والعربية السعودية، بل قد تحمل الحرب إلى عمق المحافظة النفطية
السعودية؛ "الأحساء". على أرضية تاريخية من كون الكويت والأحساء كانتا تابعتين
لقضاء البصرة في العصر العثماني.⁸⁸ وبعبارة أخرى، فقد خشيت العربية السعودية
أن تصبح ضحية صدام التالية.⁸⁹ وبالفعل، فقد كان العراق على وشك احتلال دولة
غنية أخرى مجدداً، بغية التوسع في هيمنته الإقليمية. وعلى الرغم من تمركز القوات
العراقية على طول الحدود السعودية، فإن المملكة لم تتخذ إجراءات عملية نحوها،
بسبب خوفها من ردود الفعل العراقية، حتى تم الدفع بالقوات الأميركية إلى العراق
بقوة. ومن هنا يمكن فهم عملية نشر قوات التحالف الدولي في السعودية نتيجة للتهديد
العراقي للموارد النفطية السعودية، بوصفها عملاً دفاعياً من وجهة نظر السعوديين،
وقد أطلق على هذه العملية "عملية درع الصحراء".⁹⁰ وبكلمة واحدة، فقد جعل
اجتياح العراق للكويت العربية السعودية، الحليف السابق للعراق خلال الحرب
العراقية الإيرانية، في القلب من دائرة العداء للعراق.

وأيضاً ما كان الأمر، فقد مثل غزو العراق للكويت مأزقاً للإستراتيجية السعودية
في منطقة الخليج العربي، التي اعتمدت على قدرة المملكة على الاستغلال
البراغماتي للتنافس بين إيران والعراق، وتوظيفه على أفضل نحو ممكن بغية الحفاظ
على مصالحها الإقليمية وتعزيزها. وكانت السعودية قد انحازت إلى العراق منذ العام
١٩٧٩ لتحقيق التوازن أمام تهديد الثورة الإيرانية.⁹¹ ولكن التحول إلى إيران-التي
كانت قد فقدتها السعودية كحليف قديم طلباً للمساعدة، لم يكن خياراً مطروحاً بالنسبة
للسعوديين. ولقد كان من الصعب التنبؤ كيف سيكون رد فعل إيران تجاه الحرب.
وعلاوة على ذلك، فقد عارضت إيران وجود قوات أجنبية في الخليج العربي.
وبغض النظر عن إيران، فقد اعتمد السعوديون ودول مجلس التعاون الخليجي على
هذه القوات للمساعدة في التصدي للعراق.

على أنه مما لا شك فيه أن الاجتياح العراقي للكويت في الثاني من أغسطس

آب من العام ١٩٩٠ قد قدم فرصة فاقت التوقعات لانفتاح الدبلوماسية الإيرانية على دول الخليج العربي، وخاصة مع العربية السعودية. وعلى الرغم من رد فعل السعوديين الحذر، فقد منحت حماقة صدام قبلة الحياة لمبادرة "حسن الجوار" التي طرحتها طهران. ويمكن وصف سياسة إيران منذ ذلك الحين باعتبارها نموذجاً للبحث عن المواءمات والسعي نحو التوافق. وقد سعت إيران إلى توسيع نطاق الاتصالات الدبلوماسية مع العربية السعودية، وبدأت مناقشة القضايا الخلافية. وإن ظل الجانبان في معظم الأحيان منقسمين، أما التسويات التي تم التوصل إليها، من قبيل المسائل المتعلقة بالحج، فقد اتسمت الاتفاقات حولها بالهشاشة في أحسن الأحوال. ومع ذلك، فإن إيران قد أحجمت خلال هذه الفترة عن القيام بأعمال استفزازية تجاه العربية السعودية، كما تجنبت اتخاذ مواقف من شأنها أن تؤدي إلى تصاعد حالة التوتر، وتوقفت عن توجيه انتقادات للسعوديين وسياساتهم، اللهم إلا نقداً يأتي في لهجة تتسم بنبرة هادئة. وقد استمر هذا حتى النصف الثاني من العام ١٩٩٢، عندما بدأت العلاقات تأخذ طريقها نحو الانهيار. وبحلول ديسمبر كانون الأول من ذلك العام كان النمط الهجين المراوح بين البحث عن المواءمات وتبني سياسة تقوم على شيء من التشدد قد عاد للظهور مرة أخرى.

وكان رد فعل إيران الأولي على الغزو هو إدانة "العمل العسكري العراقي ضد الكويت" معتبرة أنه قووض "الاستقرار والأمن في المنطقة" وسوف "يمهد الطريق لتزايد وجود القوى الأجنبية وهيمنتها". وأكد بيان صادر عن وزارة الخارجية كذلك على احترام إيران "لسيادة الدول الأخرى ووحدة أراضيها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية". وصرح ممثلو إيران أيضاً أن الجمهورية الإسلامية لن تعترف بأي حكومة كويتية جديدة تدين بالتبعية للعراق.⁹² وبعد وقت قصير من الغزو، أرسل صدام حسين رسالة موجهة إلى الرئيس رفسنجاني يقبل فيها بجميع مطالب إيران في محادثات السلام، ويدعو الجمهورية الإيرانية للانضمام إلى العراق في صراعه مع الغرب. لكن رفسنجاني قبل التنازلات ورفض تلبية الدعوة.⁹³ وعلى الرغم من أن إيران ظلت محايدة رسمياً، فقد كان هناك تحيز ملحوظ في موقفها. فقد استأنفت علاقاتها الدبلوماسية مع الحكومة الكويتية في المنفى، والتي أشادت بدورها بموقف إيران من الأزمة، واعتذرت عن دعم العراق في السابق. حتى إنه قد سرت الشائعات أن إيران قد ترسل قوات للدفاع عن الأماكن المقدسة في العربية السعودية. وبعد عشر سنوات من انعدام الثقة، كان للأزمة الكويتية الفضل في توفير شيء من الأرضية المشتركة بين إيران والعربية السعودية في الأخير. وكان لموقف رفسنجاني تجاه أزمة الكويت دوراً مهماً للغاية في تغيير رؤية العربية السعودية وغيرها من دول الخليج لإيران. فقد رفض إجراء أي تعديل في حدود الكويت، وأعلن أنه في حال قبول العالم العربي لضم الكويت إلى العراق فإن إيران لن يمكنها القبول ذلك، وفي ٩ نوفمبر تشرين الثاني من العام ١٩٩٠ أكد رفسنجاني من جديد

على موقف بلاده الداعي إلى انسحاب العراق غير المشروط من الكويت ورفض تسليم أي أراض كويتية للعراق، كما أعلنت إيران تمسكها بقرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ والذي ينص على توقيع حظر شديد الوطأة على العراق في الوقت الذي أكد فيه وزير الخارجية الإيراني حرص بلاده على تطبيق العقوبات الاقتصادية التي أعلنتها الأمم المتحدة على بغداد، ومما لاشك فيه أن إيران قد اتخذت موقفا متقدما في رفض الغزو رغم ما أبداه العراق من تساهل تجاه القضايا العالقة مع طهران في ذلك الوقت رغبة في الحصول على تأييدها لموقف العراق.⁹⁴ وحقيقة الأمر، أن الموقف الإيراني يشير إلى أن إيران لم تتبنَّ سياسة عدائية، وفي المقابل كانت البلد الذي حفه السلام والاستقرار في المنطقة. لذلك، فبعد إعلان الكويت باعتبارها المحافظة العراقية التاسعة عشر، أدانت وزارة الخارجية الإيرانية في بيان لها ضم العراق للكويت. وجاء في هذه الإدانة أن هذا العمل يعد انتهاكا لحق صريح لأمة في تقرير مصيرها.⁹⁵

ومهما يكن من أمر، فقد أدى احتلال الكويت واندلاع الحرب في الخليج، إلى جانب العداء العراقي للعربية السعودية، إلى تحول ميزان القوى لصالح إيران من عدة جوانب.⁹⁶ فقد حلت العراق محل إيران باعتبارها تهديدا مباشرا لأمن دول الخليج وسلامتها، وكذلك فقد نظرت دول الخليج إلى إيران كقوة متصدية للتمدد العراقي، وأصبحت إيران لاجئا مهما في القطاع الأكبر من الملفات الإقليمية المطروحة في المنطقة.⁹⁷ ومنحت الوضعية المتشابهة للحرب، مع استقلال جمهوريات آسيا الوسطى حديث العهد بعد سقوط الاتحاد السوفيتي أهمية إستراتيجية إضافية لوضع إيران في المنطقة. كما أن صورة إيران التي كانت قد شوّهت على الصعيد الدولي بدأت تتحسن ببطء. وأكدت الحرب المزاعم الإيرانية حول أن العراق يشكل التهديد الرئيس للمنطقة، وأن السعوديين والكويتيين قد أخطأوا في دعمهم العراق خلال الحرب مع إيران، وأنه حتى في ظل احتواء إيران فإن دول مجلس التعاون الخليجي ظلت عاجزة عن الوفاء بمتطلبات أمنها الإقليمي، ولاسيما مع بروز تحديات اقتصادية غير مسبوقة، وتصاعد المعارضة الداخلية لتواجد قوات أجنبية في المنطقة. ونتيجة لذلك، حذرت طهران من أن إقصاءها عن الترتيبات الإقليمية سيكون خطأ سياسيا. أيضا فإن الحرب قد أيدت المزاعم الإيرانية حول أن تجاهل دول مجلس التعاون الخليجي للخلاف الدائر حول الحدود المعترف بها دوليا بين إيران والعراق (من وجهة النظر الإيرانية)، قد زاد من جشع صدام وشجعه على الاعتداء على الكويت تحت ذريعة النزاعات الحدودية بين البلدين.⁹⁸

وشعر كل من البراغماتيين والراديكاليين في إيران بالثقة مع تصاعد الحرب

في الخليج، وتوافقا على اتخاذ موقف مشترك بشأن هذا الصراع. وكان من الضروري أن تعبر طهران عن نواياها السلمية في وقت الأزمة لإعادة بناء علاقاتها المتهترئة مع دول مجلس التعاون الخليجي. لذلك فعلى الرغم من معارضتها القوية لوجود القوات الأميركية في المنطقة، فقد أعلنت طهران أنها ستبقى على الحياد في الحرب، وتعهدت بالامتنال لعقوبات الأمم المتحدة المفروضة على العراق.⁹⁹ كما فتحت إيران حدودها أيضا للسماح لمئات الآلاف من العمال المهاجرين واللاجئين ورجال الأعمال والدبلوماسيين الفارين من الكويت بالمرور عبر البلاد، وقدمت المأوى للشيعية العراقيين والأكراد الفارين من غضب صدام بعد الحرب.¹⁰⁰ وقد قادت سياسة إيران الخارجية الأمم المتحدة إلى أن تعلن في ديسمبر كانون الأول من العام ١٩٩١ أن العراق هو من يتحمل مغبة بدء الحرب مع إيران.

الضرورات الملحة لإيران واستئناف العلاقات الدبلوماسية مع العربية السعودية

يمكن وضع القضايا التي فرضت نفسها على الإيرانيين بعد الحرب على نحو ملح غير قابل للتأجيل أو الإرجاء والترحيل تحت ثلاثة عناوين رئيسة هي: الاقتصاد والأمن والحج. وفيما يتعلق بالاقتصاد، فبعد أن كتبت الغلبة لأطروحات البرامغامية في ساحة السياسة الخارجية الإيرانية، اتجه رفسنجاني إلى وضع بعض الخطط، تلك التي عُرفت بخطتي "التنمية الخمسية" الأولى والثانية، واللتين ركزت على إعادة إعمار المناطق التي دمرتها الحرب ومشاريع البنية التحتية، وخصخصة الاقتصاد الذي كانت تقوم الدولة على إدارته حتى ذلك الحين، ولا يبالغ المرء إذا عُنَّ له أن يُطلق على جهود هاشمي التنموية أنها تأسيس حقيقي "للجمهورية الإيرانية الثانية".¹⁰¹ ومهما يكن من أمر فقد كانت إيران مع بداية عصر رفسنجاني تمر بفترة حرجة معقدة بعد أن أنفقت على الحرب حوالي ٦٤٤ مليار دولار، هذا فضلا عن مشكلات التضخم، وخسائر الحرب وضحاياها، وما إلى ذلك من مشكلات خانقة. وقد دفعت هذه الأوضاع الخطيرة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) إلى الانخفاض من ٦.٠٥٢ دولار للفرد في العام ١٩٧٧ إلى ٢.٩٤٤ دولار في العام ١٩٨٨.¹⁰² وعلاوة على ذلك فقد أصبحت إيران خلال الحرب مدينة بدين خارجي يقدر بستة مليارات دولار. كما حلَّ الدمار بالعديد من المباني والمنشآت الصناعية أو أنها تضررت بشكل كبير، كما هو الحال في ميناء المَحْمَرَّة (حَرَمَشهر) والذي دُمِّر بنسبة ٩٥%، ومصفاة عبدان للنفط جنوب غرب إيران، وخزانات النفط والمنشآت النفطية في "جزيرة خَارْج (حَرْج/ خَارْگ)" التي كان يصدر منها النفط الإيراني، والتي تعرضت للقصف مرات عديدة من قبل سلاح الجو العراقي. أما دخل الفرد في إيران فقد انخفض بنسبة ٤٠% على الأقل عما كان عليه قبل الإطاحة بنظام بهلوي، وتراجعت معدلات الدخل بصفة عامة عن المتوقع. كما تصاعدت مشكلات مثل البطالة، وتمويل المصروفات العامة بالاقتراض، والاعتماد شبه المطلق على العائدات النفطية، وتدهور الاكتفاء الذاتي الزراعي على نحو لم تشهد له إيران مثيلا

في تاريخها الحديث.¹⁰³ وفي الوقت نفسه، فقد واجهت البلاد كوارث طبيعية مثل زلزال جيلان في العام ١٩٩٠، والذي خُفّ حوالي خمسين ألف قتيل. وإلى جانب ذلك، فقد سعت الإدارة الجديدة إلى تنفيذ حزمة مما ارتأتها إصلاحات اقتصادية، والتي شملت خصخصة الصناعات الكبيرة والمناجم، وإعادة الحياة لبورصة طهران، وإلغاء آلية أسعار الصرف المتعددة والاستعاضة عنها بسعر صرف واحد، وتأسيس عدد من مناطق التجارة الحرة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر¹⁰⁴، على أن هذه التوجهات ذات الطابع الرأسمالي الواضح كان لها- بلا شك- انعكاساتها الاجتماعية وتبعاتها غير اليسيرة ووطأتها القاسية على الشارع الإيراني.¹⁰⁵

في هذه الفترة التي أُطلق عليها رفسنجاني العَقد الثاني لإيران، والتي كانت بحق عَقد إعادة البناء، حاولت الإدارة الجديدة المضي قدما نحو التحول بالاقتصاد الإيراني من اقتصاد موجه إلى حد كبير، ومشوّه إلى أبعد حد، ويعاني من سوء الإدارة، إلى اقتصاد يعتمد على الاستثمار، وموجه نحو السوق، وذي نظام أكثر كفاءة. وكجزء من هذه السياسات الهادفة للتحرير الاقتصادي، بُذلت جهود متضافرة للدفع في اتجاه التحول إلى اقتصاد السوق وخصخصة الاقتصاد.¹⁰⁶ وفي هذا الإطار وافق مجلس الشورى الإيراني على تخصيص ٣٩٤ مليار دولار للخطة الخمسية الأولى (١٩٨٩/١٩٩٠-١٩٩٣/١٩٩٤). وفي ضوء أن الجزء الرئيس من الإنفاق على تنفيذ خطة الخصخصة الاقتصادية وإعادة إعمار البلاد يعتمد على عائدات النفط، فقد كانت إيران في حاجة إلى التعاون مع العربية السعودية في إطار منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، بوصفها أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، من أجل تحقيق الاستقرار في أسعار النفط في إطار تسعير مناسب وعادل للبرميل. وقد عملت إيران على تلطيف مواقفها الحادة حول مسألة تحديد أسعار النفط من جهة، ومن جهة أخرى فقد كانت على وشك زيادة إنتاجها ليصل إلى ٤.٥ مليون برميل يوميا في المستقبل. وقد استتبع هذا اتخاذ إيران قرارا حاسما بالاتجاه إلى تعزيز علاقاتها بالعربية السعودية، وكذلك بغيرها من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، سواء في إطار أوبك أو خارجها بغية تحقيق الاستقرار في سوق النفط.¹⁰⁷ لقد كانت السمة المميزة للسياسة الإيرانية النفطية الجديدة هي "الواقعية" في تعاملها مع السوق النفطية الدولية.¹⁰⁸ واتجهت السياسة الجديدة إلى السعي نحو تجذير علاقات الصداقة بديلا عن البحث عن التباينات الأيديولوجية.¹⁰⁹ وبعبارة أخرى: فيما أن العائدات النفطية تمثل المرتكز الأول للاقتصاد الإيراني، فقد كانت إقامة علاقات طيبة مع دول الخليج العربي- المنتجة الرئيسة للنفط في العالم- أمرا بالغ الأهمية.

ولقد كان الوجود العسكري الأميركي في منطقة الخليج العربي، واحدا من

الأسئلة المهمة- من المنظور الأمني- في السياسة الخارجية الإيرانية.¹¹⁰ وكانت إيران بالفعل في مواجهة مع النفوذ واسع النطاق للقوات الأميركية في المنطقة. ويمكن القول إنه بانتهاء الاتحاد السوفيتي في العام ١٩٩٠، ظهرت الولايات المتحدة بوصفها صاحبة المقدرات التي لا منافس لها والقطب المنفرد بالهيمنة على المسرح السياسي الدولي. وكانت الولايات المتحدة بحاجة إلى عقيدة جديدة في العلاقات الدولية تبرر لها السيطرة على مناطق إستراتيجية وذات أهمية حيوية بالنسبة للمصالح الأميركية حول العالم. وقد وجدت في أطروحة إدارة بوش؛ حول "النظام العالمي الجديد" بغيتها. ومن هنا، كانت منطقة الخليج العربي واحدة من بين المجالات الحيوية ذات الأهمية الخاصة للسياسة الخارجية الأميركية، بسبب الموارد النفطية شديدة الثراء التي تتمتع بها المنطقة.¹¹¹ وقد فتح الغزو العراقي للكويت الباب أمام تكريس وجود الولايات المتحدة وتدخلها في المنطقة، على حين كانت إيران ضد وجود قوات أجنبية في منطقة الخليج العربي بالمطلق، كما أنها دعت دائما إلى ترتيبات أمنية مشتركة بين الدولة المشاطنة للخليج العربي.¹¹²

إذا، فقد حاولت إيران تحسين علاقاتها مع دول الخليج بغية حل المعضلة الأمنية. وحقيقة الأمر، أنه على النقيض مما كان عليه الحال في السنوات الأولى من الثورة التي تبنت خلالها القيادة الثورية الانعزال والانكفاء على الذات كسياسة مختارة، فقد تجاهلت الزعامات الجديدة في هذه الفترة تلك السياسة. وحذر علي أكبر ولايتي وزير الخارجية الإيراني في ذلك الحين، من أن ابتعاد إيران عن المشاركة في المشهد السياسي الدولي، سيؤدي إلى صياغة القرارات المهمة ذات الصلة بالمصالح الإيرانية في غياب إيران. فضلا عن ذلك فقد دعا خامنئي أيضا إلى علاقات عقلانية وثيقة وصحية مع جميع دول العالم.¹¹³ وتأسيسا على ذلك، فقد تراجعت إيران عن خطابها الهجومي على الدول الخليجية، وأعلنت أنها بصدد إقامة علاقات مع دول لم تسمها في إطار الشرعية الدولية والمصالح المشتركة والاحترام المتبادل. وفي هذا الصدد، أعلن رفسنجاني أن من بين الأخطاء التي سقط فيها الإيرانيون في خضم الأجواء الثورية اكتساب الأعداء على نحو متواصل. فنحن ندفع أولئك الذين من الممكن أن يتخذوا تجاهنا مواقف حيادية إلى عدائنا، كما أننا لم نفعل شيئا لتشجيع أولئك الذين من الممكن أن يكونوا أصدقاء لنا. إن هذا جزء من الخطة الجديدة التي ينبغي أن نتعاطى بها في السياسة الخارجية على نحو لا يجعلنا نترك الأرض للعدو بلا مبرر.¹¹⁴ وربما كان بالإمكان القول إن المبدأ الثوري المركزي الذي كان عنوانه "لا شرقية ولا غربية" قد حل محله في السياسة الخارجية الإيرانية خلال هذه المرحلة الجديدة عنوان آخر هو "الانفتاح شمالا وجنوبا".¹¹⁵ والمقصود بالشمال هنا، القوقاز وآسيا الوسطى، وبالجنوب دول الخليج العربي. وفي الحقيقة فقد حاولت إيران تغيير سياستها الخارجية تجاه دول الخليج العربي استنادا إلى اعتبارات اقتصادية وإستراتيجية، كما بذل رفسنجاني جهودا حثيثة لتطوير

العلاقات الدبلوماسية مع دول الجوار رافعا شعار "التنمية أولا، وإعادة التسلح ثانيا" كخطوة أولى على طريق الإصلاح في السياسة الخارجية الإيرانية. وبصفة عامة، فقد كانت أولوية استعادة مكانة إيران القيادية في أوبك، كما كان عليه الحال في الستينيات، وما يتيح لها ذلك من زيادة عائداتها النفطية بغية الإسهام في إعادة بناء الاقتصاد الإيراني المحطم، أحد الدوافع الجوهرية بين الأهداف الرئيسية لسياسة "حسن الجوار" التي انتهجها رفسنجاني خلال هذه الفترة، والتي قامت على البحث عن صيغ للتعايش وخلق المواءمات مع دول الخليج العربي ومع العربية السعودية على وجه الخصوص. وكذلك كان التوصل إلى توافق مع دول الخليج العربي حول الترتيبات الأمنية في الخليج، أحد المعادلات المهمة الكامنة وراء سياسة "حسن الجوار" الإيرانية الجديدة، في ضوء الأهمية التي تحظى بها الأنشطة التجارية الإيرانية عبر الخليج والتي تمثل الشطر الأكبر من النشاط التجاري الإيراني. هذا فضلا عن أن هذه السياسة الجديدة من شأنها أن تؤهل إيران للخروج من عزلتها الدبلوماسية، التي عانتها مع قطع العلاقات مع دول الخليج العربي خلال سنوات الحرب مع العراق. كما كانت هذه هي اللحظة المواتية، التي كانت فيها العربية السعودية في حاجة إلى مد الجسور من أجل بناء علاقات ودية مع إيران، من أجل تحقيق التوازن في ظل موقف يشكل إخراجا سياسيا كبيرا بالنسبة لها متمثلا في وجود القوات الأميركية على أرض المملكة، مع رغبتها في أن يظل العراق تحت السيطرة، وسعيها إلى ضبط الدعم الإيراني لمواطنيها الشيعة.¹¹⁶

وبالإضافة إلى المعطيات الاقتصادية والأمنية، كان الحج عنصرا آخر أيضا دفع القادة الإيرانيين إلى استئناف العلاقات مع العربية السعودية بعد الحرب العراقية-الإيرانية، فعلاوة على أن الحج يمثل واجبا دينيا على من امتلك القدرة البدنية والمادية على أدائه من المسلمين، فالتاريخ يشهد أن الإيرانيين من بين أكثر الأمم الإسلامية ولعا بالحج وتشبعا بأشواق جارفة إلى الأراضي الحجازية. ومن آيات ذلك، أن إيران كانت دائما من بين الدول الإسلامية ذات الحظ الأوفر من حيث عدد الحجاج الوافدين على موسم الحج سنويا.¹¹⁷ وقد فرضت مسألة الحج- من جانب- ضغوطا على الإيرانيين للدخول في مشاورات مع الجانب السعودي بعد قطع العلاقات الدبلوماسية في عام ١٩٨٨، وحتى الخميني-الذي على الرغم من أحاديثه السابقة التي أعرب فيها عن "عدم القدرة على الصفح عن السعوديين" بعد أحداث مكة المأساوية في عام ١٩٨٧، والتي شهدت مصرع مائتين وخمسة وسبعين إيرانيًا وإصابة ثلاثمائة وثلاثة آخرين- قد وجّه مبعوثه في الحج إلى التعاون مع السلطات السعودية وقبل بتكليف رجاله القائمين على بعثة الحج الإيرانية بإدارة شؤون الحجاج الإيرانيين خلال موسم الحج في إطار التعاون الذي لا مفر منه مع السلطات السعودية. كذلك فقد وضع خامنئي، القائد الجديد للجمهورية بعد رحيل الخميني،

مسألة الحج على رأس أولوياته. وقد تكثرت جهود خامنئي على هذا الصعيد بالنجاح في العام ١٩٩١ مع عودة الإيرانيين إلى المشاركة في موسم الحج بعد انقطاع دام ثلاث سنوات، بعد مساع كثيرة في هذا الاتجاه، في إطار استئناف إيران والعربية السعودية علاقاتهما الدبلوماسية أواخر شهر مارس آذار من العام ١٩٩١ بعد لقاء ولايتي وسعود الفيصل في مسقط. ثم زيارة ولايتي إلى العربية السعودية، والتي التقى فيها العاهل السعودي فهد بن عبد العزيز، وقد ركز الجانبان على القضايا المتعلقة بالتعاون الاقتصادي بين البلدين، وكذلك على الدور الإيراني السعودي المحوري المشترك في منطقة الخليج العربي. وقد رفعت الدولتين مستوى التمثيل الدبلوماسي بينهما في وقت لاحق إلى مستوى السفراء في يونيو حزيران من العام ١٩٩١، في تطور غير مسبوق منذ قيام الثورة الإيرانية.

واستمرت إيران في سعيها لجعل سياساتها على مختلف الأصعدة تتناغم مع جهودها لتحسين علاقاتها مع العربية السعودية. وكذلك فقد تحسنت علاقات إيران مع الكويت بشكل لافت نتيجة لموقفها خلال الأزمة، لاسيما عندما فتحت طهران حدودها أمام الكويتيين الفارين من الغزو العراقي وقدمت ملاذا لهم.¹¹⁸ وكانت دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى تقدر بالمثل سياسات إيران. ولعل ما يساوي هذا من حيث الأهمية، أن إيران اتخذت خطوات نحو تحسين علاقاتها مع حلفاء الرياض الغربيين. فقد أعادت إيران تأسيس علاقاتها مع بريطانيا، وإن لم يكن على مستوى السفراء، وقامت بمبادرات تجاه فرنسا وغيرها من أعضاء منظمة التعاون والتنمية.¹¹⁹ والأهم من ذلك، أن مواقف إيران خلال أزمة الكويت اتسمت بتعاطٍ أكثر براغماتية مع الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن إيران ظلت تعلن عبر خطابها الرسمي أن الوجود الأميركي في المنطقة يفتقد إلى المشروعية، وأن أمن الخليج يجب أن يقع على عاتق الدول المطلية عليه دون تدخل أي طرف خارجي، فإن الإيرانيين لم تصدر عنهم أي مبادرة تنم عن رغبة في التصدي أو المواجهة مع قوات التحالف وأنشطتها. ومع أن العلاقات الدبلوماسية مع العراق لم تتحسن، فيبدو أن طهران ببساطة قد سعت إلى أن تستفيد من حالة اليأس التي سيطرت على النخبة السياسية الحاكمة في بغداد، وإن لم تقدم يد المساعدة للعراقيين من أجل تصعيد المقاومة. وللتخفيف من حدة أي شكوك، فقد أكد المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني لقوات التحالف أن إيران ستظل محايدة ما دام أمنها لم يكن موضع تساؤل.¹²⁰ وعلى الرغم من أن إيران كانت حريصة على أن تكون أراضيها خارج نطاق عمليات قوات التحالف، إلا أنها لم تحرك ساكنا إزاء عبور قوات التحالف مياهاها الإقليمية، أو اختراقها للمجال الجوي الإيراني.¹²¹ وتأسيسا على ذلك كله، فقد كانت هناك تكهنات كبيرة أن إيران والولايات المتحدة كانا أمام نقطة تحول ومنعطف مهم في العلاقة بينهما. وعلى أقل تقدير، فإن سلوك طهران تجاه الصراع الدائر في المنطقة آنذ، قد خفف من حدة التوتر في العلاقات الإيرانية الأميركية، مما ساعد على تلطيف أجواء علاقات إيران مع السعوديين.

وكانت هناك بطبيعة الحال بعض الاستثناءات لهذا الاتجاه نحو التسوية. فقد

دعا العديد من الوجوه البارزة بين المتشددين الإيرانيين إلى إعلان الجهاد ضد الولايات المتحدة، ورأوا أن إيران بحاجة إلى أن تتحالف مع العراق.¹²² حتى إن خامنئي نفسه أدلى بتصريحات مماثلة، إلا أنه لم يبادر فعليا بدعم موقف المتشددين على أي نحو كان.¹²³ وكانت هناك بعض المخاوف التي صاحبت استئناف إيران علاقاتها الدبلوماسية مع العراق، وقبولها تسليم عدد من الطائرات العسكرية العراقية للعراقيين مجددا.¹²⁴ ومهما يكن من أمر، فقد أظهر رفسنجاني كفاءة عالية وحكمة بالغة في توجيه السياسة الإيرانية خلال الأزمة. ونعم، كانت هناك بعض الأصوات المعارضة، إلا أنها لم تمثل تحديا خطيرا لإدارته للموقف.

لقد مهدت سياسة إيران الخارجية الطريق أمام علاقات جديدة مع جيرانها العرب، وفي شهر نوفمبر تشرين الثاني من العام ١٩٩٠ وقعت إيران والإمارات اتفاقية بشأن استغلال الغاز. أما الكويت، فقد أعادت إيران فتح سفارتها فيها في مارس آذار من العام ١٩٩١. وأعرب وزير الخارجية الكويتي عند زيارته طهران عن أسفه لعدم بلاده السابق لصدام،¹²⁵ وطلب مساعدة إيران للحد من حرائق آبار النفط الناجمة عن الحرب. واستأنفت إيران علاقاتها مع الأردن، وتونس، والمغرب، وأعدت فتح مكتب رعاية المصالح الإيرانية في القاهرة. وقد اتسم رد فعل العربية السعودية على موقف إيران بالتباطؤ في تطوره. كما أن اتصال السعوديين بإيران جاء متأخرا عن أقرانهم الكويتيين، ودفعت حرب الخليج القادة السعوديين لإعادة النظر في إستراتيجيتهم تجاه إيران. وطلبت إيران استئناف العلاقات مع السعودية، وصرح رفسنجاني أن إيران مستعدة لاستئناف العلاقات، التي كانت قد قطعت في يوليو تموز من العام ١٩٨٧، وأسفرت مخاوف العربية السعودية من التهديد العراقي عن الدخول في مفاوضات مشتركة بين طهران والرياض. وكان باكورة ذلك حين اجتمع وزيرا الخارجية السعودي سعود الفيصل والإيراني علي أكبر ولايتي في نيويورك في الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى جانب ممثلين من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.¹²⁶ وكانت الاتصالات في معظمها سرية وبوساطة طرف ثالث. فعلى سبيل المثال، اجتمع وزير الخارجية الإيراني مع نظيره السعودي في مسقط بوساطة عمانية.¹²⁷ وفي أحيان أخرى، كانت المحادثات تتم بوساطة إماراتية أو سورية أو باكستانية.¹²⁸ وبمجرد أن بدأ الاتصال، أخذ الجانبان في مناقشة تطبيع العلاقات، فضلا عن القضايا الرئيسية العالقة بينهما. وعلى الرغم من أن الجانبين ظل بينهما العديد من النقاط موضع الخلاف، إلا أنهما اتجها للتعاطي معها عبر التفاوض بدلا من التهديد بالجوء لاستخدام القوة، أو تبني الحملات الإعلامية كوسيلة للهجوم على الطرف الآخر.¹²⁹

وأكد المسئولون السعوديون، من أجل كسب ود الإيرانيين، أن المملكة لم تقف ضد إيران في الحرب العراقية الإيرانية، ولكنها كانت أمام موقف لم تمتلك فيه خيارا

آخر. فقد كان عليها أن تقف إلى جانب دولة عربية (العراق) تدافع عن نفسها، وحماية للمملكة نفسها من المخاطر المحتملة. وأن المساعدات المالية التي قدمتها الكويت والعربية السعودية إلى العراق لم تكن تستهدف اجتياح إيران، ولكنها كانت للدفاع عن العراق. وأن الملك فهد حاول شخصياً إثراء صدام عن غزو إيران، وأشاروا إلى الأحداث الماضية التي أحاطت بالعلاقات بين إيران والعربية السعودية باعتبارها أمراً شاذاً عارضاً.¹³⁰ وعلاوة على ذلك، فقد ذكرت القيادة السعودية أن دعمها للعراق لم يكن بدافع الحنق على إيران.¹³¹ وفي الواقع، فقد ركز خطاب السعوديين في مفاوضاتهم مع الإيرانيين على محاولة تبرير الدعم السعودي الكبير لنظام صدام خلال حرب السنوات الثماني من أجل الدفع في اتجاه تحسين العلاقات. ولتحقيق هذا الهدف، حاولت العربية السعودية أن تغض الطرف عن علاقات إيران بالشيعة في جنوب العراق، وفي هذه الأجواء لم يعد الحج موضوعاً للتحفز بين البلدين المسلمین.¹³² وأعاد السفير جعفر مصطفى اللقاني افتتاح السفارة السعودية في طهران في مارس آذار من العام ١٩٩١. ووفقاً للدبلوماسي السعودي؛ "فقد توقعت العربية السعودية أن إيران ستمد يد المساعدة لصدام [في حرب الخليج الثانية] ذلك أن إيران تكره أميركا أكثر من صدام. ولكن إيران اتخذت ما نعتقد أنه موقف مشرف. وبالجملة فقد نال موقف إيران في حرب الخليج الثانية استحسان العربية السعودية."¹³³

ولا شك أن الموقف الإيراني الإيجابي تجاه الأزمة الكويتية قد قدم إيران كدولة رشيدة ومسئولة بين دول المنطقة، مما ساهم في أن تتجه دول الخليج إلى الحد من هجوم وسائل الإعلام والدعاية فيها ضد إيران.¹³⁴ لقد أدركت إيران أيضاً أنها إذا أرادت أن تحل مشكلاتها الداخلية والإقليمية، مثل إعادة البناء الاقتصادي وكسر طوق العزلة السياسية الإقليمية، فإن عليها أن تعمل مع دول المنطقة، وخاصة مع العربية السعودية. لقد كانت العربية السعودية، من جهة، أحد الجيران الرئيسيين في منطقة الخليج العربي نظراً لتأثيرها على الدول العربية المجاورة، ومن جهة أخرى فقد كان لها دور مهم في تحديد سعر النفط في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك). وحيث إن إيرادات النفط تمثل "العصب الرئيس" للاقتصاد الإيراني، كما هو معلوم، لذلك بدا أن إيران تحاول إعادة ترميم علاقاتها مع العربية السعودية وتطويرها.¹³⁵ ورغم استمرار طهران في تبني مواقف متعارضة مع مواقف السعوديين داخل أوبك، ففي سعيها إلى التوسع في سياستها الباحثة عن المواءمات لتشمل علاقاتها الأوسع نطاقاً مع العربية السعودية، وفي استغلال للأزمة الكويتية وتأسيساً عليها، فقد قبلت إيران بتقديم تنازلات وأحجمت عن توجيه انتقادات حادة. فعلى سبيل المثال، أعرب الإيرانيون عن قلقهم بشأن حصة العربية السعودية الكبيرة في إنتاج أوبك (حوالي ثلاثين بالمائة)، وكذلك دعوات الرياض لزيادة إنتاج النفط. ومع ذلك، فقد قبلوا بالقرار الصادر عن منظمة أوبك في اجتماعها الاستثنائي المنعقد

في فيينا خلال الفترة ما بين ٢٦-٢٨ من شهر أغسطس آب لعام ١٩٩٠، القاضي بالتزام الدول الأعضاء بزيادة الإنتاج لتعويض النقص الناتج عن توقف عمليات الإنتاج في دولتي العراق والكويت، مع العودة إلى معدلات الإنتاج السابقة عند انتهاء الأزمة، وبالفعل نجحت إيران بالتعاون مع السعودية والإمارات وفنزويلا في تعويض ثلاثة ملايين برميل يوميا.¹³⁶

وكما هو واضح، فقد ساعد الطموح من أجل تحقيق التنمية على المستوى الإقليمي البلدين على التقارب، والتوافق بين سياساتهما في المنطقة. وحقيقة الأمر أن الغزو العراقي قد أدى إلى الانفراج في العلاقات بين إيران والعربية السعودية، ومع الغزو بدأت النخبة الحاكمة في إيران تتبنى شعار "عدو عدوي صديقي".¹³⁷ لقد كان الانفراج في العلاقات بين الجانبين "النجاح الأكثر أهمية" للسياسة الخارجية الإيرانية خلال أزمة الكويت، وهو ما استتبعه استئناف العلاقات بين القطبين الإقليميين الكبيرين في السادس والعشرين من مارس آذار من العام ١٩٩١. وبايجاز، فقد أدت بعض العوامل مثل ظهور العراق بمظهر "العدو اللدود"، "ومطالبات طهران الثابتة" بانسحاب العراق من الكويت، وكذلك موقف الحياض الإيراني أثناء الصراع؛ أدت مجتمعة إلى إضعاف الموقف العدائي تجاه إيران.¹³⁸

وتبادل وزراء خارجية كلا من إيران والسعودية الزيارات لمناقشة قضايا الأمن والتعاون الاقتصادي، وكذلك التنسيق فيما بينهما في المنظمات الإقليمية والدولية بما في ذلك منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وخلال الفترة ما بين السابع والعشرين والتاسع والعشرين من مايو أيار ١٩٩١، عقد في أصفهان مؤتمر دولي حول آفاق تطوير صناعة النفط والغاز، شارك فيه وزراء النفط في منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" وممثلي شركات النفط الدولية. وكان المؤتمر، الذي رعاه مركز الدراسات السياسية والدولية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية، مؤتمرا ناجحا بكل المقاييس. وأكد كل من الرئيس رفسنجاني ووزير خارجيته، علي أكبر ولايتي، في كلمتهما أن المؤتمر يعبر عن الأمل في أن الأولويات الاقتصادية ستحل محل الاعتبارات السياسية في العقد القادم. وتحدث وزير المالية الإيراني ورئيس البنك المركزي عن الخطوط العريضة لخطط جذب الاستثمارات الأجنبية. وقد حضر المؤتمر وزير البترول والثروة المعدنية السعودي، هشام بن محيي الدين ناظر، في أول زيارة لمسئول سعودي رفيع المستوى لإيران منذ اثني عشر عاما.¹³⁹ وبحلول شهر يونيو من العام ١٩٩١، كانت إيران والعربية السعودية قد رفعتا مستوى التمثيل الدبلوماسي بينهما إلى مستوى السفراء، استباقا لمؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي في داكار خلال الفترة ما بين التاسع والحادي عشر من ديسمبر كانون الأول من العام ١٩٩١، حيث وجّه الملك فهد (١٩٨٢-٢٠٠٦) دعوة شخصية إلى الرئيس رفسنجاني لزيارة العربية

السعودية. وفي سبتمبر أيلول من ذلك العام، اجتمع وزراء خارجية دول مجلس التعاون مع وزير الخارجية الإيراني ضمن أعمال الاجتماعات السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. وكان رفسنجاني قد زار الرياض في إبريل نيسان من العام ١٩٩١، ثم تلا ذلك زيارة وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل لتهران في يوليو تموز من العام نفسه.¹⁴⁰

وخلال هذه اللقاءات، تم التوصل إلى حل لواحدة من أكثر القضايا المتنازع عليها بين إيران والعربية السعودية؛ ألا وهي مسألة الحج. فقد قبلت إيران بحل توافقي حول مسألة الحجاج الإيرانيين العالقة مع السعوديين. وبخاصة أنها كانت تحت ضغوط داخلية لإعادة إرسال الحجاج مجدداً، وزيادة عدد الزوار السنوي إلى مكة المكرمة. ورفعت العربية السعودية عدد الإيرانيين المصرح لهم بالحج، وقبل السعوديون مضاعفة سقف حصة إيران من الحجاج فوق رقم خمسة وخمسين ألفاً، وبالمقابل فقد قبلت إيران بحصتها من الحجيج على الرغم من أنها كانت أقل بكثير من الحصة التي كانت تخصص للإيرانيين تاريخياً. وفي العام ١٩٩١ أدى الإيرانيون مشاعر الحج للمرة الأولى منذ أربع سنوات دون استقراوات كبيرة. وبعد أن كان يتم إرسال ما يتراوح بين مائة وخمسين ألف ومائة وستين ألف حاج سنوياً بين عامي ١٩٨٤-١٩٨٧، فقد أدى فريضة الحج مائة وخمسة عشر ألف إيراني في هذا العام. كما قبلت طهران أيضاً الاكتفاء بالقيام بمظاهرة واحدة مناهضة للغرب في موسم الحج، يتم تنظيمها في منطقة منعزلة نسبياً.¹⁴¹ وبالإضافة إلى ذلك، فقد اختار رفسنجاني بنفسه محمد محمدي المعروف بمحمد ريشهري للإشراف على الحجاج الإيرانيين، وللتعاطي مع أي مشاكل طارئة، كما كان وزير الخارجية ولايتي من بين من أداروا التواجد الإيراني في موسم الحج في هذا العام. ورغم وجود خلاف حول مكان التظاهرة، فقد تم التوصل إلى حل وسط، ورأى ولايتي أن تعاطي السعودية مع الموقف كان "مناسباً".¹⁴² وبالمثل فقد مر موسم الحج عام ١٤١٢ هـ/١٩٩٢ م بسلام، واحتفظت التصريحات الرسمية بلهجة تصالحية.¹⁴³ ورغم أنه في السنوات اللاحقة، تم تحريض الحجاج الإيرانيين من قبل الراديكاليين في طهران لتنظيم مظاهرات أثناء موسم الحج، فقد تعاطى السعوديون مع الموقف بحنكة بالغة للتأكيد على أن العلاقات مع حكومة رفسنجاني ستظل صلبة.¹⁴⁴ فقد كان فشل حكومة رفسنجاني يعني للسعوديين عودة إيران إلى السياسات المتشددة، التي ربما لم يعد لديهم القدرة على تحملها.

وفي هذا السياق الذي غلبت عليه أجواء البحث عن المواءمات والسعي نحو التوافق والتكيف، بدأت إيران المطالبة بدور في ترتيبات الأمن الإقليمي.¹⁴⁵ وكما ذكرنا آنفاً، فقد كان موقف إيران الرسمي هو أن أمن منطقة الخليج ينبغي أن تطلع به دول المنطقة دون تدخل خارجي.¹⁴⁶ وكان مصدر مخاوف إيران هو الوجود الأميركي، الذي كانت تنظر إليه باعتباره وجوداً معادياً. فضلاً عن ذلك، فقد كانت

إيران تشعر بالقلق أيضا إزاء وجود القوات المصرية والسورية وكذلك القوات الغربية الأخرى. ورغم أن هذه الدول لم تكن تمثل تهديدا مباشرا ل طهران، إلا أنه كان من الممكن أن تُستخدم كعنصر مساعد في الإبقاء على عزلة إيران في منطقة الخليج. لذلك فقد تطّعت إيران إلى ضمانات بأن وجود كل هذه القوات الأجنبية في المنطقة هو وجود مؤقت ليس إلا، وأن دول مجلس التعاون الخليجي سوف تقبل بمنظومة أمن إقليمي قائم على التنسيق والشراكة مع إيران، لا أنها ستتبنى مشروعا لأمنها يقصي الإيرانيين ويخلُّ بالتوازنات الإقليمية.¹⁴⁷

لقد قبلت إيران في بادئ الأمر بوجود قوات تمثل دولا من غير دول الخليج العربي، كأمر لا مفر منه أثناء الأزمة. وأبانت عن موقفها هذا بوضوح في العديد من التصريحات الرسمية وافتتاحيات الصحف المقربة من النخبة السياسية الحاكمة. إلا أن هذه الانتقادات الصادرة عن الإيرانيين لم تكن حادة، حيث حاولت إيران الحفاظ على المكاسب التي أحرزتها مع السعوديين والأعضاء الآخرين في مجلس التعاون الخليجي. وتحقيقا لهذه الغاية، شاركت إيران في اجتماعات دول مجلس التعاون الخليجي بصفة مراقب في عدة مناسبات، وعرضت التوقيع على معاهدة عدم اعتداء مع الدول الأعضاء في المجلس.¹⁴⁸

وهكذا، فعلى الرغم من التباينات العميقة بين إيران والسعودية في العقد الأول من الثورة الإيرانية حول جملة من القضايا مثل التظاهر السياسي في موسم الحج أو الخوف السعودي من الشعارات الأيديولوجية من نوعية تصدير الثورة الإسلامية مما أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين؛ فإن احتلال صدام للكويت وحرب الخليج الثانية في وقت لاحق، بقيادة الولايات المتحدة، قد غيّر المفاهيم العدائية المتبادلة بين إيران والسعودية، ومهد الطريق لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، بعد ثلاث سنوات من القطيعة، في السادس والعشرين من مارس آذار من العام ١٩٩١. وفي الحقيقة، فقد كان غزو العراق للكويت نقطة تحول في التطورات الإقليمية، غيرت المناخ السياسي والأمني في المنطقة لصالح إيران. وقد استطاعت إيران من خلال اتباع سياسة الحياد، ليس فقط أن تتجاوز عزلتها الدولية والضغط الناجمة عن سياستها الدوغمائية السابقة، ولكن أيضا تحسين علاقاتها مع جيرانها الجنوبيين في الخليج العربي، وخاصة مع العربية السعودية، بوصفها واحدة من أهم القوى الفاعلة في المنطقة. وبعبارة أخرى، فقد كان الموقف الإيراني في الأزمة بتبنيه للتعاون مع التحالف الدولي، وكذلك مخاوف النخبة الحاكمة السعودية، من الخطر العراقي ذا تأثير كبير على العربية السعودية، في اتجاه استئناف العلاقات الثنائية مع إيران بهدف مواجهة خطر العراق. فضلا عن ذلك، وعلى الرغم من حقيقة التباينات والتناقضات بينهما، فقد أدركت كل من إيران والعربية السعودية أنهما يمكن أن يحققا مزيدا من النفع إذا تبنتا سلوكا قائما على التعاون في المنطقة،

وهذا هو السبب، فيما أبداه الجانبان من سعي لحل المشاكل العالقة، وتحسين علاقاتهما المتبادلة في السنوات التالية لأزمة الاجتياح العراقي للكويت.¹⁴⁹

العلاقات الإيرانية-السعودية بعد استئناف العلاقات الدبلوماسية

"إن إيران والمملكة العربية السعودية جناحان لا يمكن للعالم الإسلامي الطيران بدونهما"، كانت هذه إحدى العبارات التي اشتمل عليها حديث محمد علي هادي، سفير إيران لدى العربية السعودية في ذلك الوقت لجريدة الشرق الأوسط اللندنية.¹⁵⁰ لقد أعادت حرب الخليج الثانية، وانهيار الاتحاد السوفيتي تشكيل الجغرافيا السياسية للمنطقة، وأدت إلى وجود طويل الأجل للقوات الأميركية في منطقة الخليج، وغيّرت التوازنات الإقليمية في المنطقة. ونتيجة للعداء المتبادل بينها وبين الولايات المتحدة، لم تكن إيران قادرة على جني المكاسب السياسية التي كانت تأمل فيها في أعقاب الحرب.¹⁵¹ وظل أمن الخليج المصدر الرئيس للصراع بين إيران وجيرانها من دول مجلس التعاون الخليجي. وفي العام ١٩٩٥، بدا في الأفق توافق ملحوظ في الآراء بين النخبة الحاكمة في إيران والعربية السعودية، أدى في نهاية المطاف إلى انفراج في العلاقات بعد ذلك بعامين. ويرجع ذلك في جزء منه إلى نظرة ولي العهد عبد الله بن عبد العزيز الجديدة، (بعد أن أصبح المتصرف الفعلي في إدارة شئون المملكة في العام ١٩٩٥ بعد تراجع الحالة الصحية لأخيه الملك فهد)، لمخاطر الوجود الأميركي في الخليج على المصالح الوطنية السعودية، خاصة مع تصاعد المعارضة داخل المملكة لوجود القوات الأجنبية. فقد آمن عبد الله أنه يمكن أن يحد من الاعتماد الأمني السعودي على الولايات المتحدة من خلال التأكيد على العلاقات السلمية مع الدول القوية الفاعلة إقليمياً، مثل إيران.

وبعد استئناف العلاقات المتبادلة بين البلدين، ظلت تتأثر مداً وجزراً؛ تعاضماً وانحساراً، بثلاثة قضايا رئيسة هي: النفط (أوبك)، والأمن في منطقة الخليج العربي، والحج. وكان الحج دائماً من بين القضايا الشائكة في العلاقات الإيرانية-السعودية، ودوماً ما سعت إيران إلى استغلاله من أجل ممارسة الضغوط على الجانب السعودي وكسب التعاطف داخل العالم الإسلامي.¹⁵² لذا، كانت المسائل الخلافية بين البلدين حول الحج على رأس قائمة القضايا التي تباحث حولها وزير الخارجية الإيراني- في ذلك الحين- علي أكبر ولايتي مع العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز، مع استئناف العلاقات بين البلدين، ولعل مرجع ذلك إلى أن التوصل إلى تفاهات بين الجانبين حول مسألة الحج كان أيسر سبيلاً من طرح القضايا ذات العلاقة بموضوع الأمن.¹⁵³ وكانت المشاركة الإيرانية في موسم الحج قد توقفت لمدة ثلاث سنوات بسبب الأضرار النفسية التي لحقت بالإيرانيين بعد أحداث مكة في العام ١٩٨٧، إلا أنه ظل هناك خلاف حاد لم ينقطع بين الجانبين حول حصة الإيرانيين من الحجيج، وحقهم في التظاهر السياسي خلال موسم الحج. وأياً ما كان الأمر، فقد قبل السعوديون بالأخير في العام ١٩٩١ برفع حصة إيران من الحجيج إلى مائة وخمسة

عشر ألف حاج بما في ذلك خمسة آلاف حاج من أسر ضحايا أحداث العام ١٩٨٧. وفي رد فعل إيجابي طالب رفسنجاني الحجاج الإيرانيين باحترام القوانين السعودية وضبط النفس أثناء موسم الحج. وفي نفس هذا السياق، جاءت فتوى خامنئي المهمة، والتي تزامنت مع موسم الحج في العام ١٩٩٢، والتي أفتى فيها بحرمة قيام الشيعة بأداء شعائر من شأنها أن توقع الفتنة بين المسلمين أو تضعف الإسلام.¹⁵⁴ وفي رد فعل على هذه الخطوات الإيجابية من قبل الساسة الإيرانيين، سمحت السلطات السعودية للحجاج الإيرانيين بتنظيم مظاهرة واحدة في العام.

وظل موضوع الأمن القضية الأكثر إلحاحاً على الروزنامتين السعودية والإيرانية على حد سواء، وساهم حرص الطرفين على تعزيز حالة السلم في المنطقة بدرجة كبيرة في تحسين علاقاتهما. فقد جعل التهديد الوشيك الذي مثله صدام حسين لكلا البلدين من شراكتهما أمراً لا محيص عنه. ولم يكن بمقدور إيران أن تقف أمام التهديد العراقي، والعداء المتزايد من جانب الولايات المتحدة إلا عبر تصفية أجواء العلاقات مع جيرانها. كما كانت لدى طهران حاجة ملحة لتوفير تدفق مستمر من عائدات النفط لتمويل قائمة طويلة من الخطط التنموية غير القابلة للتأجيل في فترة ما بعد الحرب، الأمر الذي يتطلب التنسيق بين إيران والعربية السعودية، بوصفهما أكبر منتجين للنفط في منظمة أوبك. وبالنسبة للسعوديين، فقد كان الوقوف جنباً إلى جنب مع إيران، أمراً ضرورياً طالما ظل العراق يشكل تهديداً وتحدياً للأمن في المنطقة. وعلى الرغم من أن المملكة ظلت تنظر إلى إيران على أنها تهديد محتمل، إلا أنها كانت تحتاج إلى التعاون مع طهران من أجل احتواء العراق. وشعر السعوديون بالقلق كذلك من الآثار التي يمكن أن تترتب على زيادة مستويات حضور الولايات المتحدة في المنطقة، في حال تدهور العلاقات الإيرانية-الأميركية، على حين ظل الوضع في العراق غير مستقر. وفي ضوء هذه الخلفية، كان عبد الله مقتنعا بضرورة وضع الاهتمامات الإقليمية السعودية، بما في ذلك الحاجة للعمل مع إيران، فوق مصالح الولايات المتحدة.¹⁵⁵

ومن جهتها، حاولت إيران أن تتعاطى مع العربية السعودية بعد استئناف العلاقات بينهما من منطلق كون العربية السعودية الدولة الموجهة للسياسات داخل منظمة أوبك حيث كانت عملية إعادة الإعمار والجهود المبذولة في اتجاه تحقيق إصلاحات اقتصادية جوهرية تعتمد بالأساس على العائدات النفطية التي مثلت تقليدياً المصدر الرئيس لمداخل الدولة الإيرانية. ولقد كان الإيرانيون على وعي بوضع العربية السعودية الاستثنائي الذي يتيح لها التحكم في أسعار النفط، من حيث إنها تملك ٢٥.٩٩% من موارد النفط في العالم، علاوة على أن طاقتها الإنتاجية من النفط الخام تتجاوز سقف التسعة ملايين برميل يوميا. وعلى الرغم من المحاولات التي بذلتها إيران للتعاون مع العربية السعودية، إلا أنه لم يكن هناك اتفاقية بين

الجانبين حول حصص الإنتاج والأسعار في إطار أوبك في العام ١٩٩١-١٩٩٢. كما استمر الجانبان في تبني مواقف متعارضة بصورة أساسية حول حصص الإنتاج وغيرها من القضايا المتعلقة بالإنتاج، وفي إطار هذا فقد تجاوزت إيران حصتها المقررة من الإنتاج في الشطر الأكبر من العام التالي.¹⁵⁶

ورغم سعي إيران ومعها دول الخليج العربي، وفي مقدمتها العربية السعودية، خلال هذه الفترة، إلى التوصل إلى صيغة مقبولة من الطرفين للأمن في المنطقة بعد حرب الخليج الثانية، إلا أنه لم يكن من السهل إخراج مثل هذه الصيغة إلى حيز الواقع في ظل أجواء غياب الثقة بين الجانبين، وعدم توفر الإرادة السياسية لتقديم الاستحقاقات والتنازلات اللازمة من كلا الجانبين من أجل تطوير التفاهات الثنائية بينهما. كما اتضح للعيان أبعاد الاختلاف بين الروزنامتين الأمنيةتين؛ الإيرانية والسعودية، فور هزيمة الجيش العراقي في حرب الخليج الثانية إلى حد ما.

وفعليا كان التواءم الذي تأسس خلال الأزمة الكويتية في طريقه إلى التفكك.

وبدلاً من حدوث تحول دراماتيكي مفاجئ، كان هناك عدة مزالق قادت إلى تبني

سياسة البين بين المُرَاوِحَة التي انتهجها رفسنجاني تجاه العربية السعودية لاحقاً.

وبدأت أولى المشاكل بعد انتصار قوات التحالف الدولية بقيادة الولايات المتحدة

عندما قررت دول الخليج العربي وسوريا ومصر توقيع إعلان دمشق أو ما أطلق

عليه اتفاقية "ستة زائد اثنين" في العام ١٩٩١، والتي كانت تقوم على إنشاء قوة

دائمة مهمتها حفظ الأمن في منطقة الخليج العربي. وكان المنفق عليه أن تتشكل هذه

القوة من قوات تابعة لجيوش دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى قوات

مصرية وسورية. وقد أثار الاتفاق رد فعل سلبي في طهران، فعلى الرغم من تبنيها

موقفاً حيادياً خلال أزمة الخليج، إلا أن إعلان دمشق قد تجاهل إيران بالكلية. ومع

أن دول مجلس التعاون الخليجي قد أكدت للإيرانيين أن التحالف الجديد لا يهدف إلى

عزل إيران أو إقصائها فقد كان من الواضح أن دول الخليج العربي تنطلق من رؤية

تقوم على عزل إيران إقليمياً. وعلى حين أن طهران بدت متقبلة للأمر في البداية،

إلا أن العلاقات بدأت في التدهور ببطء.¹⁵⁷ ولعل في هذا ما يفسر وصف إيران

لإعلان دمشق بأنه إعلان غير شرعي، ومزعزع للاستقرار في المنطقة. على أنه لا

ينبغي إغفال أن التوصل إلى اتفاقية حول الترتيبات الأمنية في منطقة الخليج العربي

كان أمراً بالغ الصعوبة في ذلك التوقيت وفي ظل تلك الملامسات الموضوعية

المعقدة التي شهدت أجواء من غياب الثقة بين دول مجلس التعاون الخليجي من جهة

والإيرانيين من جهة أخرى.

كما أن دعم العربية السعودية لدولة الإمارات العربية المتحدة في نزاعها مع

إيران حول جزر أبي موسى وطلب الكبرى وطلب الصغرى، أدى لاحقاً إلى تدهور

العلاقات السعودية الإيرانية. ثم تلا ذلك ما صدر عن رفسنجاني حين هدد دول الخليج العربي بأن عليها عبور بحر من الدم إن أرادت الوصول إلى الجزر الإماراتية المحتلة.¹⁵⁸ إلا أن العلاقات بين طهران والرياض قد عرفت الأسوأ بالوصول إلى العام ١٩٩٣، نتيجة لما أعلنت عنه العربية السعودية من عزمها على عدم السماح للحجاج الإيرانيين بالقيام بتظاهرات في موسم الحج على النحو الذي كانت تتم به هذه التظاهرات في السابق. وكان السبب وراء ذلك ما أقدمت عليه القوات الإيرانية التي قامت باحتلال جزيرة أبي موسى التي كانت إمارة الشارقة وإيران تتقاسمان السيادة عليها منذ الثلاثين من نوفمبر من العام ١٩٧١¹⁵⁹ من ممارسات استنزافية كان من بينها ترحيل المئات من المواطنين الإماراتيين من أهل الجزيرة، وإغلاق عشرين محلا خاصا بهم، وكذلك إغلاق مدرسة للبنات، ومحطة لتحلية المياه.¹⁶⁰ كما طلب من القادمين من دولة الإمارات العربية المتحدة والراغبين في دخول الجزيرة الحصول على تأشيرات وتصاريح إقامة من قبل السلطات الإيرانية.¹⁶¹

وقد أكدت الإمارات العربية المتحدة أن إيران قد ألغت مذكرة التفاهم التي كان قد سبق أن وقعت عليها إيران وإمارة الشارقة حول جزيرة أبي موسى في العام ١٩٧١ بشكل منفرد، وأخضعت لسيطرتها الجزيرة بما في ذلك الجزء الخاضع للسيادة الإماراتية، حيث قامت إيران ببناء ميناء للسفن الحربية ومطار عسكري فيه. وادعت إيران أن ما صدر عنها من إجراءات يتفق مع ما تضمنته المذكرة، وأن أطرافا مشبوهة على صلة بقوى غربية كانت تزور الجزيرة. فضلا عن ذلك، فقد ادعت طهران، أن الإنشاءات التي قامت بها في الجزيرة لا تختلف عن تلك التي نفذتها دولة الإمارات.¹⁶² ثم اتخذ الموقف طابعا أكثر حدة خلال الأشهر الستة التالية، ورفعت الإمارات العربية سقف النزاع ليشمل المطالبة بجزيرتين مجاورتين أخريين، هما طنب الكبرى وطنب الصغرى. وظلت الجهود الرامية للجلوس إلى طاولة التفاوض بشأن التوصل إلى تسوية غير مثمرة، إلا أن الوضع المتوتر كان يبدو أنه يتجه نحو التهدئة بحلول نهاية ديسمبر. على أن البيان الختامي للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة لدول مجلس التعاون الخليجي في الثالث والعشرين من ديسمبر قد دفع في اتجاه جولة جديدة من التصعيد في اللهجة المستخدمة¹⁶³، والتي بلغت ذروتها مع خطبة الجمعة التي خطبها رفسنجاني في الخامس والعشرين من ديسمبر كانون الأول من العام ١٩٩٢ وجاء فيها قوله: إن إيران ستحتفظ بالجزر بأبي ثمن، وإن من يريد انتزاع الجزر من قبضة الإيرانيين فإنه ينتظره بحر من الدماء.¹⁶⁴

وقد أكدت إمارة الشارقة أن النزاع بدأ، مع ما قامت به إيران في الأسبوع الأخير من شهر مارس آذار من العام ١٩٩٢ من إبعاد عدد من أفراد العمالة الأجنبية في الجانب التابع لإمارة الشارقة من جزيرة أبي موسى، يأخذ أبعادا خطيرة ويدل

على ما انتهى إليه الموقف الإيراني من تشدد متصاعد وعدوانية فجأة. وأيا ما كان الأمر، فقد كان الوضع معقداً. وكانت هناك عدة محاولات للتفاوض بشأن التوصل إلى تسوية، وصرحت إيران أنها كانت دائماً على جهوزية للتناقص حول القضية مع دولة الإمارات. وربما كان توسع الإمارات في مطالباتها ليشمل جزيرتي طنبة الكبرى والصغرى - على الرغم من عدم حدوث أدنى تطور في وضعهما - مسئولاً على الأقل جزئياً عن التصعيد. على أنه مهما احتملت الأحداث من تفسيرات مختلفة، فإنه لا يمكن إبراء ساحة إيران من تحمل المسؤولية الكاملة عن تفجر الأزمة. وقد رأى الإيرانيون، من جانبهم، أن ما قاموا به كان في حدود مذكورة التفاهم بين إيران وإمارة الشارقة حول جزيرة أبي موسى التي جرى توقيعها في العام ١٩٧١، والتي تخول لإيران حماية الجزر. كما ادعوا أيضاً أن النزاع كان نتيجة لتدخل أميركي.¹⁶⁵ وبغض النظر عن الكيفية التي حدث بها ذلك، فبمجرد أن أطلق رفسنجاني تصريحاته النارية عن "بحر من الدماء"، بدا واضحاً أن تغييراً في تعاطي السياسة الأميركية مع الموقف قد طرأ.¹⁶⁶ ومع تصاعد نبرة الهجوم الإعلامي والتهامات المتبادلة بين الطرفين الإيراني والإماراتي في نهاية العام ١٩٩٢، كانت فترة التواء المتناغم قد وصلت إلى محطتها الأخيرة، لتبدأ مرحلة جديدة، تتسم بالتناقص والعداء، في الظهور من جديد كجزء من السياسة الإيرانية المرواحة. وبدا النزاع حول "أبي موسى" كنقطة محورية في العلاقات المتدهورة بين إيران والعربية السعودية.

هذا في الوقت الذي دخلت فيه إيران والعربية السعودية في منافسة داخل منظمة أوبك، وكذلك في صراع على النفوذ في الدول الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفيتي إثر تشظيه في العام ١٩٩١. ويجب هنا التسليم بأن الأولويات المتباينة بين الدول الخليجية وفرقتها الإيرانية، وتعارض الرؤى حول تحديد مصادر التهديدات للأمن القومي لكل طرف من الطرفين، وحجم هذه التهديدات ودرجتها، كل ذلك كان من بين الأسباب الرئيسية التي وقفت وراء الإخفاق في تحقيق تفاهات أمنية جادة وناجحة بين الخليجيين وجارتهم اللدود: إيران.¹⁶⁷

وما إن خفت حدة الأزمة حول الجزر الإماراتية، حتى عادت السياسات الإيرانية تجاه العربية السعودية مجدداً إلى تبني نمط يمزج بين البحث عن المواءمات، والتشدد. أما البحث عن التواء والتوافق فقد تنوعت صورته تبعاً للظرف الزمني وطبيعة القضايا المطروحة. وأما السياسات التي اتسمت بالتشدد والعدوانية فقد تجلت بوضوح في التصريحات العدائية، والمناورات العسكرية المتكررة، وبعض الاضطرابات في موسم الحج. وربما كان لنا أن نضم إلى هذا تفجير أبراج الخبر في الخامس والعشرين من يونيو حزيران من العام ١٩٩٦، إن صححت نسبته إلى الإيرانيين.¹⁶⁸ وقد استمر هذا النمط من التعاطي حتى صيف العام ١٩٩٧.

على أن احتلال إيران للجزر الإماراتية لم يكن لإقامة جبل الجليد وجزءاً فقط من نسق أكبر يضرب بأطنابه في المنطقة كلها. فما إن وصل النزاع حول "أبي موسى" إلى ذروته، حتى تورطت العربية السعودية وقطر في نزاع حدودي جديد،

أدى بقطر إلى الانسحاب بصفة مؤقتة من مجلس التعاون الخليجي. وكانت هناك
مناوشات محدودة جدا على الحدود السعودية القطرية، إلا أن النزاع حول ترسيم
الحدود ربما كان عرضا من أعراض مشكلة أكبر في العلاقات بين البلدين، أكثر من
أن يكون سببا يقف وراء الأزمة. ومع تصاعد النزاع، تورطت إيران، حين عرضت
تقديم مساعدات عسكرية لقطر إذا اقتضت الحاجة للدفاع عن نفسها ضد السعوديين.
وهكذا فقد عمقت هذه النزاعات، جنبا إلى جنب مع محاولات إيران لإعادة بناء قوتها
العسكرية، الانطباع لدى بعض المراقبين أن إيران كانت تحاول أن تفرض هيمنتها
في منطقة الخليج العربي. كما خصصت إيران عشرة مليارات دولار لعمليات إعادة
التسلح في خطتها الخمسية (١٩٨٩-١٩٩٣).¹⁶⁹ ومثلت روسيا المصدر الرئيس
لتسليح إيران، فقدمت لها الطائرات، ومن بينها مائتي طائرة من طراز ميغ-٢٩، مع
قطع الغيار اللازمة، وكذلك المدرعات، ومن بينها خمسمائة دبابة من طراز تي-٧٢،
والمدفعية، وثلاث غواصات.¹⁷⁰ كما حصلت طهران من كوريا الشمالية على
ثلاثمائة صاروخ من طراز سكود بي، وحوالي مئة صاروخ من طراز سكود سي،
إلى جانب المساعدة التكنولوجية اللازمة لتطوير صناعة الصواريخ الإيرانية
المحلية.¹⁷¹ وكذلك فقد توسعت إيران أيضا في برنامج الاكتفاء الذاتي في مجال
التصنيع العسكري الذي كانت قد بدأته خلال فترة الحرب مع العراق.¹⁷² وعلى
الرغم من أن هذه الاهتمامات العسكرية الإيرانية كانت متواضعة بالقياس إلى
عمليات تكديس السلاح التي انهمكت فيها دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنها
أعدت للأذهان ممارسات الشاه العدائية، وعززت الشكوك حول الدوافع الإيرانية
الحقيقية.¹⁷³ ومما زاد الأمور سوءا، ما نسب إلى إيران من تدخل في الشؤون
الداخلية لعدد من الدول العربية. فقد دخلت إيران في خصومة وتبادل للمواقف
العدائية مع الجزائر، ونظام مبارك في مصر،¹⁷⁴ في نفس الوقت الذي ازدادت فيه
تقاربا مع النظام الإسلامي في السودان. كما راهنت طهران على وقفها في معسكر
القوى المعارضة لعملية السلام مع الكيان الصهيوني في المنطقة. وعمقت علاقاتها
بحماس، وخصصت عشرين مليون دولار لدعم جماعات الرفض في المنطقة ضمن
ميزانية الدولة لعام ١٩٩٢-١٩٩٣.¹⁷⁵ وقد ركز السعوديون على ضرورة عدم
التدخل في الشؤون الداخلية نظرا لأهميتها على أجندتهم، وقد مثلت بنظرهم مسألة
شديدة الحساسية والخطورة. وقد توّدت انطباع أن الدولة الإيرانية لا يمكنها، أو أنها لا
تريد، أن تتخلى عن مشروع تصدير الثورة، وأن كل ما أنجزه رفسنجاني خلال
أزمة الكويت مهدد بالتبدد وأن يصير قبض ريح.

وعلى الرغم من أن الأزمة في العلاقات قد أخذت طريقها نحو الانحسار بعد
ديسمبر كانون الأول من العام ١٩٩٢، إلا أن قضية الجزر الإماراتية ظلت تحتل
موقعا مركزيا على خارطة العلاقات الإيرانية الخليجية. وكانت كل قمم دول مجلس

التعاون الخليجي تنتهي بدعوة طهران إلى التخلي عن أبي موسى وجزيرتي طناب الكبرى والصغرى.¹⁷⁶ وكانت إيران ترد دائما بتكرار ادعاءاتها حول حقوقها التاريخية في الجزر الإماراتية، وأن القوى الخارجية (في إشارة إلى واشنطن ونظام مبارك في القاهرة) وراء تأجيج النزاع. كما انتقدت إيران أيضا استمرار الوجود العسكري الأميركي في منطقة الخليج العربي. وادعت طهران أن الأمن الإقليمي ليس شأنًا عربيًا فحسب، ولكنه أحد شواغل الأمة الإسلامية ككل، وأن أمن الخليج ينبغي أن تهض به الدول المطلة عليه دون تدخل من أي طرف كان. وعلى الرغم من أن كلا الطرفين طالب بالدخول في مفاوضات مشتركة، إلا أنه لم يطرأ على الموقف إلا تغييرات طفيفة وصولاً إلى العام ١٩٩٧.¹⁷⁷ ومع ذلك ظل مستوى خطاب الطرفين مستقرًا، وظلت قنوات الاتصال مفتوحة بين طهران ودول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، بطبيعة الحال. وقام وزير الخارجية الإيراني ولايتي بجولة من الزيارات لمنطقة الخليج العربي بُعيد الأزمة الأولى التي كانت قد هدأت حديثاً مع نهاية العام ١٩٩٢. وقد شملت محطات جولته دولة الإمارات العربية المتحدة، وشيئاً فشيئاً بدا جلياً أنه كان ينبغي أن يظل النزاع حول الجزر منفصلاً عن علاقات الإمارات مع إيران "في مشهدها الكلي العام".¹⁷⁸ وبالفعل فقد اتسع حجم التبادل التجاري بين البلدين بشكل ملحوظ في الأشهر التالية.¹⁷⁹ حتى لقد سرت شائعات أن العاهل السعودي فهد بن عبد العزيز سيزور إيران للقاء رفسنجاني، بعد أن أعلن وزير الخارجية الإيراني خلال زيارته للعاصمة القطرية (الدوحة) في السابع من أكتوبر تشرين الأول من العام ١٩٩٣ أن القيادة الإيرانية قد حملته دعوة للملك فهد لزيارة طهران وأن الملك قد قبلها.¹⁸⁰

وخلال منتصف التسعينيات، اتهمت إيران كذلك مجدداً بالتورط في زعزعة الاستقرار في منطقة الخليج العربي، حيث وجّهت المنامة أصابع الاتهام لإيران بالوقوف خلف أحداث العنف التي شهدتها البحرين في العام ١٩٩٤، أو ما أطلقت عليه المعارضة الشيعية البحرينية الانتفاضة التسعينية. وفي الثالث من يونيو حزيران من العام ١٩٩٦ انعقدت جلسة استثنائية لمجلس الوزراء، وادعت الأجهزة الأمنية البحرينية تمكّنها من الكشف عما أطلقت عليه "تنظيم حزب الله البحريني"، زاعمة أن طهران هي من كانت تقف وراءه، وأنه كان يخطط لقلب نظام الحكم بالقوة والإطاحة بالعائلة المالكة السنية، وإقامة نظام موال لإيران. وأصدر مجلس التعاون الخليجي بياناً يدين فيه التدخل الإيراني في الشؤون البحرينية. ورداً على اتهامات البحرين لها بالتدخل في شؤونها الداخلية، قامت إيران باستدعاء سفيرها لدى المنامة في السادس من يونيو حزيران من العام ١٩٩٦، في إشارة إلى الاحتجاج على اتهامات الحكومة البحرينية، وردت البحرين باستدعاء سفيرها لدى إيران، وخفضت مستوى تمثيلها الدبلوماسي في طهران إلى مستوى القائم بالأعمال.¹⁸¹

وأعقب ذلك مباشرة على وجه التقريب عملية تفجير أبراج الخَبر في الخامس والعشرين من يونيو حزيران؛ التي استهدفت على وجه التحديد بناية مؤلفة من ثمانية طوابق، كانت جزءاً من مجمع الخَبر السكني، وكان يقطنها حصرياً أفراد القوة الجوية الأميركية، التي كانت تطبق قرار حظر الطيران، الذي كان قد تم فرضه في جنوب العراق منذ نهاية حرب الخليج الأولى، وقد أسفرت العملية عن مصرع تسعة عشر جندياً أميركياً وجرح ثلاثمائة واثنين وسبعين آخرين. وكما هو الحال في أحداث البحرين، فقد عُزي تفجير الخَبر إلى ذراع محلي لحزب الله.

وقد زاد تعقُّق تفجير الخَبر بجنود أميركيين من تعقُّد علاقات إيران بالعربية السعودية. فقد ألفت واشنطن باللائمة على الإيرانيين، وصرحت أنها قد أصيبت بخيبة أمل إزاء تردد الرياض في توجيه أصابع الاتهام إلى طهران.¹⁸² فالولايات المتحدة التي كانت تتبنى بالفعل سياسة الاحتواء المزدوج في تعاطيها مع كل من إيران والعراق، كانت تدفع نحو اتخاذ موقف أكثر تشدداً تجاه طهران.¹⁸³ وهكذا وجد السعوديون، الذين لم يكونوا متحمسين لخوض غمار مواجهة مع إيران، أنفسهم بين شقي رحى.

وعلى الرغم من كل هذه الأحداث المحبطة، فقد ظلت هناك مؤشرات مهمة تبعث على الأمل، وتحمل في طياتها رغبة في التعايش لدى الساسة الإيرانيين. فقد نفت طهران صلتها بالاضطرابات الداخلية في المنطقة، وأكدت حرصها على الحفاظ على علاقات حُسن الجوار التي تقوم على ركائز من الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وكان هذا النمط من التعاطي الساعي نحو التعايش والتوافق واضحاً في سلوك الدولة الإيرانية تجاه العربية السعودية في جملة من المواقف. ففي موسم الحج عام ١٤١٣ هـ (١٩٩٣م) قام الحجاج الإيرانيون بتنظيم مظاهرة صغيرة واحدة في منطقة منعزلة نسبياً. إلا أنها لم تحظ بالكثير من الاهتمام، وبدا أن الحكومتين راضيتين عن مسار الأحداث.¹⁸⁴ إلا أن الصحافة الإيرانية، أخذت في توجيه النقد إلى التفاهات الإيرانية مع السعوديين حول موسم الحج، وسرعان ما انجرفت كلتا الحكومتين إلى سلسلة من الاتهامات المتبادلة. وفي العام التالي (١٩٩٤) لم يسمح بتنظيم المظاهرات بالمطلق وحُظر ممارسة أي نشاط سياسي على الحجاج الإيرانيين، وحُفِضت حصة إيران لتقف عند حدود خمسة وخمسين ألف حاج وفق الحصة التي كان قد سبق التوافق عليها في اتفاق توصل إليه تحت مظلة منظمة المؤتمر الإسلامي. ومع موسم الحج عام ١٩٩٥ تم رفع حصة إيران قليلاً، إلا أن الحظر المفروض على تنظيم المظاهرات قد استمر.¹⁸⁵ وخلافاً لمسار الأحداث في عامي ١٩٩١، ١٩٩٢، فإن إيران لم يكن لديها الاستعداد في هذه المرة لكظم غيظها والامتناع عن توجيه النقد للسعوديين، والاكتفاء بتصريحات تتسم بالتصالحية. فقد

أثار خامنئي الكثير من الصخب في هجومه على السعوديين وبالرغم من ذلك فقد كان النقد الإيراني للعربية السعودية خافت الصوت بالقياس إلى الأزمات السابقة التي شهدتها العلاقات بين البلدين. أما رفسنجاني فقد حاول في تعليقاته أن ينأى بصفة عامة عن التورط في خوض غمار أجواء اللدد في الخصومة مع السعوديين. وفي الأخير أنحى رئيس مجلس الشورى الإسلامي المتشدد؛ علي أكبر ناطق نوري باللائمة على القوى الخارجية، وقال إن العلاقات مع السعوديين ينبغي الحفاظ عليها. والأهم من ذلك، أن إيران استمرت في السماح للحجيج الإيرانيين بالسفر إلى العربية السعودية لأداء المناسك، وحرصت مع ذلك على كبح جماحهم وإثنائهم عن تنظيم المظاهرات -التي كانت تتسم بصبغة تصعيدية- في موسم الحج. على الرغم من أن الرياض ظلت تتخذ بالأساس نفس الموقف الذي سبق أن تبنته في تعاطيها مع القضية عام ١٩٨٨ عندما قامت بقطع علاقاتها مع إيران، بعد مقتل أربعمائة حاج، جُثم من الإيرانيين، عند مشعر منى في مصادمات مع الشرطة السعودية.¹⁸⁶

كذلك فقد أبانت العلاقات السعودية-الإيرانية في أوبك عن مزيج من التوافق والتشدد في التعاطي. ففي العام ١٩٩٣، انخفضت أسعار النفط بشكل كبير، مما مثل تهديدا للخطط والبرامج الإيرانية لإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب. وألقت إيران باللائمة بشكل علني على الإنتاج السعودي المفرط للنفط على نحو يذكر بأزمة وفرة النفط وانهيار أسعاره في الثمانينيات. إلا أن رفسنجاني قام بمحاولات دؤوب للتقارب مع القيادة السعودية سعياً لمساعدة إيران على زيادة حصتها المقررة من الإنتاج في منظمة أوبك، وبإجراء اتصال هاتفي بالملك فهد في السابع والعشرين من سبتمبر أيلول من العام ١٩٩٣، وبعد سلسلة من الاتصالات الدبلوماسية بين الدولتين، وافقت السعودية داخل أوبك على زيادة مستويات الإنتاج الخاصة بإيران والكويت، وتجميد حصص العربية السعودية والإمارات المتحدة الإنتاجية. ونتيجة لذلك، ارتفعت حصة الإنتاج اليومي الإيراني من النفط بمعدل مائتين وستين ألف برميل.¹⁸⁷ وسادت حالة من الرضا لفترة قصيرة، ثم عاد الجانبان إلى تبادل الاتهامات من جديد حول رفع سقف الإنتاج، عندما انهارت أسعار النفط عالمياً مرة أخرى في العام ١٩٩٤. ومع ما أبدته من عدم ارتياحها إلى قرار لجنة المراقبة الوزارية لأوبك في جنيف (٢٥-٢٦ مارس آذار ١٩٩٤) القاضي بالإبقاء على سقف الإنتاج عند ٢٤.٥٢ مليون برميل/يومياً خلال ما تبقى من عام ١٩٩٤، إلا أن إيران حاولت أن تخلو تعليقاتها على القرار من نبرة التصعيد والتصادم. وعلاوة على ذلك، فقد حاول رفسنجاني، كما يشير سياق الأحداث، رغم تسليمه بأن التوصل إلى توافق مع أوبك كان صعب المنال، أن تبقى خلافاته مع السعوديين في أوبك، بمعزل عن اتصالاته الأخرى بهم.¹⁸⁹

ويبقى من بين الأدلة على مصداقية رغبة إيران في التوصل إلى تسوية مقبولة مع السعوديين، ما أبدته من تجاوب إزاء الحد من تظاهرات مواطنيها في موسم الحج، وهو ما مثل مؤشراً على مدى تراجع مسألة تصدير الثورة بين أولويات

الدولة الإيرانية. واحتفظت طهران بعلاقات جيدة مع عمان وقطر والكويت، وعلى الرغم مما وُجّه من انتقادات مختلفة للعربية السعودية ودول الخليج الأخرى، فقد حرص النظام الإيراني على عدم الوقوف في موقف تحدّد للنظام الإقليمي خلافاً لما كان عليه المشهد في حقبة الثمانينيات. ومع ذلك، ظلت هناك بعض المؤشرات على أن عملية إعادة رسم خريطة جديدة لعلاقات إيران ومصالحها في المنطقة لم تتحقق على نحو كامل مرضٍ بعد. فقد مثلت اتصالات إيران بالأذرع المحلية "الحزب الله" تعارضاً مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية. وحتى مع افتراض انتفاء علاقة طهران بتفجير الخَبَر وأحداث البحرين¹⁹⁰ - على الرغم مما في هذه الفرضية من سذاجة ومجافاة للحقيقة والواقع- فإن الجمهورية الإيرانية لم تكن لديها القدرة أو الاستعداد والإرادة السياسية لتدير ظهرها لجماعات المعارضة المسلحة في المنطقة. وأياً ما كان الأمر، فقد كانت هناك مؤشرات، تنسم بالثبات والاستمرارية، أن الجمهورية الإيرانية ظلت تولي قدراً من الاهتمام لمسألة تصدير الثورة إلى دول الخليج العربي؛ وتبدّى ذلك في الغالب في صورة انتقادات وظفت فيها وسائل الإعلام الإيراني، وخطاب تصعيدي مارسه بعض الرجال الأقل تنقذاً في النخبة السياسية الإيرانية الحاكمة. بيد أن هذه المؤشرات أصبحت تأخذ صورة أكثر حدة واتساحاً مع تعثر الجهود الرامية إلى التوافق والتكيف. وقد سلطت تفجيرات الخَبَر والاضطرابات في البحرين الضوء على دعم الجمهورية الإيرانية لجماعات المعارضة الشيعية المحلية، مسهمة في زيادة التوتر في العلاقات السعودية-الإيرانية. وكانت أهم الاتهامات التي وُجّهت إلى إيران تلك التي صدرت عن الجزائر ونظام مبارك في مصر حول تدخل طهران في شئونهما الداخلية عبر دعم جماعات معارضة، بينما كانت التصدعات قد بدأت تضرب علاقات السعوديين بإيران.

وفي أخريات ولايته الرئاسية الثانية، أولى رفسنجاني أهمية كبيرة لاستضافة إيران وترؤسها لاجتماع قمة منظمة المؤتمر الإسلامي الثامنة، الذي كان من المقرر انعقاده في ديسمبر كانون الأول من العام ١٩٩٧. وفي البداية، عارضت العربية السعودية ترؤس إيران لمؤتمر القمة الإسلامي المرتقب. ولنيل موافقة السعوديين، أرسل رفسنجاني ابنه مهدي هاشمي رفسنجاني يرافقه حسين موسويان (سفير إيران في ألمانيا لاحقاً ١٩٩٠-١٩٩٧)، إلى جدة للتباحث مع الأمير عبد الله. واجتمع الاثنان بممثل عبد الله؛ عبد العزيز بن عبد المحسن التويجري. وقد قادت هذه الزيارة إلى اجتماع خاص بين رفسنجاني وعبد الله كان الأول بينهما على هامش دورة القمة الاستثنائية لمنظمة المؤتمر الإسلامي التي انعقدت في إسلام آباد في الثالث والعشرين من شهر مارس آذار من العام ١٩٩٧ في ذكرى مرور نصف قرن على تأسيس دولة باكستان. وقد أسفر هذا الاجتماع بين قمتي هرمي السلطة في البلدين عن عدة نتائج مهمة، أولها: تعيّر وجهة النظر الإيرانية حول موقف العربية

السعودية من وجود القوات الأجنبية في الخليج. فحتى ذلك الحين، كانت إيران ترى أن الرياض تدعم الوجود العسكري الأميركي في منطقة الخليج. إلا أن الإيرانيين رأوا في عبد الله زعيما ذا رؤية جديدة تحمل أبعادا وطنية تعارض الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة. وفي الاجتماع، ألمح عبد الله إلى المخاطر التي تتهدد الأمن القومي السعودي جراء وجود هذه القوات، واقترح إعادة نشرها في قطر بديلا عن السعودية. ثانيا: بدا أن الإيرانيين والسعوديين قد توصلا إلى تفاهم مشترك حول العراق، وتحديدًا حول حاجة البلدين إلى احتواء التهديد الذي يمثله نظام صدام حسين، والسعي إلى تحجيم الحضور الأميركي في المنطقة الناجم عن عدم الاستقرار في العراق. وبحلول نهاية الاجتماع، قدّم عبد الله دعمه غير المشروط لترؤس إيران لمؤتمر القمة الإسلامي المرتقب. وبالمقابل، طلب عبد الله من رفسنجاني ضمان اتباع الحجاج الإيرانيين لتعليمات السلطات السعودية خلال موسم الحج القادم.¹⁹¹

الصراع حول أمن الخليج: الولايات المتحدة، ودول مجلس التعاون الخليجي، وإيران

طالما ظل النفط واحدا من أهم المصادر الحيوية للطاقة، فستبقى السياسات الدولية هي نقطة الانطلاق الأولى في تأطير التطورات في منطقة الخليج العربي.¹⁹² ولقد ظلت المنطقة ميدانا للتطورات السياسية الدولية، والتدخلات الأميركية ولاسيما منذ العام ١٩٩١. فمع نهاية الحرب الباردة، اكتسبت الولايات المتحدة وضعا عالميا مهيمنًا، تابعت فيه سياساتها تجاه دول منطقة الخليج بلا منافسة تذكر تقريبا. حتى إن اتخاذ الدولة في منطقة الخليج للقرارات العسكرية، والاقتصادية، والقضايا الاجتماعية إلى حد ما، كان ذا صلة بمصالح الولايات المتحدة ورهاناتها. وإلى جانب ذلك فقد كان للولايات المتحدة دور بارز في رسم الإستراتيجيات الدفاعية لجمع دول مجلس التعاون الخليجي. وفي الوقت نفسه تبنت الولايات المتحدة سياسة تقوم على إقصاء طهران وتهميش الدور الإيراني في منطقة الخليج العربي.¹⁹³

وكان من بين النتائج الإيجابية لحرب الخليج الثانية فتح باب نقاش جاد حول بناء نظام أمن إقليمي جديد يمكن من خلاله الحيلولة دون قيام حروب في المنطقة مستقبلا. وكانت إيران تهدف إلى التوصل إلى إطار أمني مقبول مع جيرانها الخليجين منذ العام ١٩٨٩، من خلال اقتراح اتفاقية أمنية متعددة الأطراف. ولكن كانت الفكرة سابقة لأوانها لأن دول مجلس التعاون الخليجي كانت لا تزال ترى في العراق حليفا قويا. ومع اندلاع حرب الخليج الثانية، عرضت إيران توقيع اتفاقيات عدم اعتداء، ثنائية أو جماعية، مع دول مجلس التعاون الخليجي، ولكن في نهاية المطاف، فإن النقاش حول أمن الخليج أخفق في أن يدمج فيه أيا من إيران أو العراق.¹⁹⁴

وقد أدى هذا الخلل الكبير إلى شكل من أشكال التضارب في التصريحات السياسية المعلنة. ففي مؤتمر القمة الخليجية في دورته الحادية عشرة المنعقد في الدوحة (في الفترة ما بين الثاني والعشرين والخامس والعشرين من ديسمبر كانون

الأول من العام ١٩٩٠) أثناء حرب الخليج، وكذا في القمة الخليجية التالية المنعقدة في الكويت (في الفترة ما بين الثالث والعشرين والخامس والعشرين من ديسمبر كانون الأول من العام ١٩٩١) بعد هزيمة العراق أكد مجلس التعاون الخليجي على رغبته في حل المشكلات العالقة بين إيران والدول الأعضاء، وإقامة علاقات جيدة مع إيران تقوم على أساس من عدم التدخل في الشؤون الداخلية والتعايش السلمي. وحرصه على دفع العلاقات مع الجمهورية الإيرانية باتجاه خدمة المصالح المشتركة.¹⁹⁵ وردد وزير الخارجية الأميركي، جيمس بيكر، آراء مماثلة عندما اعترف بالحاجة إلى وجود دور إيراني في الترتيبات الأمنية لما بعد الحرب في كلمة ألقاها أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأميركي في السادس من فبراير شباط من العام ١٩٩١:

"نحن نتوقع من دول الخليج أن تأخذ زمام المبادرة في بناء شبكة صلبة من العلاقات الأمنية الجديدة والقوية. وينبغي عدم إقصاء أي دولة (في المنطقة) من هذه الترتيبات. وبمقدور عراق ما بعد الحرب أن تضطلع بدور مهم (في هذا السياق)، وكذلك الحال بالنسبة لإيران، باعتبارها قوة أساسية في منطقة الخليج."¹⁹⁶

ومع ذلك، فقد تبنت دول مجلس التعاون الخليجي، في إعلان دمشق الصادر بُعيد انتهاء الحرب في السادس من مارس آذار من العام ١٩٩١، والذي وقع عليه وزراء خارجية مصر وسوريا ودول الخليج الست، مشروع نظام أمني إقليمي، يقوم على صيغة ستة زائد اثنين، لتضم تحت مظلتها دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا.¹⁹⁷ وقد نص إعلان دمشق على تمركز قوات مصرية وسورية على تراب العربية السعودية، ودول أخرى أعضاء في مجلس التعاون الخليجي، للدفاع عن أراضيها، كضمانة لأمن وسلامة الدول العربية في منطقة الخليج.¹⁹⁸ وقد سبق الإعلان تصريح سياسي لوزير الخارجية البريطاني دوغلاس هيرد، أكد فيه على أن نظام الأمن الخليجي يجب أن يكون "بقيادة عربية بالأساس."¹⁹⁹

وفي غضون ذلك، وقعت الولايات المتحدة اتفاقيات أمنية ثنائية مع الكويت، والبحرين²⁰⁰، بما يقوض تطور أي ترتيبات أمنية إقليمية متعددة الأطراف ذات مغزى. وعلى الرغم من أن الاتفاقيات لم تكن تتطلب وجود قواعد عسكرية أميركية في الخليج، فقد كان رد الفعل الإيراني متشددا إزاء هذه الترتيبات، فضلا عن رفض إيران لإعلان دمشق.²⁰¹ كما أصرت إيران على أن أمن الخليج لا يتحقق إلا إذا استطاعت دول المنطقة أن تطور علاقات اقتصادية مترابطة عضوية على غرار السوق الأوروبية المشتركة، ولكن إيران فشلت في تقديم أي حوافز أمنية ذات مغزى. كما كانت تفضّل وجود مشاركة مصرية وسورية في منظومة الأمن الخليجي كآلية لتحقيق التوازن في مواجهة النفوذ السعودي على دول مجلس التعاون الخليجي. وقد نظرت العربية السعودية بارتياح إلى وجود قوات مصرية وسورية في المنطقة،

وما قد يستتبعه ذلك من تقليص لنفوذها في منطقة الخليج. وفي إطار هذا النظام الأمني، طمحت إيران إلى أن تكون رمانة ميزان بين الدول الخليجية الصغيرة والدول العربية الأكثر قوة. كما كانت إيران تصر أيضا على دمج العراق في ترتيبات الأمن على مستوى المنطقة، بصورة كاملة، ربما لإظهار أوجه القصور الكامنة في مبادرات دول مجلس التعاون الخليجي الأمنية.²⁰² وفي الأخير، فشل إعلان دمشق عندما أعلنت سوريا تأييدها لدمج إيران، واختارت دول الخليج الاعتماد على المعاهدات الثنائية مع الدول الغربية.²⁰³

واستمرت الولايات المتحدة في عزل إيران عن لعب دور يتناسب مع حجمها في المنطقة. وبدا في هذه السياسة ما يخدم الرؤية السعودية الساعية لإقصاء إيران. وظلت إيران تمثل تهديدا محتملا لدول الخليج، من حيث هي دولة غير عربية، ومن حيث إنها أكبر دولة في منطقة الخليج بعد تحطم قوة العراق، وكذلك كونها معادية لأميركا في الوقت نفسه. والحقيقة أن رفض إيران قبول مبادرات السلام الأميركية بشأن الصراع العربي-الصهيوني، بما في ذلك محادثات أوسلو، قد ضاعف المخاوف حول وسما بوصفها دولة مارقة. ومع تنصيب بيل كلينتون رئيسا لأميركا (٢٠ يناير كانون الثاني ١٩٩٣-٢٠ يناير كانون الثاني ٢٠٠١)، تصلب موقف واشنطن تجاه إيران. وروجت وزارة الخارجية الأميركية لتقديم صورة لإيران باعتبارها راعية للإرهاب الدولي، وركزت إعلاميا بشكل متكرر على عمليات الحشد العسكري في إيران، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل، وأصدرت تقارير تشير إلى أن انتعاش الاقتصاد الإيراني يمكن أن يعيد تغذية السلوك الثوري العدواني. وبالأخير، اختار كلينتون، في مايو أيار من العام ١٩٩٣، انتهاج سياسة "الاحتواء المزدوج"، التي صاغها ونظر لها مستشاره للأمن القومي أنتوني ليك (٢٠ يناير كانون الثاني ١٩٩٣ - ١٤ مارس آذار ١٩٩٧)، تجاه إيران والعراق في محاولة لإضعاف وتهميش كلا البلدين في المنطقة.²⁰⁴ وبدا في هذه السياسة ما يخدم الرغبة السعودية في القضاء على اثنين من منافسيها الرئيسيين في المنطقة، مبقية الدول الخليجية المتواضعة من حيث عدد السكان والمساحة في حالة من الاعتماد عليها.

وأصبحت محاولات رفسنجاني للسير بالسياسة الخارجية الإيرانية في اتجاه الاعتدال أكثر صعوبة مع تزايد الضغوط الأميركية. وقد حاول رفسنجاني أن يخفف من حدة الخطاب السياسي الإيراني المناهض للولايات المتحدة، بعد حرب الخليج مباشرة. ومع تأكيده على أن وجود الولايات المتحدة في الخليج كان سببا في التوتر الإقليمي، فقد تمسك بأن ذلك لا يشكل تهديدا.²⁰⁵ وفي الوقت نفسه، كانت النفقات العسكرية الإيرانية تكشف عن انخفاض كبير في مستويات شراء السلاح مقارنة بالجيران الخليجيين²⁰⁶، ويرجع ذلك في جزء منه إلى قرار موسكو بعدم توقيع اتفاقيات تسليح جديدة مع طهران عقب استقلال الجمهوريات الإسلامية في آسيا

الوسطى بعد تفكك الاتحاد السوفيتي²⁰⁷. كما أن الموارد المالية الشحيحة لإيران قد أعاقت قدرتها على إعادة بناء ألنها العسكرية. على أن إيران قد واصلت جهودها في اتجاه اتخاذ تدابير بناء الثقة على الصعيد الدبلوماسي، وتقدمت بمقترحات مختلفة في العام ١٩٩٤ بشأن الحد من التسلح والقيام بمناورات برية مشتركة. وكذلك فقد دعت إلى وضع حد للإنفاق العسكري، وتحديد سقف لواردات السلاح، والتوسع في تبادل المعلومات. ومع استمرار عدائها لواشنطن، أعربت طهران عن قلقها إزاء تعاضد مستوى العلاقات العسكرية الثنائية (الأميركية-العربية) وانتشار الأسلحة التقليدية في منطقة الخليج نتيجة لمبيعات الأسلحة الأميركية²⁰⁸. وأعلنت إيران أن مزاعم الولايات المتحدة والكيان الصهيوني وتهديداتها بشأن عملية بناء الجيش الإيراني ما هي إلا تبريرات لنيتهما في القيام بضربات وقائية ضد منشآتها النووية والصناعية وبنيتها التحتية. إلا أن جهود إيران للتصالح مع جيرانها قد أجهضها ازدواجية قرأها- المتابعون- في موقفها، ظهرت عبر التباين بين الرسالة التي كانت تقوم بتوصيلها على الصعيد الإقليمي، وبين نواياها لإقناع جيرانها بالتعاون. فقد أثمرت إيران بالتناقض والتخبط في التصريحات الصادرة عن صانعي السياسات فيها الذين كانوا على طرفي نقيض بين فريق تبني موقفا واقعيًا عمليًا وآخر لم يتجاوز بالمطلق ثوابته الأيديولوجية. وفي الوقت الذي كان فيه الإصلاحيون يؤكدون على صدق نواياهم تجاه عملية التصالح والتقارب مع دول الخليج العربي، كانت الأجنحة الراديكالية داخل الحوزة في قم في مقدمة المعارضين للحوار مع العربية السعودية.²⁰⁹ وفي الثاني والعشرين من شهر سبتمبر أيلول من العام ١٩٩٦، أصدر آية الله محمد فاضل لنكراني فتوى تدين النظام السعودي لاعتقاله العشرات من رجال الدين الشيعة، وهدد بالتصعيد إذا استمر النظام السعودي في تضيق الخناق على الشيعة السعوديين. ولم تكن هذه هي الفتوى الأولى من نوعها التي تصدر عن واحد من ملائي قم حاملة التهديد والوعيد للسعوديين، ففي وقت سابق في مايو أيار من نفس السنة، وتحديدًا قبل حادث الخبر بشهر، حذر آية الله أحمد جنتي، إمام الجمعة المناوب في طهران، السعوديين من موجة من الثورة تأخذ طريقها ببطن إلى الجزيرة العربية، في توعد للهيمنة الأميركية والصهيونية على الدول الإسلامية.²¹⁰ وقد خيمت في هذه الأجواء المخاوف من أن ترجح كفة أصحاب الرؤية الدوغمانية المتصلبة في لحظة فارقة. وفي ضوء هذا ألع السعوديون على أن إيران لم تفعل سوى القليل في سبيل إقناعهم بتغيير تصوراتهم عن التهديد الإيراني. ومما يؤسف له أن المخاوف السعودية قد ثبتت صحتها مع تصاعد انتهاكات الاحتلال الإيراني وتجاوزاته الصارخة في جزيرة أبي موسى التابعة لإمارة الشارقة. وقد نُظر إلى هذه الخطوة بالأساس على أنها محاولة من جانب إيران لاستعراض القوة سعيًا لبث الهلع في روع دول الخليج العربي وواشنطن في رد على تجاهل طهران وتعهد تهميشها

إقليمياً. وكنتيجة لممارساتها العدوانية، فقد ناضلت إيران لسنوات تالية لتثبيت سلمية نواياها وتوجهاتها نحو دول الخليج العربي. وكما لاحظ بعض المحللين: فإن الولايات المتحدة قد خططت للحيلولة دون فتح دول المنطقة لقنوات حوار بين بعضها البعض أو بينها وبين إيران. فعلى سبيل المثال، سعت الولايات المتحدة إلى تعزيز وجهة النظر القائلة إن الجمهورية الإيرانية ما دامت قادرة على الإبقاء على مضيق هرمز (في الخليج العربي) مفتوحاً، فإنها بالمقابل لديها الإمكانية لإغلاقه إذا لزم الأمر. على أن هذا المنطق نفسه ينجر أيضاً على الولايات المتحدة. وفضلاً عن ذلك، فإن الجمهورية الإيرانية لن تحقق أي مكاسب-هي أو غيرها من دول المنطقة- من إغلاق مضيق هرمز.²¹¹

وبالأخير، كانت المحصلة النهائية لهذه التطورات هي تبديد الثقة بين إيران وجيرانها الخليجيين، الذين تحولوا بصورة متزايدة إلى طلب الدعم من واشنطن. وقد ترتب على ذلك، على الرغم من جهود رفسنجاني التصالحية، الاحتفاظ بقدر ضئيل من المصداقية لدى القادة العرب في أعقاب حرب الخليج. أما بالنسبة للولايات المتحدة، فقد كانت العناصر الرئيسية للمنظومة الأمنية في الخليج العربي تتمحور حول عملية دعم بناء القدرات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي وعقد اتفاقيات أمنية شاملة مع واشنطن. إلا أن سياسات الولايات المتحدة قصيرة الأمد في الخليج قد حرمت دول المنطقة من اكتساب القدرات اللازمة للتعاظم على نحو من الاستقلال وبشكل ذاتي مع مشكلاتها الأمنية. وكان من تجليات هذا، أن دول مجلس التعاون الخليجي لم توفق في تطوير كوادرات عسكرية مهنية كفؤة، أو الارتقاء بقدراتها المعلوماتية، على الرغم من امتلاكها سلاحاً وعتاداً عسكرياً أميركياً متطوراً. في الوقت الذي نتج عن الوجود الأميركي الواسع النطاق في دول الخليج العربي توترات ليست بالهينة وسط القطاعات التقليدية في الفضاء الاجتماعي الخليجي. وفي ضوء هذا، فقد أدركت دول الخليج ذات العلاقات القوية مع الولايات المتحدة ضرورة خلق توازن بين الاحتياجات الأمنية في الخارج والداخل. ومما يذكر في هذا الصدد، أن العربية السعودية كانت مدركة تمام الإدراك ما كانت تمثله الجماعات السلفية المعارضة للولايات المتحدة من تهديد لاستقرار المملكة، وكذلك ضرورة التعاظم مع التداخيات الخطيرة الناتجة عن التنافس بين الإسلاميين ودعاة الانفتاح على الغرب داخل المجتمع السعودي.²¹² وحقيقة الأمر أن الوجود العسكري الأميركي قد مثل تحدياً للأمن الداخلي في دول الخليج العربي على عدة مستويات. وبداية، فقد أثار الشكوك حول شرعية النظم الخليجية الحاكمة، والتي كان يُنظر إليها على أنها عاجزة عن الدفاع عن الدول التي تحكمها دون دعم خارجي. وقد أثبتت التوترات الداخلية اللاحقة والاعتداءات السياسية وعمليات الاختطاف وغيرها من أعمال العنف أن الوجود العسكري الأميركي قد أضعف ثقة المواطنين السعوديين في قيادة آل سعود الحاكمة في البلاد. أما ثاني التحديات الداخلية التي

واجهت دول الخليج العربي جراء الوجود العسكري الأميركي فقد تمثلت في تأخير النقاشات البديئة التي كانت قد شهدتها تلك الدول حول الإصلاحات الداخلية.²¹³ مع الوضع في الحسبان أن القليل من الدول الخليجية هي التي احتفظ مواطنوها بشعور قوي بالهوية الوطنية التي تشكل عنصرا جوهريا في عملية التعاطي مع متطلبات الإصلاح الاجتماعي والسياسي، ولعل مرد ذلك في جزء كبير منه إلى تجذر وهيمنة الروابط والهويات القبلية، تلك الصفة التي تغلب على مجتمعات ما قبل الدولة القومية الحديثة. وقد دفعت حالة الإحباط الناجمة عن فشل الدولة الخليجية في قبوله وصياغة هويات جديدة الكثير من المواطنين إلى انتقاد بطء وتيرة عملية الإصلاح، كما فتحت الباب أمام الجماعات الأكثر غلوا دينيا لتستخدم تفسيرها للإسلام في الإعراب عن غضبها على الولايات المتحدة.²¹⁴ بيد أن الولايات المتحدة قد ظلت مهمومة جدا بالاحتفاظ بتحالفها الإستراتيجي مع الأنظمة الحاكمة غير الديمقراطية في الخليج معولة على اتباعها لسياسة خارجية تقوم على تشجيع الإصلاحات الداخلية في دول الخليج العربي. وعلى الرغم من أن بعض الأنظمة الخليجية تومن بينها النظام السعودي قد شرعت- بعد حرب الخليج- في إجراء إصلاحات جديدة مثل إنشاء (مجالس شورى)، إلا أن تدابير الإصلاح كانت سطحية بالمقام الأول. وفي الأخير، أصبحت المآكيات الخليجية موضع انتقاد شعوبها لتردها في إدانة الكيان الصهيوني بشأن نمط تعامله من الفلسطينيين والقضية الفلسطينية، هذا النقد الغاضب الذي امتد لبطال أميركا بسبب العقوبات الدولية التي كانت وراء فرضها على العراق وما ترتب عليها من معاناة إنسانية قاسية لحقت بالعراقيين.²¹⁵

النزاعات الخليجية في العلاقات الإيرانية-السعودية

بالإضافة إلى القضايا الأمنية التي نوقشت سابقا، فقد كان هناك العديد من العوامل البنوية المهمة، على النحو الذي يأتي بيانه فيما يلي، قد أسهمت في إعاقة إقامة علاقات ودية كاملة بين إيران والعربية السعودية بعد انتهاء حرب الخليج الثانية.

فرض السيادة الإيرانية على الجزر الإماراتية الثلاث

كانت أول القضايا المثارة التي عرقلت تحسن العلاقات الإيرانية-الخليجية على النحو المأمول في العام ١٩٩١، هي إخضاع جزيرة أبي موسى للسيادة الإيرانية. فبالإضافة إلى اثنتين من الجزر الصغيرة في الخليج، وهما طنب الكبرى وطنب الصغرى، كانت جزيرة أبي موسى أحد أهم الإشكاليات على طاولة العلاقات الإيرانية-الخليجية منذ انتهاء الاحتلال البريطاني في الخليج في العام ١٩٧١.²¹⁶ وخاصة مع الانتهاكات المتزايدة من الجانب الإيراني للحقوق الإماراتية في الجزر الثلاث، وإصراره على القيام بتدابير وتعديات من شأنها أن تحدث تغييرات جوهرية في الوقائع على الأرض لصالح فرض الهيمنة الإيرانية يصعب تدارك آثارها فيما

بعد. من ذلك ما أقدمت عليه إيران خلال شهري إبريل نيسان وأغسطس آب من العام ١٩٩٢ من فرض قيود على السفر إلى المناطق التي تديرها الشارقة، والتي بمقتضاها تم منع العمال الأجانب ومواطني دولة الإمارات العربية المتحدة من زيارة جزيرة أبي موسى أو العمل فيها. وقد حولت هذه الممارسات الإيرانية قضية الجزر، والتي كان الخلاف حولها خافتا حتى ذلك الحين، إلى نزاع محتدم بين إيران ودولة الإمارات، كما أكدت صحة الاتهامات الخليجية لإيران حول توجهاتها التوسعية على حساب جيرانها الخليجيين.²¹⁷ على أن إيران قد استخدمت النزاع على الجزر كأداة للضغط على دول مجلس التعاون الخليجي، التي طالما تجاهلت طهران في النقاشات المتمحورة حول قضايا الأمن في الخليج العربي.²¹⁸ وتصدر السعوديون مشهد إدانة إيران، بل وتبنوا مطالبات إمارة رأس الخيمة بحقوقها التاريخية في جزيرتي طنب وسيادتها عليهما. وحاولت الرياض انتهاز كل فرصة سانحة لإثارة قضية الجزر وطرحها على أوسع نطاق، حتى ولو كان ذلك عبر حشد سوريا، الحليف العربي الوحيد لإيران، لمناصرة القضية. وعلى هذا النحو فقد تصاعدت حدة النزاع حول الجزر الثلاث حاملة نبرة واضحة من العداء لإيران. وكان السعوديون على قناعة أن فرض السيادة الإيرانية على الجزر الثلاث ينبئ عن تهديدات من جانب طهران تلوح في الأفق المنظور، يجب على دول الخليج العربي أن تأخذها مأخذ الجد وأن تعدّ نفسها للتعاطي، المدرك لحجم المخاطر، معها.²¹⁹ وخلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٢-١٩٩٥، صعدت دول مجلس التعاون الخليجي من هجومها على إيران لتفادتها وغياب الإرادة السياسية لديها من أجل حل النزاع حول الجزر الثلاث. ومع الفشل في التوصل إلى حل للقضية مع طهران، أصرت دولة الإمارات العربية على التحكيم الدولي من خلال اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.²²⁰ على حين تصلبت إيران في موقفها مصررة على حل القضية عبر التفاوض مع الجانب الإماراتي ورفضها للتدويل بالمطلق، إلا أنها لم تصدر عنها أي بادرة تنم عن سعيها للتوصل إلى تسوية مقبولة. وقد استمرت وتيرة النزاع في التصاعد وصولا إلى العام ١٩٩٨، الذي شهد اجتماعا لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في الرياض، ضمن أربعة اجتماعات دورية يعقدها المجلس الوزاري (المكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء) كل عام. وفي الاجتماع استعرض الوزراء العلاقات مع إيران وقضية الجزر المتنازع عليها، وقد رفضت فيه العربية السعودية تسييس قضية الجزر على الرغم من احتجاج الإماراتيين، فيما عُددَ اختبارا حقيقيا للتقارب الإيراني-السعودي.²²¹

البحرين

مع إصرار الإيرانيين على التدخل في الشأن الداخلي البحريني، فيما بدا أنه- في جزء منه- رد فعل على علاقات البحرين الوثيقة بالعربية السعودية، وكذا على

تعاطي البحرين المتشدد مع رعاياها الشيعة، الذين يشكلون نسبة تبلغ حوالي ستين بالمائة من السكان، في الوقت الذين يعانون فيه من الحرمان من قدر ليس باليسير من حقوق المواطنة الأساسية. على الجانب الآخر، كان السعوديون ينظرون إلى التطورات في البحرين بقلق. كما أن مطالبات الشيعة في البحرين، على نحو خاص، بمزيد من الحقوق المدنية، وما صاحبها من تعالي نبرة الدعوات الجماهيرية الرافعة لرايات المطالبة بالحريات السياسية،²²² قد أثارت مخاوف النظام السعودي، الذي لم يكن يرغب في رؤية هذه الرياح الجديدة تهب على السعودية، خاصة في المنطقة الشرقية، ذات الأغلبية الشيعية، والقريبة من البحرين. لذا فقد انحاز السعوديون إلى الموقف البحريني الراض لتدخل إيران في الشأن الداخلي للبحرين.²²³

وبحلول العام ١٩٨٦، ومع تصاعد الاحتجاجات الشيعية في البلاد، قطعت البحرين علاقاتها الدبلوماسية مع إيران. وقد تبنت دول مجلس التعاون الخليجي كلها (فيما عدا قطر) التفسير البحريني الذي كان يرى أن إيران تقف خلف هذه الحركة من الاحتجاجات.²²⁴ وقد تواصلت التهديدات والتحرشات الإيرانية بالبحرين طوال حقبة التسعينيات، وتصاعد معها قلق الدولة البحرينية ومخاوفها، ومعها جاراتها من دول الخليج العربي، إزاء حالة التربص الإيراني وما مثلته من تحديات.²²⁵

العراق

لقد حكمت السياسات الإيرانية والسعودية- على حد سواء- تجاه العراق في أعقاب حرب الخليج الثانية حقيقتان: الأولى، أن العراق لم يعد لاعبا مؤثرا في المنطقة، ولم تعد لديه القدرة على الدخول في صراعات حقيقية سواء مع السعودية أو إيران. أما الحقيقة الثانية، فهي أن الإيرانيين والسعوديين كليهما لم يكن باستطاعتهم أن يتبنيا سياسة خارجية واضحة تجاه العراق، في ظل الطبيعة الغامضة لنظام صدام حسين. وبصفة عامة، فإن العلاقات الثلاثية بين الأقطاب الثلاثة، التي تمثل القوى الرئيسة في منطقة الخليج: إيران والعراق والسعودية قد استندت تاريخيا على قدرتها على تحقيق التوازن بين بعضها البعض.²²⁶ ولأن أيا من الثلاثة لم يمتلك القدرة الفعلية على احتواء تهديد الآخرين، فدائما ما كان يحدث توافق بين قوتين من الثلاثة في مواجهة القوة الثالثة التي تشكل الخطر الأكبر في مرحلة تاريخية ما. ففي عهد محمد رضا بهلوي، عملت السعودية بشكل وثيق مع إيران لاحتواء التهديد البعثي الاشتراكي في العراق. وفي المقابل فقد تحول السعوديون إلى التعاون مع صدام لاحتواء التهديد الثوري الإيراني.²²⁷ لكن مع تضعف قوة العراق بشكل كبير بعد حرب الخليج، لم يعد بمقدور صدام حسين تحقيق التوازن في مواجهة التهديد الإيراني، ولا الوقوف إلى جانب إيران لتحقيق التوازن في قبالة الفاعل السعودي. أما بالنسبة لإيران، فكان الانفتاح على العراق يمكن أن يشكل تهديدا جديدا إذ ربما ساعد على تعزيز نظام صدام. فضلا عن ذلك،

فإن تحالفا إيرانيا-عراقيا كان سيدمر العلاقات الإيرانية-الخليجية، التي كانت في مهدها في ذلك الحين. وبالنسبة للسعوديين، فقد كان التحالف مع العراق سيزيد من تأثيره على دول الخليج العربي. وفي ظل هذا السياق المعقد، فضل كل من إيران والسعودية رؤية عراق ضعيف، تحت السيطرة، وفي قبضة الاحتواء.²²⁸

وكما تجلّى للعيان، فقد كشفت الأحداث في العراق في أعقاب الحرب عن تقارب في المصالح بين إيران والسعودية. وبداي ذي بدء، فقد خدمت حالة الجفاء بين الرياض وبغداد منذ حرب الخليج الثانية إيران، حين أتاحت أمامها خيارات جديدة للتقارب مع السعوديين. كما أن حالة عدم اليقين بشأن مستقبل العراق بعد الحرب قد فرضت على الإيرانيين والسعوديين انتهاج سياسات متشابهة؛ تدعم وحدة أراضي العراق، وفي الوقت نفسه تعمل على مساندة جماعات المعارضة العراقية للتحضير لسيناريو ما بعد صدام في العراق.²²⁹ وبالأخير، فإن الوجود الأميركي المستمر الذي طال أمده في منطقة الخليج العربي، والذي خلق معارضة محلية واسعة داخل دول الخليج، قد أقنع السعوديين بضرورة إظهار قدر من الاعتدال- ولو على سبيل التجميل- في موقفهم المكشوف التابع والمذعن- حتى النخاع- للإمبريالية الأميركية، ومن هنا ظهر على السطح موقف سعودي جديد يبشر بتقارب أكبر مع إيران؛ التي كانت دائما ما تعارض وجود قوات أجنبية في منطقة الخليج²³⁰، تلك المعارضة التي كانت هي الأخرى في جوهرها، أكثر من أي شيء آخر، صراعا على الغنائم وسعيا وراء الاستحواذ، مجردا من أي دوافع أخلاقية حقيقية.

على أن التدخل الإيراني والسعودي في المشهد العراقي كان أمرا بالغ التعقيد في ظل التمرد الشيعي في الجنوب، ووجود قوات غربية (أميركية وبريطانية) في المناطق الكردية شمال العراق. وبينما كانت قوات التحالف تسيطر على المناطق الكردية، قام نظام صدام بحملة اعتقالات وتصفيات جسدية دموية مروعة في صفوف عناصر المعارضة الشيعية، في محاولة لإخماد حركة تمرد شيعي عاتية (الانتفاضة الشعبانية، التي اندلعت يوم السبت الخامس عشر من شعبان من العام ١٤١١ هـ/الأول من مارس آذار من العام ١٩٩١م). وكانت الأحداث في العراق اختبارا جديا لتوجهات رفسنجاني وسياساته الجديدة. وأيا ما كان الأمر، فإن الآلاف من رجال الحرس الثوري الإيراني وعناصر المعارضة الشيعية العراقية (ومن بينهم عناصر من فيلق بدر التابع للمجلس الأعلى الإسلامي في العراق) المتمركزة في إيران، قد عبروا الحدود مع العراق لدعم التمرد الشيعي.²³¹ ومن غير الواضح ما إذا كان رفسنجاني قد أيد- بصفة شخصية- هذا التدخل الإيراني أم أنه قد خضع لضغوط أمثلتها عليه الأجنحة الراديكالية في النظام الإيراني. على أن اللاعب السعودي لم يكن بعيدا عن مجرى الأحداث، فقد طلبت العربية السعودية من الولايات المتحدة عدم التدخل لصالح الشيعة العراقيين.²³² ولم يمض السابغ عشر من شهر مارس إلا وكان نظام صدام قد تمكن من دحر التمرد والمتمردين- بصورة كاملة-

على شلالات من الدم والمجازر الوحشية.²³³

واستمرت إيران والسعودية في دعم جماعات مختلفة من المعارضة العراقية، ولم يكن هذا الدعم مرتبطاً بخلفيات أيديولوجية تربط بين أي من الطرفين الإيراني أو السعودي وبين هذه الجماعات المدعومة، وإنما اعتمد هذا الدعم بالأساس على اعتبارات واقعية أكثر من أي شيء آخر. وفي العام ١٩٩٢، بدأت العربية السعودية في دعمها للمؤتمر الوطني العراقي (الذي ترأسه الشيعي العلماني أحمد الجبلي المدعوم أميركياً)؛ والذي كان يمثل تحالفاً واسعاً لأطياف متعددة من الجماعات المعارضة ويحتفظ بعلاقات وثيقة مع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (المجلس الأعلى الإسلامي لاحقاً) الذي أسسه الخميني في إيران العام ١٩٨٢، وكان يترأسه محمد باقر الحكيم. وفي أوائل العام ١٩٩٢ أيضاً شارك الحكيم في لقاء لجماعات المعارضة العراقية عُقد في الرياض وترأسه العاهل السعودي فهد بن عبد العزيز، وقد لعب الحكيم- في السنوات اللاحقة- دوراً مهماً فيما يتعلق بالاتصالات بين طهران والرياض.²³⁴ وقد أبدى السعوديون ميلاً كبيراً لدعم المؤتمر الوطني العراقي الذي كان يحظى برعاية وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية²³⁵، كما كان يضم بين صفوفه جماعات معارضة كردية، وتحديداً: الحزب الديمقراطي الكردستاني (بزعامه مسعود بارزاني، المولود في مدينة مهباد بكرستان إيران في العام ١٩٤٦)، والاتحاد الوطني الكردستاني (بزعامه جلال طالباني). أما إيران فقد قدمت الدعم للحركة الإسلامية في كردستان العراق، التي كانت تساند بدورها الحزب الديمقراطي الكردستاني. على أن الاتحاد الوطني الكردستاني قد طلب مساعدة إيران عندما قام نظام صدام بشن هجوم على منطقة الحظر الجوي في الشمال لنقع مدينة أربيل في قبضته في الحادي والثلاثين من شهر أغسطس أب من العام ١٩٩٦، على إثر طلب للمساعدة من الحزب الديمقراطي الكردستاني في خضم اشتعال الصراع الدامي بينه وبين الاتحاد الوطني الكردستاني (١٩٩٤-١٩٩٨ م).²³⁶ وأياً ما كان الأمر، فقد سعت كل من إيران والعربية السعودية من خلال دعمهما لجماعات المعارضة العراقية على اختلاف طيفها السياسي وانتماءاتها الطائفية والإثنية إلى الاحتفاظ بدور ما في المشهد السياسي العراقي، وكذلك في تسجيل حضورهما في عملية رسم المسار المستقبلي الذي كانت تتجه نحوه العراق وسط حالة من الضبابية الشديدة وأمواج الفوضى المتلاطمة.

العلاقات مع العالم الإسلامي

لم يتسم التنافس بين إيران والعربية السعودية في المجال الحيوي للعالم الإسلامي خلال التسعينيات بنفس درجة الحدة التي اصطبغ بها عبر العقد الذي سبقه.

ففي الثمانينيات، دخلت كلتا الدولتين في صراع على النفوذ في مناطق عديدة من العالم العربي والإسلامي، وكانت الأداة الرئيسة للجانبين في إدارة هذا الصراع هي دعم التيارات الإسلامية المدعومة أو المحسوبة إن على السعوديين أو على الإيرانيين.²³⁷ أما في التسعينيات، فعلى الرغم من أن العديد من الباحثين توقعوا دخول إيران والعربية السعودية في صراع على النفوذ في آسيا الوسطى، إلا أن هذه المنطقة لم تتحول إلى مجال حيوي للاستقطاب بين الدولتين لعدة أسباب. أولها، أن آسيا الوسطى كانت أقل أهمية من الزاوية الإستراتيجية بالنسبة للسعودية مقارنة بوضعيتها المحورية في المنظور السياسي والإستراتيجي الإيراني. ثانياً، أن استقلال الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى قد تزامن مع نشوب الحرب الأهلية في أفغانستان. ونظراً لطبيعة الصراع في أفغانستان غير واضحة المعالم، والذي تورطت فيه إيران والعربية السعودية، فإن كلا الجانبين قد حاول أن ينأى بنفسه عن الانجرار إلى التورط في غمار صراع آخر في آسيا الوسطى.²³⁸ وكما كان الحال في أفغانستان، فقد كانت إيران حريصة على نحو خاص على تجنب الدخول في مواجهة مباشرة مع المصالح الروسية في آسيا الوسطى، أما السعودية فقد كان لديها ما يكفيها ويشغلها من المشكلات الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.²³⁹ وفي الحقيقة، فإن العديد من القوى السعودية المعارضة لنظام آل سعود، كما هو الحال بالنسبة للمجموعات المرتبطة بأسامة بن لادن ومن بينها تنظيم القاعدة، قد أخذت طريقها لتحل محل الحضور الرسمي السعودي، ولتسعى لتصدير أطروحاتها الأيديولوجية إلى آسيا الوسطى.²⁴⁰ ثالثاً: إدراك إيران أن ضمان الأمن على امتداد حدودها الشمالية المتاخمة لمنطقة آسيا الوسطى- والتي تمتد لأكثر من ألفين وخمسمائة كيلو متر- بما يمثله ذلك من مصالح إيرانية مباشرة، لن يتحقق عبر انتهاج دبلوماسية ذات توجهات أيديولوجية.²⁴¹ وتأسيساً على هذا، فقد اتجهت إيران إلى التركيز على الوشائج الثقافية التاريخية التي تجمعها بالجمهوريات المستقلة في آسيا الوسطى. ولا شك أن التراث الثقافي المشترك الذي يربط بين معظم جمهوريات آسيا الوسطى وإيران، قد أمّد طهران بأدوات تنافسية مهمة ساعدتها على موازنة المحفزات الاقتصادية المغربية من قِبَل دول مثل تركيا والعربية السعودية والولايات المتحدة تجاه الجمهوريات المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى.²⁴² رابعاً: أن أي مكاسب كان من الممكن أن تحققها إيران في منطقة آسيا الوسطى، ما كان أن يكون لها معنى دون ضمانات مقبولة للاستقرار والأمن في الخليج العربي عبر التعاون المشترك مع جيران الإيرانيين العرب. فأياً ما كان عليه الحال في منطقة آسيا الوسطى، فقد كانت الأولوية لمنطقة الخليج العربي في السياسة الخارجية الإيرانية، وخاصة إذا كان في ذلك ما يخدم طموح إيران في أن تقدّم وتسوّق نفسها كواسطة عقد و رابط اقتصادي بين جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية ودول الخليج العربي الغنية.²⁴³ وبالأخير، فقد كان الجدل المحتدم في جمهوريات آسيا الوسطى حديثة

العهد بالاستقلال حول قضيتي الهوية والتنمية الاقتصادية، سببا في ترحيبها وسعيها لاغتنام الفرص المتاحة لتنويع علاقاتها على صعيد السياسة الدولية مع مختلف دول العالم دون استثناء، مما حَجَمَ وحدًا من مساحة التنافس على النفوذ بين إيران والعربية السعودية في المنطقة.²⁴⁴

وأيا ما كان الأمر، فقد كانت جمهوريات آسيا الوسطى مجالًا للعديد من الفرص الاقتصادية أمام إيران. وقد نجحت طهران في عقد اتفاقيات متعددة مع جميع دول المنطقة لتبنا دل المنتجات غير النفطية. كما تمكن الإيرانيون أيضا من إبرام اتفاقيات لبناء أنبوب يمتد من الشمال إلى الجنوب بطول مائتين وخمسين ميلا لنقل إمدادات النفط القادمة من قزاقستان وتركمنستان عبر بحر قزوين، إلى الخليج العربي، بالإضافة إلى أنبوب للغاز بين إيران وتركمنستان يتصل بتركيا في الأخير.²⁴⁵ أما على الصعيد الأمني، فإن انفراط عقد الاتحاد السوفيتي قد فرض على إيران أن تتعاطى- لا مع دولة واحدة، كما كان عليه الحال سابقا- بل انضاف إلى المعادلة أربعة جيران شماليين جدد، كلهم كانوا نماذج للدولة الضعيفة- كما تعرفها نظرية العلاقات الدولية- بامتياز، نعني بذلك: أذربايجان وقزاقستان وطاجيكستان وتركمنستان.²⁴⁶

وفي هذه الأجواء، دعمت إيران والعربية السعودية تيارات إسلامية مختلفة وقضايا متعددة ذات طابع ديني. وكان لإيران مساهمة كبيرة في تعزيز موقف أحزاب إسلامية مثل الحزب الإسلامي في أذربايجان. كما أنها فتحت أبواب حوزاتها ومعاهدها الدينية أمام الطلاب الوافدين من آسيا الوسطى، وأرسلت دعواتها مبشرين بالمذهب الإمامي إلى المنطقة.²⁴⁷ كما استخدمت الأموال السعودية في بناء المساجد ونشر ترجمات معاني القرآن الكريم باللغات المحلية، ودفع الرواتب للأئمة ذوي الاتجاهات الوهابية وتيسير الحج.²⁴⁸ ومع تعذر تكافؤ إمكاناتها مع حجم التمويل السعودي الكبير، فقد ركزت إيران في تعاونها مع دول آسيا الوسطى الإسلامية في المقام الأول على المجال الثقافي، ودعم الاهتمامات باللغة الفارسية وأدائها، وعقد الندوات الثقافية، ولعب دور الوساطة في النزاعات المحلية.²⁴⁹ وكان من بين إنجازات الدبلوماسية الإيرانية في آسيا الوسطى، والتي لاقت تقديرا واسعا وتثمينا كبيرا سواء على المستوى الإقليمي أو من جهة المسؤولين في الأمم المتحدة، دور إيران، بالشراكة مع روسيا، في الوساطة لحل النزاعات في مرتفعات قره باغ Nagorno-Karabakh والحرب الأهلية الطاجيكية (١٩٩٢-١٩٩٧).²⁵⁰ ومن جانب آخر فقد سعت إيران إلى تعزيز علاقاتها الثقافية مع طاجيكستان على نحو خاص وبشكل مكثف.²⁵¹ ومن جهتها، فقد بذلت العربية السعودية قصارى جهدها في سبيل القيام بدور فعال داعم لقوى الحركات الإسلامية في صراع الحرب الأهلية الطاجيكية، إلا أن إيران والروس نجحوا في حل النزاع حلا انحاز لمصالح الحكومة

كما قدمت إيران والعربية السعودية دعماً معتبراً لمسلمي البوسنة في صراعهم مع الصرب (حرب البوسنة التي امتدت من الأول من مارس آذار ١٩٩٢ إلى الرابع عشر من ديسمبر كانون الأول ١٩٩٥).²⁵³ أما في أفغانستان فقد دعم السعوديون طالبان في مرحلة تأسيسها الأولى²⁵⁴، بينما سعى الإيرانيون إلى مساعدة أفغانستان على العودة إلى الانخراط التدريجي في المشهد السياسي الإقليمي عبر دعمهم لحكومة رباني في صدامها مع طالبان. وأياً ما كان الأمر، فقد كان الاستقرار في أفغانستان خلال سنوات الحرب الأهلية الأفغانية في التسعينيات، أمراً بالغ الأهمية للأمن القومي الإيراني. ومن هنا، فقد تبنت إيران موقفاً داعماً لمبادرات دمج أفغانستان في التجمعات الإقليمية متعددة الأطراف مثل منظمة التعاون الاقتصادي (تضم فضلاً عن إيران: أذربايجان وأزبكستان وباكستان وتركيا وتركمنستان وقرقيزستان وقزاقستان)، وكذلك المصالحة الوطنية، وجهود إعادة بناء الاقتصاد الأفغاني.²⁵⁵

ومع تصاعد وتيرة الأحداث في السودان، تزايدت حدة التوتر والصدام بين إيران والعربية السعودية، نظراً لقرب السودان جغرافياً من السعودية وأهميتها الجيوإستراتيجية الحيوية للمملكة. وكان الرئيس السوداني عمر البشير قد زار إيران في العاشر من ديسمبر كانون الأول ١٩٩٠ في إطار الاتصالات والتعاون الوثيق بين النظامين الإيراني والسوداني، في رد فعل احتجاجي غاضب من السودانيين ضد التدابير العقابية التي اتخذتها العربية السعودية ودول التحالف الأخرى تجاه السودان لدعمها للعراق في حرب الخليج الثانية، وتلا ذلك زيارة رفسنجاني للخرطوم في الخامس عشر من ديسمبر كانون الأول من العام ١٩٩١ في طريق عودته من مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي في داكار، وقد رافقه محسن رضائي قائد الحرس الثوري الإيراني (الذي كان يحتفظ بروابط مباشرة مع الحكومة السودانية) وعدد كبير من المسؤولين والخبراء العسكريين الإيرانيين، وشهدت هذه الزيارة توسعاً في التعاون بين البلدين الذي شمل مجالات دفاعية وأمنية، وتم التوافق فيها على إنشاء مكتب لوزارة جهاد البناء الإيرانية (أدغمت لاحقاً في وزارة الزراعة) في الخرطوم، وافتتاح قنصلية إيرانية في بورسودان على البحر الأحمر، كما قدمت إيران للسودان دعماً يقدر بسبعة عشر مليون دولار، بل ووعدت بدعم عسكري غير محدود للنظام السوداني، وهو ما نفذته بالفعل بعد وقت وجيز من الزيارة وفي نفس العام حين دفعت بدعم عسكري كبير مصحوب بمجموعات من فيلق القدس للقتال ضد الانفصاليين في جنوب السودان. كما تشير التقارير في هذه الفترة كذلك إلى تواجد وحدات من الحرس الثوري الإيراني في السودان. وقد سبقت زيارة رفسنجاني زيارة محمد خاتمي - حين كان وزيراً للثقافة - للسودان في الخامس والعشرين من مايو أيار من العام ١٩٩١.²⁵⁶

وبالأخير، فقد شكل الصراع العربي-الصهيوني تحدياً ليس بالهين في العلاقات الإيرانية-السعودية في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية، وإن لم يكن بالحجم الذي يؤدي إلى تصدع العلاقات الثنائية بالمطلق. ففي الوقت الذي احتشد فيه

المجتمع الدولي خلف اتفاق أوسلو- بما في ذلك معظم النظم الحاكمة في العالمين العربي والإسلامي- أكدت إيران مجددا موقفها الداعم لحل الدولة الواحدة والصيانة الكاملة لحقوق الفلسطينيين.²⁵⁷ وعمليا، فقد واصلت إيران والعربية السعودية كلتاها دعم فصائل فلسطينية ومقاومة متعددة الطيف السياسي- كل من الدولتين حسب أجندته الخاصة- خلال الفترة موضوع هذه الدراسة. فمحت طهران دعمها لجماعات مثل حزب الله في لبنان وحركتي الجهاد الإسلامي وحماس الفلسطينيتين.²⁵⁸ أما السعوديون فرغم خطابهم السياسي الضبابي الغائم حول موقفهم من عملية السلام مع الكيان الصهيوني، والذي أصبح أكثر ميلا للقبول بأطروحات من نوعية إنهاء الصراع مع الكيان الصهيوني تحت ضغط الإمبريالية الأميركية المهيمنة بالكلية على القرار السعودي، فقد مثل دعم فصائل المقاومة الفلسطينية أهمية خاصة بالنسبة لهم، بما يمثله هذا الدعم من حفاظ على مجال نفوذ حيوي وحرص على عدم الإخلال بتوازنات القوى مع الإيرانيين في المنطقة. وفعليا، فقد تم الكشف عن مساعدات قدمتها الدولة السعودية لأسر شهداء فلسطينيين. ومن جهته، فقد اتهم الكيان الصهيوني العربية السعودية بتمويل حركة حماس بشكل مباشر.²⁵⁹

الخاتمة

عندما أذنت الحرب العراقية-الإيرانية بالانتهاء في العام ١٩٨٩، كان انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين إيران والعربية السعودية ما زال على ما هو عليه منذ العام ١٩٨٨ بعد أحداث دامية شهدها موسم الحج في هذا العام واتهم السعوديون طهران بالوقوف وراءها. ومع غزو صدام اللاحق للكويت في العام ١٩٩٠، طرأ على العلاقة بين القوى الثلاث الرئيسة الأقطاب في منطقة الخليج (إيران والعراق والسعودية) تحوّل جديد. فقد أدت حرب تحرير الكويت (حرب الخليج الثانية) إلى تخفيف حدة حالة العداء بين إيران والعربية السعودية، بل وسعيهما إلى توحيد جهودهما في مواجهة عدو مشترك جديد؛ كان هو العراق. واستتبع هذا حالة من الانفراج بين البلدين، على الرغم من أن العلاقات الدبلوماسية بين طهران والرياض لم تستأنف إلا في السادس والعشرين من مارس آذار من العام ١٩٩١.

كان عقد الثمانينيات الفائت قد مضى وقد خُفّ وراءه جروحا غائرة في نسيج العلاقات بين البلدين، وقد زاد غياب الثقة من تعقّد إمكانات رأب الصدع الذي طال العلاقات الثنائية بعمق. إلا أنه على غرار ما كان عليه الحال في العلاقات الإيرانية-السعودية قبل العام ١٩٧٩، فإن تلاقي المصالح الاقتصادية والسياسية قد ساهم في تضيق هوة الخلاف بين البلدين القطبيين في المنطقة برغم التوترات التي مرت بها العلاقات بينهما في الثمانينيات. فقد أدى العدوان العراقي إلى تقارب البلدين سياسيا، حيث ظلت إيران تناصب العراق العداء بقوة بعد انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية، أما العربية السعودية فقد باتت ترى في العراق تهديدا لأمنها أكبر مما تراه في إيران.

ومثلت القضايا الاقتصادية ميدانا خصبا للتقارب بين طهران والرياض، خاصة مع إدراك إيران استحالة تحديد أسعار عادلة للنفط بالنسبة لها عبر أوبك دون التعاون مع السعودية (أكبر دولة مصدرة للنفط، وصاحبة ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم بما يساوي ٢٥% من الاحتياطيات النفطية المؤكدة)، في ظل حاجة الإيرانيين الماسة لموارد ضخمة لتمويل عملية إعادة إعمار البلاد بعد حرب مدمرة مع العراق، استمرت تسع سنوات مخنفة أزمة اجتماعية واقتصادية داخلية مريرة، وارتفاعا حادا في معدلات التضخم والبطالة. وقد سعى رفسنجاني منذ انتخابه رئيسا للجمهورية إلى معالجة هذه الأزمات الداخلية المتفاقمة، واضعا قضية تطبيع العلاقات مع دول الخليج العربي الجارة على رأس جدول أعمال السياسة الخارجية الإيرانية. وقد ساهمت عملية إعادة بناء العلاقات السعودية-الإيرانية بصورة كبيرة في تحسين أداء الاقتصاد الإيراني بعد الحرب، لاسيما في ظل التوافقات بين الجانبين على التوصل إلى تسعير عادل للإنتاج النفطي، مما زاد من تأمين الإيرانيين لعلاقاتهم بالسعودية بنفوذها القوي في المنطقة وداخل أوبك.

وبالمثل، فقد وضعت العربية السعودية الاعتبارات الاقتصادية نصب عينها في علاقاتها مع إيران. وحيث إن الحج دائما ما كان مصدرا مهما للدخل القومي السعودي، وفعليا فقد مثلت السياحة الدينية المصدر الثاني لمداخيل العربية السعودية بما يساوي ما بين عشرين إلى أربعين مليار دولار سنويا أي حوالي ١٥% من إجمالي الناتج القومي السعودي. وفي ضوء أن الإيرانيين قبل مقاطعتهم للحج في الأعوام ما بين ١٩٨٨-١٩٩٠- كانوا أصحاب الحصة الأكبر من حيث عدد الحجاج بين دول العالم الإسلامي، علاوة على العائدات الإضافية التي كانت تتدفق إلى الاقتصاد السعودي سواء في القطاع الحكومي أو الخاص من توافد الإيرانيين إلى السعودية على مدار العام لأداء العمرة. لكل ذلك، فإن المنافع الاقتصادية المستقبلية المرجوة من استئناف العلاقات الدبلوماسية مع طهران، قد شجعت الرياض على طي صفحة الماضي بجراحاتها مع الإيرانيين، والمضي بالعلاقات الثنائية بين البلدين صوب طور جديد.

من ناحية أخرى، فقد شهد عقد التسعينيات تطورا في موقف دول مجلس التعاون الخليجي، والتي كان معظمها يرتبط تقليديا بعلاقات وثيقة بالعربية السعودية (الأخ الخليجي الأكبر)، والتي أصبح لديها بعد دخولها في مراجعات لسياساتها الخارجية تلت غزو العراق للكويت-شكوك حول مفاهيم-سُوِّقت لها طويلا- من نوعية "الخطر الإيراني" الذي يهدد المنطقة، بل وباتت ترى في مثل هذه الدعايات نوعا من الإفراط في المبالغة الفجة. ثم كان ثناء الزعماء الخليجين في قمتهم المنعقدة في الكويت (٢٠-٢٢ ديسمبر كانون الأول ١٩٩٧) على توجهات الدولة الإيرانية لفتح صفحة جديدة من العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي²⁶⁰، مما كان له أثره في تدعيم العلاقات السعودية-الإيرانية الهشة، في تجاوب من الرياض

مع التوجهات الجديدة لأشقائها الخليجيين. وبينما كانت النزاعات بين طهران وعدد من الدول الخليجية لا تزال دون حل، كان التوجه العام لمجلس التعاون الخليجي تجاه إيران أكثر حياداً وأقل عدائية. وبصورة عامة، فقد شهد عَقد التسعينيات تقارباً بين إيران والعربية السعودية، ما كان من الممكن تحقيقه لولا التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية الإيرانية في ظل إدارة رفسنجاني-التي ربما كان بالإمكان رد براغماتيتها في التعاطي إلى جذور متأصلة في تقليد "التقية" الجعفري الاثني عشري- تلك التحولات التي هدأت كثيراً من حدة المخاوف السعودية إزاء الطموحات الإيرانية في المنطقة. كما أن التحول المفاجئ في العلاقات السعودية-العراقية قد دفع العربية السعودية وإيران إلى التقارب، وسمح لهما بتجاوز تناقضاتهما وخلافاتهما القديمة من أجل الوقوف معاً في مواجهة التهديد العراقي. حتى وصلت العلاقات بين البلدين مع التقدم الذي أحرزته في حقبة التسعينيات إلى درجة من التوازن لم تعرفه منذ قيام ثورة الخميني.

الحواشي

¹ James E. Dougherty and Robert L. Pfaltzgraff, Jr. *Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey*, 5th ed. (New York: Addison Wesley Longman, Inc, 2001), p. 275.

² ابراهيم آقا محمدي، چهارچوب تحلیلي ساختار - کارگزار در سیاست خارجی ایران، پژوهشنامه علوم سیاسی، سال ششم، شماره ۴، پاییز ۱۳۹۰، ص ۲۹-۳۰.

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/73513902401.pdf

³ سید مهدي حسيني متين، نظام بين الملل پس از جنگ سرد و اثرات آن بر سياست خارجي امريكا، فصلنامه بين المللي روابط خارجي، سال اول، شماره ۳، پاییز ۱۳۸۸، ص ۱۳۹-۱۶۷.

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/30813880306.pdf

⁴ محمود واعظي، تاثير تحولات جهاني پس از جنگ سرد بر سياست خارجي جمهوري اسلامي ايران، فصلنامه روابط خارجي، سال سوم، شماره اول، بهار ۱۳۹۰، ص ۱۰۹-۱۴۲.

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/30813900904.pdf

⁵ ولد علي أكبر هاشمي رفسنجاني في إحدى القرى بالقرب من مدينة رفسنجان جنوب شرق إيران في الخامس والعشرين من أغسطس أب من العام ۱۹۳۴ لأسرة ثرية من مزارعي الفستق وكان له ثمانية أشقاء. واشتغل بتحصيل العلوم الدينية في حوزة قم، وتلمذ على يد الخميني حتى أصبح من تلامذته المقربين. وعوقب بالسجن عدة مرات في عهد الشاه، وكان له دور حاسم في إسقاط النظام البهلوي وقيام الجمهورية الخمينية. تولى رئاسة البرلمان بين عامي ۱۹۸۰-۱۹۸۹، ثم انتخب رئيساً لإيران لفترة رئاسية ما بين الثالث من أغسطس أب من العام ۱۹۸۹ إلى الثالث من أغسطس أب من العام ۱۹۹۷. أنجب رفسنجاني من زوجته عفت مرعشي ثلاثة ذكور، وابنتين، هما: فاطمة وفائزة، وقد اختارت الأخيرة الانخراط في العمل السياسي والانشغال بقضايا الدفاع عن حقوق المرأة لتصبح من أكثر الوجوه النسائية شهرة في إيران. وفي نهاية العام ۲۰۱۱ صدر بحقها حكم بالسجن لمدة ستة أشهر ضمن إجراءات قمعية اتخذها الرئيس أحمددي نجاد ضد الإصلاحيين الإيرانيين عقب حركة الاحتجاجات التي اندلعت إثر تزوير الانتخابات الرئاسية لصالح نجاد في الثاني عشر من يونيو حزيران من العام ۲۰۰۹ (فيما عرف بأحداث خرداد ۱۳۸۴ ش). ويراجع بتوسع في ترجمة رفسنجاني: علي أكبر هاشمي رفسنجاني، مذكرات هاشمي رفسنجاني: عهد الكفاح، نقله عن الفارسية الدكتور محمد السعيد عيد المؤمن (القاهرة: زهدى للطباعة ۱۹۹۹)، وعلي أكبر هاشمي رفسنجاني، رفسنجاني: حياتي، نقلته عن الفارسية دلال عباس وراجع النص العربي هاشمي رفسنجاني (لندن وبيروت: دار الساقى، الطبعة الأولى ۲۰۰۵)، وعلي أكبر هاشمي رفسنجاني، خاطرات هاشمي رفسنجاني، پایگاه اطلاع رسانی آیت الله هاشمی رفسنجانی.

www.hashemirafsanjani.ir/content/%D8%AE%D8%A7%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D8%AA

⁶ يرجع أصل مصطلح البراغماتية Pragmatism إلى الكلمة اليونانية (pragma) وتعني العمل. ويُنظر إلى البراغماتية على أنها مقاربة لحل الإشكاليات والقضايا وفقاً لأدوات عملية. وعلى نحو أشمل فإن مصطلح البراغماتية يشير إلى ما يمكن القيام به واقعيًا لا ما يجب عمله في ضوء الفرضيات المثالية. فالسياسة البراغماتية هي سياسة تبدي مرونة عالية في التعاطي مع الأزمات، وتقدم التنازلات عند اشتداد الضغوط ثم ترفع سقف المطالب عندما تخف الضغوط وهكذا دواليك، فهي سياسة تعمل وفق مبدأ "اللا شدة واللا ليونة"، متخذة موقفًا وسطًا بين الاتجاهين. ويراجع بتوسع:

Matthew Festenstein, *Pragmatism and Political Theory: From Dewey to Rorty* (Chicago: University of Chicago Press, 1997), Harry Bauer and Elisabetta Brighi

(eds.), *Pragmatism in International Relations* (London and New York: Routledge, 2008) and Millennium Special Issue Conference on Pragmatism in International Relations Theory, *Millennium: Journal of international Studies*, Volume 31 Number 3, July 2002, PP. 473-497.

٧ انظر: عسكر ديرياز ومسعود صادقي، سياست خارجي دولت ديني با تاكيد بر مفاهيم تقيه و انتظار، فصلنامه مشرق موعود، سال پنجم، شماره ١٧، بهار ١٣٩٠، ص ٨١-٩٦:

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/40313901704.pdf

٨ پرويز نادری نسب، چالش هاي روابط جمهوري اسلامي ايران و عربستان در منطقه، فصلنامه سياست، مجله دانشكده حقوق و علوم سياسي، دوره ٤٠، شماره ١، بهار ١٣٨٩، ص ٣٢٤:

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/71613890121.pdf

⁹ R. K. Ramazani, Ideology and Pragmatism in Iran's Foreign Policy, *Middle East Journal*, Vol. 58, No. 4 (Autumn, 2004), pp. 549-559:

www.jstor.org.dlib.eul.edu.eg/stable/pdfplus/4330062.pdf?acceptTC=true

Cyrus Ghani, Sīrūs Ghanī, *Iran and the rise of Reza Shah: from Qajar collapse to Pahlavi rule* (London ; New York : I.B. Tauris, 2001), p. 164, Joanna de Groot, *Religion, culture and politics in Iran: From the Qajars to Khomeini* (London: I. B. Tauris, 2007), p. 101 and Jahangir Amuzegar, *The Dynamics of the Iranian Revolution: The Pahlavis' Triumph and Tragedy* (Albany: State University of New York Press, 1991), p. 142.

١٠ الدوغمانية: هي التشدد في تبني أفكار ما مع رفض الانفتاح على الدخول في جدل حولها أو القبول بأدلة تنقضها، فهي حالة من الجمود والانغلاق الفكري سواء كان ذلك في العقائد الدينية أو الأيديولوجيات السياسية، وانظر:

David Berman, "dogma," in *The Oxford Companion to Philosophy*, ed., Ted Honderich (Oxford and New York: Oxford University Press, 1995), p. 204.

١١ سيد جلال دهقاني فيروزآبادي، نظريه اسلامي سياست خارجي: چهارچوبي براي تحليل سياست خارجي جمهوري اسلامي ايران، روابط خارجي، بهار ١٣٩٠؛ ٣(٩): ص ٧-٤٧:

www.sid.ir/FA/VEWSSID/J_pdf/30813900901.pdf

Dayid Menashri, *Post-revolutionary politics in Iran: religion, society, and power* (London: Routledge, 1995), p. 179.

¹² See Trita Parsi, *Treacherous Alliance: The Secret Dealings of Israel, Iran, and the United States* (Yale University Press, 2007), 110-126.

١٣ مايكل آيزنشتات، الثقافة الاستراتيجية لجمهورية إيران الإسلامية - دلالات عملياتية وسياسية، دراسات جامعة مشاة البحرية الأمريكية، ٣١ أغسطس ٢٠١١:

www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-strategic-culture-of-the-islamic-republic-of-iran-operational-and-polic

وسيری در جنگ ایران و عراق، شماره ٥، مركز مطالعات و تحقيقات جنگ، ١٣٧٨، ص ١٦٣.
١٤ علي دارابي، رفتار انتخاباتی در ايران، الكوهما و نظريه ها، تهران، سروش، ١٣٨٨، چاپ پنجم، ص ١٥٩.

¹⁵ David Menashri, op. cit., p. 61.

١٦ حسين کریمی فرد، تحليل سياست خارجي جمهوري اسلامي ايران بر اساس مولفه هاي هويت ملي، فصلنامه تحقيقات سياسي و بين الملل، شماره دوم، تابستان ١٣٨٨، ص ١٧١-١٧٥:

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/27113880208.pdf

¹⁷ Stephen M. Walt, *Revolution and War* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996), p. 221.

¹⁸ Daniel Brumberg, *Reinventing Khomeini: The Struggle for Reform in Iran* (Chicago, IL, USA and London, UK: University of Chicago Press, 2001), p. 146.

¹⁹ Dilip Hiro, *Neighbors, Not Friends: Iraq and Iran after the Gulf Wars* (London and New York: Routledge, 2001), p. 293.

²⁰ See R. K. Ramazani, *Iran's Foreign Policy: Both North and South*, *Middle East Journal*, Vol. 46, No. 3 (Summer, 1992), pp. 393-412.

²¹ National Council of Resistance of Iran, Foreign Affairs Committee, "Iran Under Khatami, *The Myth of Moderation*," July 1998, p. 47.

۲۲ پراجع بتوسع: محمد علي حيدري وحميد رهنورد، تحليل و بررسي ابعاد نظري و عملي سياست خارجي دولت بوش، فصلنامه سياست؛ مجله دانشكده حقوق و علوم سياسي، دوره ۴۰، شماره ۴، زمستان ۱۳۸۹، ص ۸۳-۱۰۲:

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/71613890405.pdf

۲۳ انظر: سيد داود آقايي، جاينگاه اتحاديه اروپايي در سياست خارجي جمهوري اسلامي ايران در دوره سازندگي، فصلنامه سياست؛ مجله دانشكده حقوق و علوم سياسي، دوره ۳۷، شماره ۳، پاييز ۱۳۸۶، ص ۲۸-۱:

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/71613860301.pdf

²⁴ Shireen T. Hunter, *Iran's Foreign Policy in the Post-Soviet Era: Resisting the New International Order* (Santa Barbara, CA: Praeger, 2010), p. 49.

۲۵ سيد جلال دهقاني فيروزآبادي، منابع ملي سياست خارجي جمهوري اسلامي ايران، فصلنامه سياست؛ مجله دانشكده حقوق و علوم سياسي، دوره ۳۹، شماره ۳، پاييز ۱۳۸۸، ص ۲۳۹:

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/71613880318.pdf

۲۶ سيد حسين سيف زاده، آسيب شناسي سياست خارجي ايران و چارچوبي براي ساماندهي طرز تلقي ها، فصلنامه سياست؛ مجله دانشكده حقوق و علوم سياسي، شماره ۶۹، پاييز ۱۳۸۴، ص ۱۶۰-۱۷۳:

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/71613846906.pdf

۲۷ أيدت الفصائل الراديكالية الحرب كوسيلة لإضفاء الشرعية على سياساتها الإسلامية. وانفصلت مجموعة من رجال الدين بشكل علني عن رابطة علماء الدين المجاهدين (جامعه روحانيت مبارز) لتشكيل تيارا أكثر انفتاحا هو جمعية علماء الدين المجاهدين (مجمع روحانيون مبارز). وحصل أعضاء الجمعية المنشقة على غالبية مقاعد مجلس الشورى الثالث (۱۹۸۸-۱۹۹۲). انظر: مشروح مذكرات مجلس شورای اسلامی، دوره سوم (۱۹۸۸-۱۹۹۲) (۱۳۶۷-۱۳۷۱ هجري شمسي):

www.ical.ir/index.php?option=com_mashrooh&term=3&Itemid=13

۲۸ حسين هرسبيج وسيد مطهره حسيني، شكل گيري جريان سياسي چپ در دهه اول پس از انقلاب اسلامي، فصلنامه سياست؛ مجله دانشكده حقوق و علوم سياسي، پاييز ۱۳۸۸؛ ۳۹(۳)، ص ۳۷۲-۳۸۲:

۲۹ في مارس آذار من العام ۱۹۸۹، تم وضع منتظري رهن الإقامة الجبرية لانتقاده الخميني. وكان منتظري قد صرح بشكل علني أنه سيتجه نحو إجراء إصلاحات داخلية واسعة حال خلافته للخميني. وقد أفقدته صراحته عن الحاجة إلى إجراء إصلاحات مكانته بين المحافظين والبراغماتيين على السواء. وعلى الرغم من أن منتظري طالب بإصلاحات على الصعيد الداخلي، فقد كانت له مواقف راديكالية في السياسة الخارجية الإيرانية بعد الثورة. وفي الذكرى السابعة لاحتجاز رهائن أميركيين في السفارة الأميركية في طهران، ألقى منتظري كلمة ضمنها توجيه التحية إلى تظاهرات طلابية

من الراديكالية إلى البراغماتية: العلاقات الإيرانية السعودية خلال الولايتين الرئاسيتين لهاشمي
رفسنجاني ١٩٨٩-١٩٩٧

كانت تجوب الشوارع مرعدة هتافات ضد العربية السعودية والكويت. انظر: جوزف سماحة، اليوم
السابع ١٩٨٤-١٩٩٠، الناشر: أصدقاء جوزف سماحة، بيروت ٢٠٠٩:

http://books.google.com.sa/books?ei=OYsXUfzJ4mr0AXq2ICoCg&id=WY1EAQAAIAAJ&dq=%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%B8%D8%B1%D9%8A+%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9+%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86&q=+%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%B8%D8%B1%D9%8A+#search_anchor

٣٠ لم يكن الخميني في موقفه من قضايا السياسة الخارجية مثاليا تماما ولا واقعا تماما كذلك. فعبير
حياته العملية كلها، كشف أنه مزيج من الاثنين معا، مخلقا إرثا من سياسة خارجية مهجنة في تاريخ
إيران ما بعد الثورة. انظر: سيد جواد طاهي، امام خميني و مباني سياست خارجي جمهوري
اسلامي ايران، فصلنامه بين المللي روابط خارجي، سال اول، شماره اول، بهار ١٣٨٨، ص ٩٨-
١٠٣: www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/30813880104.pdf

R. K. Ramazani, "Iran's Foreign Policy: Contending Orientations," in *Iran's Revolution: The Search for Consensus*, ed., R. K. Ramazani (Bloomington and Indianapolis: Indiana University Press, 1990), p. 59.

٣١ مجيد عباسي اشلق، مطالعه نظري سياست خارجي دو جانبه اتحاديه اروپا و جمهوري اسلامي
ايران، فصلنامه علوم سياسي، شماره هشتم، پاييز ١٣٨٨، ص ٢٤٩-٢٥١:

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/6000513880809.pdf

³² Shireen T. Hunter, *Iran after Khomeini* (New York: Praeger, 1992), pp. 120-124.

٣٣ يتألف مجلس خبراء القيادة من ستة وثمانين عضوا من علماء الدين "المشتهرين بالديانة وبلوغ
درجة الاجتهاد" والذين يتم تصعيدهم عبر انتخابات عامة مباشرة لمدة ثماني سنوات. وعلى غرار
الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، فإن مجلس صيانة الدستور (شورای نگهبان) هو من يحدد أهلية
الترشح لعضوية هذا المجلس. وينهض مجلس الخبراء من جهته بمسئولية الرقابة على أعمال المرشد
الأعلى وانتخابه وعزله من منصبه. وفي حالة غياب المرشد، بالوفاة أو الاستقالة أو العزل، يلزم
الخبراء أن يتخذوا الإجراءات المتطلبية على وجه السرعة لتنصيب قائد جديد. (اصل ١٠٧، ١١١؛
متن كامل قانون اساسي):

<http://tafatton.ir/plugins/content/content.php?content.213>

٣٤ مُنح علي خامنئي لقب آية الله على الرغم من اعتراض عدد من آيات الله البارزين الذين شككوا
في مؤهلاته الدينية. بيد أن هذه لم تكن هي المرة الأولى التي تستخدم فيها المرجعية الدينية في إيران
نفوذها الروحي في ترفيع رجال دين من درجات أدنى إلى منزلة آية الله العظمى لأسباب عملية،
وليس بناء على أسس دينية خالصة. من ذلك أنه لما ظهرت بوادر من محمد رضا بهلوي في العام
١٩٦٣ م باتجاه إعدام الخميني حث آية الله شريعتمداري باقي المراجع في قم على إعلان الخميني
مرجعاً دينياً شيعياً إنفاذاً له من الإعدام، حيث إن الدستور الإيراني كان يمنح المراجع الدينية الشيعية
حصانة ضد أحكام الإعدام مما اضطر بهلوي إلى إبعاده إلى تركيا. ثم انتقل إلي العراق يرافقه ابنه
مصطفى في الخامس من أكتوبر تشرين الأول من العام ١٩٦٥. إلا أنه بعد نجاح الثورة وُضع
شريعتمداري رهن الاحتجاز في منزله بسبب معارضته لنظرية ولاية الفقيه، واعتراضه على
السياسات الثورية المتشددة التي انتهجها الخميني. وقد توفي في مستشفى في طهران في العام ١٩٨٥.
انظر:

John Pike, "Ayatollah Hojjat-ul-Islam Seyed Ali Khamenei:
www.globalsecurity.org/military/world/iran/khamenei.htm

٣٥ وقد انعكست هذه التغييرات في النقاشات الدستورية التي بدأت بأمر من الخميني في إبريل نيسان من العام ١٩٨٩- قبل بضعة أشهر من وفاته- حين كلف رئيس الجمهورية علي خامنئي (المرشد الأعلى لاحقاً) -في خطاب وجهه إليه- بإجراء تعديلات على الدستور الذي كان قد تم إقراره عبر استفتاء عام في الثالث من ديسمبر كانون الأول ١٩٧٩، وقد قامت لجنة أطلق عليها (شوراي بازنگري قانون اساسي) بإعادة النظر في الدستور، وطُرحت التعديلات المقترحة، التي كرست التوجه الثيوقراطي في النظام السياسي الإيراني، ومنحت المرشد الأعلى سلطات مطلقة في إدارة دفة الحكم في البلاد، في استفتاء عام تزامن مع الانتخابات الرئاسية الخامسة في يوليو تموز من العام ١٩٨٩ بعد وفاة الخميني في الثالث من يونيو حزيران ١٩٨٩. انظر:

Bahman Baktiari, *Parliamentary Politics in Revolutionary Iran: The Institutionalization of Factional Politics* (Gainesville, FL: University of Florida Press, 1996), p. 179.

٣٦ كرين برينتن، *تسريح الثورة*، نقله عن الإنكليزية: سمير عبد الرحيم الجليبي (بيروت وأبو ظبي: دار الفارابي وهيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة)، الطبعة الأولى ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م) ص ٢٦٥-٢٧٣.

³⁷ Shahram Chubin, "Iran and the Persian Gulf States," in *The Iranian Revolution and the Muslim World*, ed., David Menashri (Boulder, Colorado: Westview Press, 1990), p. 82.

٣٨ انوشيروان احتشامي، سياست خارجي ايران در دوره سازندگي، ترجمه ابراهيم متقي، مركز اسناد انقلاب اسلامي، تهران، ١٣٧٨، ص ٩٥، وجعفر قامت، بررسي سياست خارجي جمهوري اسلامي ايران و اثرات آن در جذب سرمايه گذاري خارجي، *فصلنامه دانشنامه*، بهار ١٣٩٠، (٨٠ علوم سياسي)، ص ١٨٥-١٨٦.

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/6006313908009.pdf

³⁹ Scheherazade Daneshkhu, "Iran and the New World Order," in *The Gulf War and the New World Order*, eds. Tareq Y. Ismael and Jacqueline S. Ismael (Gainesville, FL: University Press of Florida, 1994), p. 295.

⁴⁰ Trita Parsi, op. cit., p. 132.

٤١ مجيد توسلي ركن آبادي ونيما رضايي، تأثير ساختار حزبي بر سياست خارجي اسراييل در قبال جمهوري اسلامي ايران، *فصلنامه تحقيقات سياسي و بين المللي*، شماره ٣، تابستان ١٣٨٩، ص ١٥٢: www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/27113890306.pdf

Trita Parsi, p. 155.

⁴² Houman A. Sadri, "Trends in the Foreign Policy of Revolutionary Iran," *Journal of Third World Studies*, Vol. 15, no. 1 (April 1998): www.mtholyoke.edu/acad/intrel/sadri.htm

⁴³ See Eva Patricia Rakel, "The Political Elite in the Islamic Republic of Iran: From Khomeini to Ahmadinejad", *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East*, Duke University Press, Vol. 29, No. 1, 2009, pp. 105-125.

⁴⁴ Stephen M. Walt, *Revolution and War*, p. 221.

٤٥ مهدي ذاكريان وجميل حسن پور، تأثير ايندولوژي برسياست خارجي جمهوري اسلامي ايران در مقايسه با جمهوري خلق چين، *فصلنامه مطالعات سياسي*؛ سال دوم، شماره ٦، زمستان ١٣٨٨، ص ٢٣-٢٥: www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/34313880602.pdf

من الراديكالية إلى البراغماتية: العلاقات الإيرانية السعودية خلال الولايتين الرئاسيتين لهاشمي
رفسنجاني ١٩٨٩-١٩٩٧

Katrine Barnekow Rasmussen, *The Foreign Policy of Iran: Ideology and Pragmatism in the Islamic Republic*, Danish Institute for International Studies, Copenhagen, March 2009, p. 2:

www.diis.dk/graphics/Publications/Briefs2009/DIIS_Brief_The_Foreign_Policy_of_Iran_Ideology_and_Pragmatism.pdf

٤٦ سيد داود آقايي وحسن احمديان، روابط جمهوري اسلامي ايران و عربستان سعودي؛ چالش هاي بنيادين و امكانات پيش رو، فصلنامه سياست؛ مجله دانشكده حقوق و علوم سياسي، دوره ٤٠، شماره ٣، پاييز ١٣٨٩، ص ١٧:

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/71613890301.pdf

Brandon Friedman, "Principles and Practice of Iran's Post Revolutionary Foreign Policy," Working Paper #6, The Yale Initiative for the Interdisciplinary Study of Antisemitism, 2010, pp. 1-16:

www.isgap.org/wp-content/uploads/2011/10/brandon-friedman-online-working-paper-july-20101.pdf

Shireen Hunter, op. cit., p. 73.⁴⁷

٤٨ امير محمد حاجي يوسفی وسميه بهمرد، چرایی مهاجرت نخبگان از ايران پس از پایان جنگ تحميلي، پژوهشنامه علوم سياسي، شماره ٤، پاييز ١٣٨٥، ص ٢٧-٦٧:

www.sid.ir/FA/VEWSSID/J_pdf/73513850402.pdf

⁴⁹ John Calabrese, *Revolutionary Horizons: Regional Foreign Policy in the Post-Khomeini Iran* (New York: St. Martin's Press, 1994), p. 20.

وعلى الرغم من العقوبات التجارية المطبقة في العام ١٩٨٠ من جانب الولايات المتحدة، والسوق الأوروبية المشتركة واليابان، فإن واردات إيران من الغرب قد زادت بمعدل ١٣.٥ في المئة خلال السنة المالية ١٩٨٠ - ١٩٨١. ولمزيد من المعلومات عن الشركاء التجاريين لإيران، انظر:

Iran - CIA - The World Fact Book

www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ir.html

⁵⁰ Jahangir Amuzegar, "Iran's Post-Revolution Planning: The Second Try," *Middle East Policy*, Vol. VIII. No. 1 (March 2001): p. 26.

⁵¹ Henner Fürtig, *Iran's Rivalry with Saudi Arabia Between the Gulf Wars* (Durham Middle East Monographs Series: ITHACA, 2002), p. 94.

٥٢ سيد جلال دهقانی فیروزآبادی، تحول گفتمانی در سياست خارجی جمهوری اسلامی ايران، مؤسسه ايران، تهران، ١٣٨٤، ص ١٣١-١٣٢.

⁵³ Henner Fürtig, pp. 94-95

٥٤ سيد مهدي حسيني متين، ساختار نظام بين الملل تک قطبي و تأثيران بر سياست خارجي (با نگاهی به نقش امريکا پس از جنگ سرد)، فصلنامه سياست؛ مجله دانشكده حقوق و علوم سياسي، دوره ٤١، شماره ٢، تابستان ١٣٩٠، ص ١١٦-١٢١:

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/77713900209.pdf

٥٥ مجموعه مقالات پنجمين سمينار خليج فارس ٢٨ - 29 آذر ماه 1373، مركز مطالعات خليج فارس؛ دفتر مطالعات سياسي و بين المللي، مؤسسه چاپ و انتشارات وزارت امور خارجه (تهران: ١٣٧٤)، ص ٤.

⁵⁶ Shireen Hunter, pp. 124-125.

٥٧ محمد صالح صدقيان، ايران - الولايات المتحدة: ثلاثون عاماً من الصمت والرفض والرغبة، جريدة الحياة، الجمعة، ٢٠/٢/٢٠٠٩، ومرتضي صفر هرندي، نگاه امريکا به آینده جناح بندي در

ايران (فصل پنجم)، روزنامه كيهان، شماره ٢٠١٩٥، يكشنبه، ١٠ ارديبهشت ١٣٩١/٢٩ آوريل ٢٠١٢: www.kayhannews.ir/910210/8.htm

وفاطمه نظري، مروري بر ماجرای مك فارلين از ابتدا تا انتها/١، واقعييت ماجرای معامله گروگان-اسلحه / چه كسي با مك فارلين مذاكره كرد؟، سايت رجانيز، شنبه، ٣١ ارديبهشت ١٣٩٠/٢١ مه ٢٠١١: www.rajanews.com/detail.asp?lang_id=&id=89820

⁵⁸ Mehdi Moslem, *Factional Politics in Post-Khomeini Iran* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2002), p. 38-39.

٥٩ كان من بين الشخصيات الرئيسة المعارضة للإصلاح علي أكبر محتشمي پور، وزير الداخلية الإيراني ما بين عامي ١٩٨٦-١٩٨٩، والذي تمت إقالته بعد وفاة الخميني، بعد أن أطاح به رفسنجاني من منصبه. وقد قاوم محتشمي جهود رفسنجاني الإصلاحية، بما في ذلك سعيه لتحسين العلاقات مع العربية السعودية. ومع أوائل التسعينيات خسر نفوذه على الفصائل اللبنانية الراديكالية مثل حزب الله، الذين كانوا حلفاءه في الثمانينيات. وقد تلاشت قدرته على التأثير على وضع الرهائن الغربيين في لبنان خلال فترة رئاسة رفسنجاني مع تغير بيئة السياسة اللبنانية، التي هيأت في نهاية المطاف حزب الله للتجاوب مع التوجهات الواقعية السائدة. انظر:

Nassif Hitti, "Lebanon in Iran's Foreign Policy: Opportunities and Constraints," in *Iran and the Modern World*, ed., Hooshang Amirahmadi and Nader Entessar (New York: St. Martin's Press, 1993), p.188 and Magnus Ranstorp, *Hizb'allah in Lebanon: The Politics of the Western Hostage Crisis* (New York: St Martins Press, 1997), p. 104.

٦٠ مصطفى اللباد، الانتخابات البرلمانية والاستقطاب السياسي في إيران، السياسة الدولية، إبريل سنة ٢٠٠٠، ص ١-٤:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=219803&eid=2234>

٦١ بهمن نعيمي ارفع، مباني رقتاري شوراي همكاري خليج فارس در قبال جمهوري اسلامي ايران (تهران: دفتر مطالعات سياسي و بين الملل، وزارت امور خارجه، ١٣٧٠)، ص ١٣٢.

⁶² Shireen Hunter, p. 130.

٦٣ بهمن نعيمي ارفع، ص ١٣٧.

٦٤ قامت إيران، في أوائل الثمانينيات، بدعم حزب الدعوة الشيعي العراقي (في عملياته في الكويت)، والتي كان من بينها سلسلة هجمات طالت أهدافا كويتية وغربية بالغة الأهمية في العام ١٩٨٣، ومحاولة اغتيال أمير البلاد - لم يحالفها النجاح - في الخامس والعشرين من مايو أيار من العام ١٩٨٥، إلى غير ذلك من عمليات الاغتيال والتفجيرات. انظر: كينيث كاتزمان، "التهديد السياسي والعسكري الإيراني"، في *ايران والخليج: البحث عن الاستقرار*، تحرير: جمال سند السويدي (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٦)، ص ٢٧٣-٢٩٤.

⁶⁵ See Eric Hooglund, "Iranian Views of the Arab-Israeli Conflict," *Journal of Palestine Studies* 25, no.1 (Autumn 1995), pp. 86-95.

٦٦ خبرگزاری جمهوری اسلامی (ايرنا)، دوشنبه، ٢١ اسفند ١٣٦٨/١٢ مارس ١٩٩٠.

⁶⁷ *Middle East International* (February 16, 1990), p. 13.

٦٨ لم يقف مشهد تهمة إيران عند حدود الخليج العربي، فقد وصل إلى ذروته في الثمانينيات، حيث كان تحسّن العلاقات بين الرياض ودمشق الذي مر بفترة ذهبية مع وصول حافظ الأسد (١٩٧٠-٢٠٠٠) إلى الحكم، وانفتاحه علي السعوديين الذين قدموا من جهتهم الكثير من الدعم، وساندوا سوريا في الأوقات الصعبة التي مرت بها في الثمانينيات عندما شهد اقتصاد البلاد تقلبات وضائقة خانقة، ودخل في نفق مظلم، وبات أشبه باقتصاد كوبا المدقع (انكمش حجم الاقتصاد السوري من ١٧.٥

من الراديكالية إلى البراغماتية: العلاقات الإيرانية السعودية خلال الولايتين الرئاسيتين لهاشمي
رفسنجاني ١٩٨٩-١٩٩٧

مليار دولار في عام ١٩٨٣ إلى ١٠ مليار دولار في عام ١٩٨٩)، وكان من أسباب الأزمة الحصار الاقتصادي والسياسي الذي طوّقت الولايات المتحدة الأميركية به سوريا، دولياً وإقليمياً، ومد السعوديون يد العون للأسد أمام عدة أزمات اقتصادية عبر دعم العملة السورية أو ضخ كميات كبيرة من العملات الصعبة في جسد الاقتصاد السوري، وتحديدًا في العام ١٩٨٥ عندما وصل الاقتصاد السوري إلى مرحلة ذروة تأزمه. كان هذا التحسن في العلاقات السعودية السورية ينطوي على إمكانية تعميق عزلة إيران، في ضوء احتمالية أن تفقد إيران حليفها العربي الوحيد، هذا علاوة على واقع مناصبتها العداء لمصر (القطب الكبير في المعادلة العربية)، وقد كان من الممكن أن تتطور العلاقة السعودية السورية المصرية إلى تحالف ثلاثي موالٍ للغرب. انظر: محمد عجلائي، أسرار العلاقات السورية - السعودية على ضوء انشقاق خدام الأخير، جريدة القدس العربي، الاثنين، ٣٠ يناير ٢٠٠٦ / ٣٠ ذو الحجة ١٤٢٦، وموقع عكس السير الإخباري، وزير الاقتصاد السوري الأسبق بيروي قصة أزمة الثمانينات، الأحد، ٣٠ تشرين الأول أكتوبر ٢٠١١:

www.aksalser.com/?page=view_news&id=a2c04a298eb116fee8b12cf607f4654&ar=11127867

٦٩ شهروز ابراهيمي، بررسي و اسازانه نقش ايدنولوژي در سياست خارجي ايران و بيوند آن با واقع گرايي و آرمان گرايي، فصلنامه بين المللي روابط خارجي، سال اول، شماره چهارم، زمستان ١٣٨٨، ص ١١٥-١٣٨:

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/30813880405.pdf

٧٠ الدكتور محمد السعيد عبد المؤمن، إيران والسعودية، علامة استفهام! مختارات إيرانية، عدد شهر يوليو ٢٠٠٨:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=655768&eid=929>

وحسين صادقي وحسن احمديان، عربستان سعودي؛ از هژموني نفتي تا رهبري منطقه اي، فصلنامه بين المللي روابط خارجي، سال دوم، شماره سوم، پایيز ١٣٨٩، ص ١٣٧-١٧٠:

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/30813890705.pdf

٧١ خبرگزاری جمهوری اسلامی (ایرنا)، چهارشنبه، ٢٩ شهریور ١٣٦٨ / ٢٠ سپتامبر ١٩٨٩.
٧٢ خبرگزاری جمهوری اسلامی (ایرنا)، پنجشنبه، ٢٨ اردیبهشت ١٣٦٨ / ١٨ مه ١٩٨٩.
٧٣ تمت هذه العملية يوم الاثنين السابع من ذي الحجة من العام ١٤٠٩ الموافق العاشر من يوليو تموز من العام ١٩٨٩، حيث جرى تنفيذ انفجارين بالقرب من الحرم المكي. وقد اتهم بالضلوع في القيام بالعملية ستة عشر حاجاً كويتياً، وقد تمت محاكمتهم دون ضمانات حقوقية تقريباً. وتم تنفيذ حكم الإعدام بحقهم في الحادي والعشرين من سبتمبر أيلول من العام ١٩٨٩. وبحسب السلطات السعودية فإن المحكومين كانوا على اتصال برجل الدين الشيعي الكويتي محمد المهري، الذي كلفهم بتنفيذ العملية. وقد أمدهم دبلوماسيون إيرانيون في السفارة الإيرانية في الكويت بالمتفجرات التي استخدمت في عملية التفجير. وقد نفت وزارة الخارجية الإيرانية. في حينه - أن يكون لإيران دور في عملية التفجيرات. واستنكر خامنئي حكم الإعدام، كما شجبه كروبي رئيس مجلس الشورى الإيراني في ذلك الحين. وقامت حركة "الجهاد الإسلامي" اللبنانية بمحاولة لتصفية دبلوماسي سعودي في أنقرة، وقد أعلنت الحركة أن الدافع وراء عمليتها هو الانتقام للكويتيين الذين جرى بحقهم تنفيذ حكم الإعدام. ومما يذكر في هذا الصدد أن الأمن السعودي كان قد أعلن في العام ١٩٨٦ عن اكتشافه كمية ضخمة من مواد عالية التفجير بحوزة الحجاج الإيرانيين. وكانت جريدة الزمان العراقية قد نشرت حديثاً مطولاً زعمت أنها أجرت مع حسن أحمد الخميني (حفيد الخميني) ذكر فيه أنه في ضوء قرار إيراني - جرى التكتف عليه - للتمهيد لإنهاء الحرب العراقية - الإيرانية، تم التخطيط لجملة أحداث لشغل الرأي العام في المنطقة عن مسألة الحرب، حيث قامت جهات في إيران في العام ١٩٨٦ بالتخطيط

لتفجيرات في مكة المكرمة، وقد تم اكتشاف المتفجرات قبل دخولها الأراضي السعودية. أما العام ١٩٨٧ فكان على موعد مع مصادمات مؤسفة بين الحجاج الإيرانيين والأمن السعودي فيما عرف بأحداث مكة ١٩٨٧. انظر: جريدة الجزيرة السعودية، السبت، ١٢ يوليو ١٩٨٩/٨ ذي الحجة ١٤٠٩، وجريدة الزمان العراقية، العدد ١٦٢٣، الثلاثاء، ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٣/٣ شعبان ١٤٢٤، وإبراهيم الهطلاني، الشيعة السعوديون: قراءة تاريخية وسياسية (لبنان، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى ٢٠٠٩)، ص ٢٢٢. وبيام دفتر مقام معظم رهبري به مناسبت انفجار بمب در مكة ٢٠ تير ١١/١٣٦٨ جولای ١٩٨٩

www.leader.ir/langs/fa/index.php?p=contentShow&id=104

وحسن خاكرند، نگاهی به وضعیت اجتماعی - سیاسی شیعیان کویت، ماهنامه فرهنگ و هنر؛ چشم انداز ارتباطات فرهنگی، اسفند ١٣٨٤ - شماره ٢١، ص ٦٠-٥٤

www.noormags.com/view/fa/articlepage/378625

⁷⁴ Alan Munro, *Arab Storm: Politics And Diplomacy Behind the Gulf War* (London: I.B.. Tauris, 2006), p. 148.

٧٥ خبرگزاری جمهوری اسلامی (ایرنا)، دوشنبه، ٣ مهر ١٣٦٨/٢٥ سپتامبر ١٩٨٩.

Daniel Pipes, *The Hidden Hand: Middle East Fears of Conspiracy* (New York: St. Martin's Press, 1996), p. 272.

⁷⁶ *Tehran Times*, Friday, October 20, 1989.

⁷⁷ *Tehran Times*, Sunday, December 10, 1989

٧٨ خبرگزاری جمهوری اسلامی (ایرنا)، دوشنبه، ٢٣ آبان ١٣٦٨/١٤ نوامبر ١٩٨٩؛ ودوشنبه، ٢٧ آذر ١٣٦٨/١٨ دسامبر ١٩٨٩.

٧٩ *مجلة المحلة اللندنية، الخميس، ٢٨ ديسمبر كانون الأول ١٩٨٩/٣٠ جمادى الأولى ١٤١٠، ص ١*. وسيد رضا موسوي، اولويت سياست خارجي ايران در دوره سازندگی، فصلنامه رهبري، مركز تحقیقات استراتژیک مجمع تشخیص مصلحت نظام، شماره چهل و هفتم، تابستان ١٣٨٧، ص ٧٩

تا ٩٦: www.ensani.ir/storage/Files/20110103141936-841.pdf

Anoushiravan Ehteshami, *After Khomeini: The Iranian Second Republic* (London and New York: Routledge, 1995), p. 138.

٨٠ يقول الخميني في خطابه بمناسبة مرور عام على حادثة قتل الحجاج الإيرانيين في مكة عام ١٩٨٧: سنشفي صدورنا بالثأر من أميركا وآل سعود، وسنملاً قلوبهم حسرة وكمداء، وسيكون دخولنا إلى المسجد الحرام في احتفال بانتصار الحق على الباطل، واسترداد الكعبة من قبضة من هم غير جديرين بسادتها. انظر: خميني: *پیام استقامت: پیام حضرت امام خمینی ذی الحجه ١٤٠٨ هـ/ تیرماه ١٣٦٧ ش* (تهران: وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامی، ط ١، ١٣٦٧ ش)، ص ١-٣٢،

John Calabrese, *Revolutionary Horizons: Regional Foreign Policy in Post-Khomeini Iran* (New York: St. Martin's Press, 1994), p. 52.

⁸¹ Jacob Goldberg, "Saudi Arabia and the Iranian Revolution: The Religious Dimension," in *The Iranian Revolution and the Muslim World*, ed., David Menashri (Boulder, Colorado: Westview Press, 1990), p. 167. .

⁸² Shahram Chubin, "Iran and the Persian Gulf States," in *The Iranian Revolution and the Muslim World*, ed., David Menashri (Boulder, Colorado: Westview Press, 1990), p. 82-83.

٨٣ انظر: حسين حافظ وهيب العكيلي، عقلانية السياسة الإيرانية في التعامل مع تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق، *مختارات إيرانية*، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ٥٧، إبريل ٢٠٠٥

من الراديكالية إلى البراغماتية: العلاقات الإيرانية السعودية خلال الولايتين الرئاسيتين لهاشمي
رفسنجاني ۱۹۸۹-۱۹۹۷

<http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/C2RN95.HTM>

James Devine, *Accommodation Within Middle Eastern Strategic Rivalries: Iranian Policy towards Saudi Arabia 1988 to 2005*. Ph.D. dissertation, McGill University, 2009, p. 215.

⁸⁴ Jalil Roshandel, "Evolution of the Decision-Making Process in Iranian Foreign Policy: 1979-1999," in *Twenty Years of Islamic Revolution: Political and Social Transformation in Iran since 1979*, ed., Eric Hooglund (New York: Syracuse University Press, 2002), p. 130.

۸۵ مراد کاویانی راد وچمران بویه، جایگاه مفهوم فضاي حياتي در شکل گیری سياست خارجي عراق، فصلنامه ژئوپوليتيک، سال هشتم، شماره اول، بهار ۱۳۹۱، ص ۱۲۶-۱۲۷:

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/73613912504.pdf

۸۶ كان القرار رقم ۵۹۸ الصادر في العشرين من يونيو حزيران من العام ۱۹۸۷ يدعو، في جملة أمور، إلى الإفراج الفوري عن جميع أسرى الحرب، والوساطة من أجل التوصل إلى حل شامل للصراع، وإجراء تقييم لخسائر الحرب بمعرفة الأمم المتحدة. كما كان يدعو أيضا إلى التزام أقصى درجات ضبط النفس من جانب الأطراف الأخرى لتجنب انتشار الصراع.

⁸⁷ Dilip Hiro, *Neighbors, Not Friends: Iraq and Iran after the Gulf Wars*, p. 30.

۸۸ سيد حسين موسوي، فرجام آزمون جديد عربستان سعودي در تعامل با ايران، مركز پژوهش های علمی ومطالعات استراتژيک خاورميانه، ۱۳۹۰/۱۲/۸ هـ. ش:

<http://fa.merc.ir/default.aspx?tabid=127&ArticleId=1552>

Henner Fürtig, *The Conflict in Iraq and its Consequences on the Gulf in Proceedings of the International Conference on NATO and the Broader Middle East; The Role of Parliamentarians*, Doha, Qatar, 26-27 November 2005:

www.qatarconferences.org/Nato/news2.html

۸۹ محمد المشاط، كنت سفيراً للعراق في واشنطن: حكايتي مع صدام في غزو الكويت (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ۲۰۰۸) ص ۱۰۶، وبيار سالينجر وأريك لوران، المفكرة الخفية لحرب الخليج، رؤية مُطَّلِع على العَدِّ العكسي للأزمة (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى ۱۹۹۱) ص ۶۹-۸۸.

۹۰ بوب ودوررد، القادة؛ أسرار ما قبل وبعد أزمة الخليج، ترجمة عمار جولاق ومحمود العابد، ومراجعة علي رمان (بيروت: دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع، ۱۹۹۱) ص ۵ وما بعدها، ويعيب الكتاب بالأساس أنه يعبر عن وجهة النظر الأميركية مما يفقده الحيادة المرتجاة، وإن ظل مصدرا مفيدا شينا ما في التعرف على أجواء المرحلة التاريخية. وكذا انظر: حامد صادقي، جنك نرم در عمليات سپر صحرا، پایگاه افسران جنگ نرم، ۱۳۹۰/۱۲/۲ هـ. ش

www.iran1414.ir/index.php/content-a/yaddasht1035556214/6134-2012-02-21-21-02-26

⁹¹ Raymond Hinnebusch and Anoushiravan Ehteshami, *The Foreign Policies of Middle East States* (Boulder/London: Lynne Rienner Publishers, 2002), p. 351.

۹۲ محسن موسوي زاده، نقش رهبری در مدیریت بحران جنگ خلیج فارس، پایگاه برهان، بدون تاریخ انتشار:

<http://borhan.ir/NSite/FullStory/News/?Id=4118>

۹۳ یراجع بتوسع: دوازده نامه: متن نامه های مبادله شده بین روسای جمهوری اسلامی ایران و جمهوری عراق در سال ۱۳۶۹، دفتر نشر معارف انقلاب، ۱۳۸۶ ش، ونامه صدام به آقای

رفسنجانی در ۲۳ مرداد ۱۳۶۹ برابر ۱۴ اوت ۱۹۹۰، پایگاه تبیان، یکشنبه، ۲۶ اسفند ۱۷/۱۳۸۸ مارس ۲۰۱۰:

www.tebyan.net/newindex.aspx?pid=17257&threadID=190583&forumID=721

Efraim Karsh and Inari Rautsi, *Saddam Hussein: A Political Biography* (London: Brassey's, 1991), 226.

۹۴ أشرف محمد كشك، العلاقات الكويتية- الإيرانية؛ رؤية تحليلية، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد السادس، يناير ۲۰۰۱:

<http://acpss.ahram.org.eg/DE/Ahram/2001/1/1/C2RN11.HTM>

وخالد الزيد، علاقات تاريخية بين الكويت وإيران، وكالة الأنباء الكويتية "كونا"، ۱۱ يناير ۲۰۰۳:

www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=1311163&language=ar

واطلاعات، يكشنبه ۱۸ شهريور ۱۳۶۹ مطابق با ۹ سپتامبر ۱۹۹۰، ص ۳،

Reza Ekhtiari Amiri and Ku Hasnita Binti Ku Samsu, Role of Political Elites in Iran-Saudi Economic Cooperation, *International Journal of Humanities and Social Science*, Vol. 1 No.12, September 2011, p. 109.

۹۵/اطلاعات، يكشنبه ۲۰ مرداد ۱۳۶۹/۱۱ اوت ۱۹۹۰، ص ۳.

۹۶ محمد السيد سليم، "الرؤية السعودية لأمن الخليج"، في أمن الخليج العربي؛ دراسة في الإدراك والسياسات، تحرير: عبد المنعم المشاط (القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ۱۹۹۴)، ص ۵-۳، محمد السيد سليم، الوطن العربي وموازن القوى الإقليمية، السياسة الدولية، العدد ۱۷۹، يناير ۲۰۱۰:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96259&eid=306>

۹۷ عبد العزيز شحادة المنصور، أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق؛ دراسة في صراع الرؤى والمشروعات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد ۲۵ - العدد الأول- ۲۰۰۹، ص ۱۰، ورضا سيمير، دبلوماسي إيران وتحولات تازة منطقته اي در خليج فارس؛ تبديل تهديد ها به فرصتها، ماهنامه اطلاعات سياسي - اقتصادي، سال نوزدهم، شماره ۷-۸ (پياپي ۲۱۲)، فروردين و ارديبهشت ۱۳۸۴، ص ۲۳ وما بعدها.

۹۸ بهمن نعيمي ارفع، ص ۱۴۳.

۹۹ كان آية الله صادق خلخالي، رئيس المحاكم الثورية الإيرانية (حاكم شرع)، وعلي أكبر محتشمي پور، وزير الداخلية الإيراني السابق، من أشد المدافعين عن دعم إيران للعراق خلال حرب الخليج الثانية. وقد فشلت أروهما شديدة التطرف في الحصول على الدعم بين الإيرانيين. انظر: حسن نافعة، ردود الفعل الدولية إزاء الغزو في العراق للكوييت (ندوة بحثية)؛ (الكوييت: سلسلة عالم المعرفة، العدد ۱۹۵، مارس ۱۹۹۵) ص ۵۲۲. وسختراني حمائتي محتشمي پور از صدام حسين در سال ۱۳۶۹:

www.youtube.com/watch?v=jVoGOWLvpPI

۱۰۰ ورغم أن معظم اللاجئين غادروا إيران بعد الحرب، إلا أنه ظل هناك بعض الشيعة العراقيين والأكراد في البلاد. انظر: محمد فياضي، مساله پناهندگان در ايران بعد از انقلاب اسلامي وهمكاري سازمانهاي بين المللي، پایان نامه کارشناسي ارشد رشته علوم سياسي، دانشگاه تهران دانشكده حقوق و علوم سياسي، شهريور ۱۳۸۱، ص ۹۱-۹۲

www.ensani.ir/storage/Files/20101213192617-729.pdf

Peter W. Galbraith, *Refugees from War in Iraq* (Washington, DC: Migration Policy Institute, No. 2, February 2003), pp. 3-12

www.migrationpolicy.org/pubs/MPIPolicyBriefIraq.pdf

¹⁰¹ Anoushiravan Ehteshami, *After Khomeini: The Iranian Second Republic* (London and New York: Routledge, 1995), p. 100-125.

¹⁰² Yahya M. Sadowski, *Scuds or Butter?: The Political Economy of Arms Control in the Middle East* (Washington DC: The Brookings Institution, 1993), p. 62.

¹⁰³ Nikki R. Keddie and Yann Richard, *Modern Iran: roots and results of revolution* (New Haven and London: Yale University Press, 2003), p. 264.

¹⁰⁴ Anoushiravan Ehteshami, *The politics of economic restructuring in post-Khomeini Iran*, (Durham, England: Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, 1995), p. 10.

۱۰۵ انظر: الهه كولايي وحسن شكوه، نقش تحولات اقتصادي و اجتماعي در سياست خارجي جمهوري اسلامي ايران (۱۳۷۶-۱۳۶۸)، فصلنامه سياست؛ مجله دانشکده حقوق و علوم سياسي، دوره ۴۱، شماره ۲، تابستان ۱۳۹۰، ص ۲۸۷-۳۰۷:

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/77713900206.pdf

۱۰۶ سيد محمد كاظم سجاديپور و اردشير نوريان، برنامه ريزي در سياست خارجي جمهوري اسلامي ايران: بررسي رابطه قدرت منطقه اي، اقتصاد و سياست خارجي بر اساس سند چشم انداز، فصلنامه راهبرد، سال نوزدهم، شماره ۵۶، پاييز ۱۳۸۹، ص ۶۰-۶۱:

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/25013895602.pdf

Jahangir Amuzegar, *Iran's economy under the Islamic Republic* (London, New York: I.B.Tauris, 1997), p. 317.

۱۰۷ انظر: سيروس فيضي، تعامل نفت و سياست خارجي در جمهوري اسلامي ايران: رهيافت تنش زدائي، فصلنامه بين المللي روابط خارجي، سال دوم، شماره پنجم، بهار ۱۳۸۹، ص ۱۰۹-۱۳۷:

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/30813890504.pdf

Anthony H. Cordesman, *Iran's Military Forces in Transition: Conventional Threats and Weapons of Mass Destruction* (Westport, Connecticut: Praeger Security International, 1999), p. 52.

¹⁰⁸ Shiva Pezeshki and Fereidun Fesharaki, "Iran's Petroleum Policy: Current Trends and Future Outlook," U.S. Department of Energy, December 1994, p. 2:

www.osti.gov/energycitations/servlets/purl/10106269-sI9HGy/webviewable/10106269.pdf

¹⁰⁹ David Menashri, op. cit., p. 244.

¹¹⁰ Kayhan Barzegar, Balance of Power in the Persian Gulf: An Iranian View, *Middle East Policy*, volume XVII, issue 3, Fall 2010, pp. 74-87:

<http://belfercenter.ksg.harvard.edu/files/Barzegar-Balance-of-Power-in-the-Persian-Gulf.pdf>

۱۱۱ انظر: عباس مصلي نژاد، تحولات الكويي سياست خارجي امريكا بعد از جنگ سرد، فصلنامه سياست؛ مجله دانشکده حقوق و علوم سياسي، دوره ۳۸، شماره ۱، بهار ۱۳۸۷، ص ۲۴۱-۲۵۶:

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/71613870110.pdf

Mahmoud Yazdan Fam, Persian Gulf Oil: US Challenges and Policies, *The Iranian Journal of International Affairs* Vol. XX, No.1:111-157, Winter 2007-08, pp. 111-157:

<http://dermfa.ir/pdf/Winter-2007-08-issue/Persian-Gulf-Oil-US-Challenges-and-Policies.pdf>

۱۱۲ علي اکبر باقري، خليج فارس امنيت منطقه اي و اهداف سياست خارجي جمهوري اسلامي ايران، مجله معرفت، نير ۱۳۸۶ - شماره ۱۱۵، ص ۱۱۳-۱۲۶:

www.persiangulfstudies.com/fa/index.asp?p=pages&ID=655

Eva Patricia Rakel, *The Iranian Political Elite: State and Society Relations, and Foreign Relations since the Islamic Revolution* (Amsterdam: University of Amsterdam, Faculty of Social and Behavioural Sciences, 2008), p. 159: <http://dare.uva.nl/document/104457>

¹¹³ Lubna Abid Ali, *Post-revolutionary Iran: foreign policy* (Lahore: Research Society of Pakistan, University of the Punjab, 2008), p. 73.

¹¹⁴ Efraim Karsh, *The Iran-Iraq war: impact and implications* (London: MacMillan Press, 1989), p. 128 and Terry Atlas, Iran Policy Shift May Be Casualty: Tehran Had Hinted At Thaw To U.S., *Chicago Tribune*, July 05, 1988: http://articles.chicagotribune.com/1988-07-05/news/8801120766_1_iran-air-flight-ali-akbar-hashemi-raftsanjani-officials-and-iranian-representatives

۱۱۵ عليرضا ازغندي، پوزيتيويسم شناخت مسلط بر سياست خارجي ج. ا. پژوهشنامه علوم سياسي، سال اول، شماره ۱، زمستان ۱۳۸۴، ص ۱۳۵:

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/73513840105.pdf

R. K. Ramazani, "Iran's Foreign Policy: Both North and South," *Middle East Journal*, 46, no.3 (summer 1992), pp. 393-412

۱۱۶ جلال درخشه و محمد جميري، انقلاب اسلامي ايران و تحول در حرکت شيعي عربستان سعودي، فصلنامه شيعه شناسي، سال نهم، شماره ۳۶، زمستان ۱۳۹۰، ص ۳۵-۷۰:

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/48913903602.pdf

¹¹⁷ Ariel Jahner, Saudi Arabia and Iran: The Struggle for Power and Influence in the Gulf, *International Affairs Review*, Volume XX, No. 3: Spring 2012, p. 42: www.iar-gwu.org/sites/default/files/articlepdfs/Saudi%20Arabia%20and%20Iran.pdf

۱۱۸ سيد محبي الدين ساجدي، ورشکستگي سياسي سعودي، اطلاعات، سه شنبه ۲۳ اسفند ۱۳۹۰/۱۳ مارس ۲۰/۲۰۱۲ ربيع الثاني ۱۴۳۳، سال نوزدهم، شماره ۴۱۵۳، ص ۲

www.ettelaat.com/etbarchive/2012/03/13/P2.pdf

¹¹⁹ V. Matthias Struwe, *The Policy of 'Critical Dialogue': An Analysis of European Human Rights Policy Towards Iran From 1992 to 1997*, Working Paper 60 (Durham: University of Durham, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, 1998), p. 17:

www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0CB4QFjAA&url=http%3A%2F%2Fcore.kmi.open.ac.uk%2Fdownload%2Fpdf%2F66859&ei=DnRxUNvTJqm-0QWqs4CwAg&usg=AFQjCNEIzTmuU34c3g1iSF589KGfb--qeQ&safe=active

۱۲۰ سيد محمد مهدي دزفولي، حکايت تب تندي که زود عرق کرد، فراموش خانه، وبلاگ شخصي سيد محمد مهدي دزفولي، شنبه، نهم بهمن ۱۳۸۹:

<http://webnevesht1.blogfa.com/post-314.aspx>

من الراديكالية إلى البراغماتية: العلاقات الإيرانية السعودية خلال الولايتين الرئاسيتين لهاشمي
رفسنجاني ١٩٨٩-١٩٩٧

United States Congress Senate Committee on Foreign Relations, *Iran: Security Threats and U.S. Policy* (Washington, D.C: U.S. Government Printing Office, 2004), p. 2: www.gpo.gov/fdsys/pkg/CHRG-108shrg92476/pdf/CHRG-108shrg92476.pdf

and Dan Balz, Gulf Oil Slick Spreads Rapidly, *The Washington Post*; January 27, 1991, p. A01: www.washingtonpost.com/wp-srv/inatl/longterm/fogofwar/archive/post012691.htm

¹²¹ James Devine, *Understanding Iranian Foreign Policy: Combining Ideological and Realist Explanations*, Paper presented at the International Studies Association Annual Conference 2011, Montreal, March 16-19, 2011, p. 14: http://citation.allacademic.com/meta/p_mla_apr_research_citation/5/0/2/5/4/pages502548/p502548-14.php

١٢٢ على سبيل المثال، دعا علي أكبر محتشمي وصادق خلخالي إلى أن تعلن إيران الحرب على الولايات المتحدة، ولكنهما نالا نقداً وتعنيفاً من جانب رفسنجاني. انظر: نقد جريان جيب بر دولت هاشمي، اصالت نداشت، گفتگو با عباس شادلو، سايت خبرآنلاين، ١٥ شهريور ١٣٨٩/٦ سبتمبر ٢٠١٠: www.khabaronline.ir/detail/90429

Said Amir Arjomand, "A Victory for the Pragmatists: The Islamic Fundamentalist Reaction in Iran," in *Islamic Fundamentalisms and the Gulf Crisis*, ed., James Piscatori (Chicago: American Academy of Arts and Sciences, 1991), p. 62.

١٢٣ يذهب بعض الباحثين إلى أن تصريحات خامنئي كانت نوعاً من التكتيك السياسي؛ حاول به أن يعزز مصداقيته السياسية، ويتصدى لمزايدة اليمين الثوري المتشدد على ولاءاته الإسلامية. انظر:

Kaveh L. Afrasiabi, *After Khomeini: New Directions in Iran's Foreign Policy*, (Oxford: Westview Press, 1994), p. 82.

¹²⁴ IBP USA Staff, *Int'l Business Publications, Iran Foreign Policy and Government Guide* (Washington DC: Global Investment and Business Center, Inc, 2001), p.136.

¹²⁵ Adam Tarock, *Iran 's Foreign Policy Since 1990: Pragmatism Supersedes Islamic Ideology* (Commack, New York: Nova Science Publishers, Inc., 1999), p. 22.

١٢٦ على ما يبدو فإن المفاوضات قد تمت بوساطة السوريين، الذين كانوا على اتصال بالسعوديين والإيرانيين على حد سواء في الأيام التي سبقت اللقاء مباشرة. انظر:

Aftab Kamal Pasha, *The Gulf in turmoil: a global response* (New Delhi: Lancers Books, 1992), p. 85-86.

¹²⁷ Christin Marschall, *Iran's Persian Gulf Policy: From Khomeini to Khatami* (London; New York: Routledge Curzon, 2003), pp. 102-103.

١٢٨ خبرگزاری جمهوری اسلامی (ایرنا)، سه شنبه ١٨ بهمن ١٣٦٧/٧ فوریه ١٩٨٩.
١٢٩ الله كرم مشتاقی، شورای همكاری خليج فارس و روابط آنها با جمهوری اسلامی ايران (قسمت اول)، پایگاه اطلاع رسانی جهان اسلام، مؤسسه مطالعات اندیشه سازان نور، ٢٤ اردیبهشت ١٣٩٠:

www.asnoor.ir/Public/Articles/ViewArticles.aspx?Code=194009

Steven A. Yetiv, *The Absence of Grand Strategy. The United States in the Persian Gulf, 1972–2005* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2008), p. 214.

¹³⁰ Scheherazade Daneshkhu, "Iran and the New World Order," in *The Gulf War and the New World Order*, eds. Tareq Y. Ismael and Jacqueline S. Ismael (Gainesville, FL: University Press of Florida, 1994), p. 306.

¹³¹ *Country Report: Saudi Arabia*, No. 3, 1991 (London: The Economist Intelligence Unit), p. 3.

۱۳۲ محمد سالم أحمد الكواز، العلاقات الإيرانية-السعودية ۱۹۷۹-۲۰۰۱؛ دراسة سياسية، مجلة دراسات إقليمية - مركز الدراسات الإقليمية - جامعة الموصل - العراق السنة (۳۴) العدد (۶۷) يناير (كانون الثاني) ۲۰۰۷، ص ۲۵۷-۳۱۶، وسيد حسين حسيني، بازخوانی روابط ومناسبات ایران و عربستان، ۱ اسفند ۱۳۸۶:

www.bashgah.net/fa/content/show/15915

۱۳۳ اعظم نره ای، تاثیر سیاست تنش زدائی بر روابط ایران و عربستان در دهه ۱۳۷۰، ۱۳۹۰/۱۲/۱۹ هـ. ش: <http://ghezlar.persianblog.ir/post/18>

Steven A. Yetiv, *America and the Persian Gulf: The Third Party Dimension in World Politics* (Westport, Conn: Praeger, 1995), p. 112 and Dilip Hiro, *Neighbors, Not Friends: Iraq and Iran after the Gulf Wars*, p. 195.

^{۱۳۴} طاهره ترابی، تنش زدایی نامتوازن در سیاست خارجی ایران ۸۸-۱۳۶۷، فصلنامه ژئوپلیتیک، سال ششم، شماره سوم، پاییز ۱۳۸۹، ص ۱۰۸-۱۰۹:

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/73613891904.pdf

¹³⁵ Reza Ekhtiari Amiri and Ku Hasnita Binti Ku Samsu, Economic Necessities and Iranian-Saudi Cooperation within OPEC, *Australian Journal of Basic and Applied Sciences*, 5(8): 171-181, 2011, p. 172.

۱۳۶ انظر: محمد باقر حشمت زاده، پنجاه سال اوپک و سیاست، فصلنامه راهبرد، مرکز تحقیقات استراتژیک، پاییز ۱۳۹۰ - شماره ۶۰، از ۱۱۳ تا ۱۴۰:

www.ensani.ir/storage/Files/20120504180515-9058-31.pdf

۱۳۷ محمود واعظی، رویکرد امنیتی ایران در محیط بیرونی، سایت دیپلماسی ایران، ۱۷ فروردین ۱۳۸۷ هـ. ش:

www.irdiplomacy.ir/fa/page/11176/%D8%B1%D9%88%DB%8C%DA%A9%D8%B1%D8%AF+%D8%A7%D9%85%D9%86%DB%8C%D8%AA%DB%8C+%D8%A7%DB%8C%D8%B1%D8%A7%D9%86+%D8%AF%D8%B1+%D9%85%D8%AD%DB%8C%D8%B7+%D9%BE%DB%8C%D8%B1%D8%A7%D9%85%D9%88%D9%86%DB%8C.html

Reza Ekhtiari Amiri and Ku Hasnita Binti Ku Samsu, Security Cooperation of Iran and Saudi Arabia, *International Journal of Business and Social Science*, Vol. 2 No. 16; September 2011, pp. 246-247.

۱۳۸ دبلیو اندرو تریل، رقابت عربستان و ایران و آینده امنیت خاورمیانه، مترجم: گروه ترجمه، مؤسسه مطالعات راهبردی (وابسته به دانشکده جنگ ارتش آمریکا)، دسامبر ۲۰۱۱

www.khabaryaab.com/News/634261/%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%88%D8%A2%DB%8C%D8%A7%DB%8C%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%88%D8%A2%DB%8C%D9%86%D8%AF%D9%87%D8%A7%D9%85%D9%86%DB%8C%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D9%88%D8%B1%D9%85%DB%8C%D8%A7%D9%86%D9%87%28%D8%AA%D8%B1%D8%AC%D9%85%D9%87%29.htm

من الراديكالية إلى البراغماتية: العلاقات الإيرانية السعودية خلال الولايتين الرئاسيتين لهاشمي
رفسنجاني ۱۹۸۹-۱۹۹۷

وفرهاد دلیری، سیاست خارجی جمهوری اسلامی ایران در قبال کشورهای منطقه، پایگاه
تخصصی سیاست بین الملل "اینپا": <http://political.ir/post-1000.aspx>
۱۳۹ مجله تدبیر، خرداد ۱۳۷۰ - شماره ۱۲، ص ۴۰-۴۱:

www.noormags.com/view/fa/articlepage/16110/40/text

Hooshang Amirahmadi, Iranian Economic Reconstruction Plan and Prospects for Its
Success," in *Reconstruction and Regional Diplomacy in the Persian Gulf*, ed.,
Hooshang Amirahmadi and Nader Entessar (London: Routledge, 1992), p. 102 and
Jerrold D. Green, "Political Reform and Regime Stability in the Post-War Gulf," in
Studies in Conflict and Terrorism, Vol. 16, No. 1 (January-March 1993), pp. 9-23.

۱۴۰ توماس ماتیر، الجزر الثلاث المحتلة لدولة الإمارات العربية المتحدة؛ طناب الكبرى و طناب
الصغرى وأبو موسى (أبو ظبي): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى
(۲۰۰۵)، ص ۳۹۹، وطالب ابراهيمی، تنش زدايي در سياست خارجي ايران (دولت-های آفایان
هاشمی ۷۶-۶۸ وخاتمی ۸۴-۷۶)، ۱۴/۲/۱۳۸۸ هـ. ش:

www.politicss.blogfa.com/post-50.aspx

Mordechai Abir, *Saudi Arabia: Government, Society and the Gulf Crisis* (London:
Routledge 1993), p. 211.

¹⁴¹ James Devine, "Understanding Iranian Foreign Policy: Combining Ideological
and Realist Explanations", p. 5:

http://citation.allacademic.com/meta/p_mla_apa_research_citation/5/0/2/5/4/pages502548/p502548-1.php

۱۴۲ انظر: چگونگی مراسم حج ۷۲ از زبان سرپرست حجاج ایرانی - گفتگو با حجت الاسلام
والمسلمین محمد محمدی ری شهبی نماینده ولی فقیه و سرپرست حجاج ایرانی، فصلنامه میقات
حج، سال اول شماره چهارم تابستان ۱۳۷۲، ص ۲۰۱-۲۰۸:

<http://hajj.ir/hadjwebui/library/wfViewBookPage.aspx?bookId=818>

¹⁴³ See Reza Ekhtiari Amiri, Ku Hasnita Binti Ku Samsu and Hassan Gholipour
Fereidouni, The Hajj and Iran's Foreign Policy towards Saudi Arabia, *Journal of
Asian and African Studies*, December 2011 vol. 46 no. 6, pp. 678-690.

۱۴۴ فی العام ۱۹۹۳، نظم الحجاج الإيرانيون أعمال شغب، بثها التلفزيون الإيراني فی العالم
العربی. وردا علی ذلك، قام السعوديون بطرد أمير بعثة الحج الإيرانية حجة الإسلام محمد محمدی
ریشهري. ولسوء الحظ فقد كان الملك فهد قد وافق علی رفع حصة إيران من الحجاج إلى مئة
وعشرين ألف حاج، قبل وقت قصير من أعمال الشغب. انظر: حسین کامفر، حج گزاري در سال
های آغازین انقلاب، ۱۳۹۱/۴/۱۷ هـ. ش:

<http://11023marand.blogfa.com/post-58.aspx>

Martin Kramer, "Khomeini's Messengers in Mecca," in Martin Kramer, *Arab
Awakening and Islamic Revival* (New Brunswick, NJ: Transaction, 1996), pp. 161-
187.

¹⁴⁵ Kashif Mumtaz, *Changing patterns of Iran-GCC relations*, The Institute of
Strategic Studies, Islamabad, Winter 2005 Number 4:

www.issi.org.pk/old-site/ss_Detail.php?dataId=366

۱۴۶ انظر: علي اكبر باقري، خليج فارس؛ امنيت منطقه اي و اهداف سياست خارجي جمهوري اسلامي ايران، ماهنامه معرفت، سال شانزدهم، شماره ۴ (پياپي ۱۱۵)، تير ۱۳۸۶، ص ۱۱۳-۱۲۶: <http://marifat.nashriyat.ir/node/329>

Nikola B. Schahgaldian, *Iran and the Postwar Security in the Persian Gulf*, (Cameron Station, VA: National Defense Research Institute, 26 July 1994), pp. 1-35: www.dtic.mil/dtic/tr/fulltext/u2/a282391.pdf

۱۴۷ فاطمه هاشمي، امنيت پايدار در خليج فارس: موانع و سازوكارها، فصلنامه ژئوپوليتيك، سال هفتم، شماره ۱ (پياپي ۲۱)، بهار ۱۳۹۰، ص ۱۵۲-۱۵۳:

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/73613902102.pdf

۱۴۸ انظر: محمد مهدي نصوحيان، موانع همگرایی و ثبات در منطقه خليج فارس، فصلنامه ره آورد سياسي، شماره ۱۷، پاييز ۱۳۸۶، ص ۱۴۳-۱۶۲:

www.ensani.ir/storage/Files/20120329103343-2076-7.pdf

ورضا شكري، موانع شكل گيري امنيت دسته جمعی در خليج فارس، پارسى بلاگ، ۵ آبان ۱۳۸۶/۲۷ اکتبر ۲۰۰۷:

<http://rezashokri.parsiblog.com/Archive/%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%B9+%D8%B4%D9%83%D9%84+%DA%AF%D9%8A%D8%B1%D9%8A+%D8%A7%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%AA++3/>

Mohsen M. Milani, "Iran's Persian Gulf Policy in the Post-Saddam Era," in *Contemporary Iran: Economy, Society and Politics*, ed. Ali Gheissari (Oxford; New York: Oxford University Press, 2009), p. 355.

۱۴۹ عصام عبد الشافي، الأزمة العراقية ومستقبل العلاقات الإيرانية - الأمريكية، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (۳۳)، إبريل (۲۰۰۳):

<http://acpss.ahram.org.eg/DE/Ahram/2001/1/1/C2RN18.HTM>

۱۵۰ جريدة الشرق الأوسط اللندنية، الاثنين ۱ يونيو ۱۹۹۲/۳۰ ذو القعدة ۱۴۱۲هـ، ص ۳.
۱۵۱ محمود واعظي، رویکردهای سیاسی؛ امنیتی آمریکا در خاورمیانه، فصلنامه سياست خارجي، سال بيست و سوم، شماره ۳، پاييز ۱۳۸۸، ص ۷۰۳-۷۲۸، وحמיד رضا کاظمی، شوراي همکاري خليج فارس و برنامه هسته اي ايران، پایگاه تخصصي سياست بين الملل "اينپا":

<http://political.ir/post-924.aspx>

Richard D. Sokolsky, ed., *The United States and the Persian Gulf: Reshaping Security Strategy for the Post-Containment Era* (Washington, DC: National Defense University Press, 2003), Preface, p. ix.

¹⁵² Evan Campbell and Steve A. Yetiv, Realpolitik and Religion: The Twin Sources of Saudi Arabia's Foreign Policy. in Jack Covarrubias and Tom Lansford (eds.), *Strategic Interests in the Middle East: Opposition and Support for US Foreign Policy* (Aldershot: Ashgate Publishing, October 2007), p. 149.

¹⁵³ Peter W. Wilson and Douglas F. Graham, *Saudi Arabia: The Coming Storm* (Armonk NY: M. E. Sharpe, 1994), p. 118.

¹⁵⁴ Gulshan Dietl, "Iran in the Emerging Greater Middle East," in *Oil and Water: Cooperative Security in the Persian Gulf*, ed., Bjørn Møller (London: I.B. Tauris, 2001), p. 72.

۱۵۵ علی جنتی، ریشه های بحران در روابط ایران و عربستان، سایت دیپلماسی ایران، دوشنبه ۲۹ خرداد ۱۳۹۱:

من الراديكالية إلى البراغماتية: العلاقات الإيرانية السعودية خلال الولايتين الرئاسيتين لهاشمي
رفسنجاني ١٩٨٩-١٩٩٧

www.irdiplomacy.ir/fa/page/1902870/%D8%B1%DB%8C%D8%B4%D9%87+%D9%87%D8%A7%DB%8C+%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%86+%D8%AF%D8%B1+%D8%B1%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%B7+%D8%A7%D8%B8%D8%B1%D8%A7%D9%86+%D9%88+%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86.html

Joshua Teitelbaum, Saudi Arabia in *Middle East Contemporary Survey*, vol. 23: 1999, ed., Bruce Maddy-Weitzman (Tel Aviv: The Moshe Dayan Center, 2001), p. 515.

¹⁵⁶ James Devine, *Between Conflict and Cooperation: Accommodation in the Post-Cold War Middle East*, p. 72.

١٥٧ سيد حسين موسوي، الكوي امنيت منطقه اي در خليج فارس، تجربه ها و موانع، فصلنامه مطالعات راهبردي، سال دهم، شماره چهارم، زمستان ١٣٨٦، شماره مسلسل ٣٨، ص ٨٥٣.

F. Gregory Gause III, *Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States* (New York: Council on Foreign Relations, 1994), p. 134.

¹⁵⁸ James Devine, "Between Conflict and Cooperation: Accommodation in the Post-Cold War Middle East," in *Persistent Permeability?: Regionalism, Localism, and Globalization in the Middle East*, ed., Bassel F. Salloukh and Rex Brynen (International Political Economy of New Regionalisms Series), p. 72.

١٥٩ دره مير حيدر وسهراب عسگري، فلات قاره ايران در خليج فارس، چشم انداز ژئوپوليتيك انرژي، پژوهشهاي جغرافيايي، شماره ٤٤، بهار ١٣٨٢، ص ١٠٩.

<http://journals.ut.ac.ir/page/download-zWoL0EdV6Ik.artdl>

١٦٠ جريدة الخليج ١٩٩٢/٨/٢٥

www.emirates-islands.ae/HTM-Docs/tahqeeqat/15.htm

¹⁶¹ Hooshang Amirahmadi, *Small islands, big politics: the Tonbs and Abu Musa in the Persian Gulf* (New York: St. Martin's Press, 1997), p. 12.

١٦٢ يراجع بتوسع عن تاريخ الأطماع الاستعمارية الفارسية في جزيرة أبي موسى وجزر طنّب العربية: محمد حسن العيدروس، الجزر العربية والاحتلال الإيراني: نموذج للعلاقات العربية الإيرانية: دراسة وثائقية أرشيفية (القاهرة: دار الكتاب الحديث، ٢٠٠٢)، و اصغر جعفري ولداني، هفت هزار سال حاكميت ايران بر جزاير تنب و ابوموسي، پژوهشنامه علوم سياسي، شماره ٤، پاييز ١٣٨٥، ص ٢٥-١.

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/73513850401.pdf

Mohamad Hilal Al-Kaabi, *The question of Iranian occupation of the islands, Greater Tunb, Lesser Tunb and Abu Musa belonging to the United Arab Emirates*, Carlisle Barracks, PA : U.S. Army War College, 1994, p. 72-81:

www.dtic.mil/cgi-bin/GetTRDoc?AD=ADA280066

١٦٣ انظر: البيان الختامي للدورة الثالثة عشرة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، دولة الإمارات العربية المتحدة - أبو ظبي، ٢٧-٢٩ جمادى الآخرة ١٤١٣ هـ/ ٢١-٢٣ ديسمبر ١٩٩٢ م.

www.gcc-sg.org/indexc4b9.html?action=Sec-Show&ID=115

١٦٤ عبد الوهاب عبدول، أزمة الجزر العربية الثلاث بين وضوح الموقف الإماراتي وتناقض الموقف الإيراني، ندوة جزر السلام: ندوة رأس الخيمة التاريخية الرابعة ٣٠ نوفمبر إلى الأول من ديسمبر ١٩٩٤، رأس الخيمة: مركز الدراسات والوثائق، ٢٠٠١، ص ١١١-١٥٦.

www.emirates-islands.ae/HTM-Docs/nadawat/1.htm

وسيد علي حق شناس، حاکمیت تاریخی ایران بر جزایر تنب و بوموسی (تهران: انتشارات سنا، ۱۳۸۹)، ص ۱۰۷.

۱۶۵ ابراهیم عراقیه، نویدها و زندهای ایران در حاکمیت جزایر سه گانه خلیج فارس، پایگاه خبری تحلیلی جهان نیوز، ۶ آبان ۱۳۸۷/۲۷ اکتبر ۲۰۰۸:

www.jahannews.com/vdcg3u9w.ak9tu4prra.html

Kouros Ahmadi, *Islands and International Politics in the Persian Gulf: Abu Musa and the Tunbs in Strategic Perspective*, Durham Modern Middle East and Islamic World Series; 12 (London; New York: Routledge, 2008) p. 165.

۱۶۶ یوسف الشریف، آمریکا هل تحارب في سبيل أبو موسی؟، روز النيوسف، ۱۹۹۲/۹/۲۱

www.emirates-islands.ae/HTM-Docs/nezaa/p-3/05.htm

و آمریکا ترفض استخدام إيران القوة؛ الجزر الإماراتية المحتلة أمام الجمعية العامة، جريدة الحياة للندن، ۱۹۹۲/۹/۳۰

www.emirates-islands.ae/HTM-Docs/nezaa/p-3/08.htm

۱۶۷ کامران طارمی، دیدگاه ها و سیاست های ایران در مورد امنیت در خلیج فارس: خاستگاه ها، تحولات، و ناکامی ها، مجله دانشکده حقوق و علوم سیاسی، شماره ۷۱، بهار ۱۳۸۵، ص ۱۰۷-۱۰۹

http://journals.ut.ac.ir/page/download-uuaJYcaYU80.artdl

Michael S. Grogan, *National Security Imperatives and the Neorealist State: Iran and Realpolitik* (Master's Thesis, Naval Postgraduate School, Monterey, California, December 2000), pp. 160-165:

www.dtic.mil/cgi-bin/GetTRDoc?AD=ada386402

¹⁶⁸ See Anthony H. Cordesman, *Saudi Arabia Enters the Twenty-First Century: The Political, Foreign Policy, and Energy Dimensions* (London: Praeger, 2003), p. 44-51.

¹⁶⁹ Hassan Hamdan Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World, Foreign Policy Dilemma of Small States*, (London: Saqi Books, 1994), p. 105.

¹⁷⁰ See Oksana Antonenko, "Russia's Military Involvement in the Middle East," *Middle East Review of International Affairs*, Vol. 5, No. 1. (March 2001), pp. 31-46: <http://meria.idc.ac.il/journal/2001/issue1/antonenko.pdf>

Michael Eisenstadt, "Russian Arms and Technology Transfers to Iran: Policy Challenges for the United States," *Arms Control Today*, March 2001: www.armscontrol.org/print/807

and Lionel Beehner, "Russia-Iran Arms Trade," *Council on Foreign Relations*, November 1, 2006: www.cfr.org/iran/russia-iran-arms-trade/p11869

¹⁷¹ Anthony H. Cordesman, *Iran's Military Forces in Transition: Conventional Threats and Weapons of Mass Destruction* (London: Praeger Publishers, 1999), p. 308.

¹⁷² —, *Iran's Developing Military Capabilities* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies Press, 2005), p. 129.

۱۷۳ خلال الفترة بين عامي ۱۹۸۸-۱۹۹۲، قامت العربية السعودية بشراء ما يقرب من ضعف ما اشترته طهران من الأسلحة التقليدية. وفي العام ۱۹۹۱، كانت النفقات العسكرية للرياض أكثر من ستة أضعاف مثيلتها في إيران، وفي العام ۱۹۹۲ كانت أكثر بما يزيد على ثمانية أضعاف منها لدى الإيرانيين. كما أن حصول السعوديين على أنظمة أميركية أكثر تطوراً قدم لهم ميزة نوعية كبيرة. انظر:

من الراديكالية إلى البراغماتية: العلاقات الإيرانية السعودية خلال الولايتين الرئاسيتين لهاشمي
رفسنجاني ١٩٨٩-١٩٩٧

Anthony H. Cordesman, "Military Expenditures and Arms Transfers in the Gulf," paper presented at Royal Institute of International Affairs conference at Chatham House, London, on "The Gulf: International Business and Competing Foreign Interests," 25-26 November 1996 (hereafter RIIA Gulf Conference) p. 36.

١٧٤ سعيد تائب، الزام تحول در نگاه منطقه اي ايران، مطالعات اوراسيائي مركزي، سال دوم،
شماره ٥، زمستان ١٣٨٨، ص ٥٦:

www.sid.ir/Fa/VEWSSID/J_pdf/40213880509.pdf

١٧٥ لطفیان سعیده، ایران و خاورمیانه: انتخاب های دشوار و موضوعیت واقع گرایی، فصلنامه
سیاست، دوره ٣٨، شماره ٣، پائیز ١٣٨٧، ص ١٩٩:

<http://journals.ut.ac.ir/page/download-gFDA-wRctRc.artdl>

William Judd, A Reassessment of U.S. Strategic Interests in the Post-Gulf War, *Middle East Journal* 50 (Winter 1996), p. 26:

http://dlynx.rhodes.edu/jspui/bitstream/10267/13656/1/Modus_Vivendi_1995.pdf

١٧٦ انظر على سبيل المثال: البيان الختامي للدورة الرابعة عشرة للمجلس الأعلى لدول مجلس
التعاون، المملكة العربية السعودية، ٧-٩ رجب ١٤١٤ هـ/٢٠-٢٢ ديسمبر ١٩٩٣:

www.gcc-sg.org/indexd30a.html?action=Sec-Show&ID=116

والبيان الختامي للدورة الخامسة عشرة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، المنامة - مملكة
البحرين، ١٧-١٩ رجب ١٤١٥ هـ، ١٩-٢١ ديسمبر ١٩٩٤ م:

www.gcc-sg.org/indexb528.html?action=Sec-Show&ID=117

And Trita Parsi, *Iran and The Persian Gulf Monarchies; a study of the pre- and post-Khatami eras*, Stockholm University, Department of Political Science, Springterm 1999, p. 12:

www.tritaparsi.com/persianguf.PDF

١٧٧ كانت هناك بالفعل محادثات، مهدت لها قطر، بين إيران والإمارات العربية المتحدة في الدوحة
في شهر نوفمبر من عام ١٩٩٥، لكنها لم تحقق سوى القليل، حيث انسحب الوفد الإماراتي نتيجة
تصلب الموقف الإيراني. انظر: بيروز مجتهدزاده، نامه مجتهدزاده به اوباما در خصوص جزاير
سه گانه، تهران، ١ ژوئيه ٢٠١٢: <http://persiangufut.blogfa.com/post/515>

And Richard N. Schofield, "Border Disputes in the Gulf: Past, Present and Future,"
in Gary G. Sick and Lawrence G. Potter, eds., *The Persian Gulf at the Millennium: Essays in Politics, Economy, Security, and Religion* (London: St Martin's, 1997), p. 154.

١٧٨ كورش زعيم، پشتيباني اوباما از ادعاي امارات و برنامه كوچك سازي ايران؛ نقدي بر بيانيه
اوباما و شيخ ابو ظبي، روزنامه انقلاب اسلامي در هجرت، جمعه، ٢٣ تير ١٣٩١/١٣ ژوئيه
٢٠١٢:

www.engehabe-

eslami.com/%DA%AF%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%B4%D8%A7%D8%AA-%D9%88-%D8%AA%D8%AD%D9%84%DB%8C%D9%84-%D9%87%D8%A7/15456-2012-07-20-14-56-08.html

Pirouz Mojtahed-Zadeh, *Boundary Politics and International Boundaries of Iran* (Boca Raton, Florida: Universal Publishers, 2006), p. 367.

١٧٩ امارات؛ بزرگترین دلال تجارت خارجی ایران!، ماهنامه گزارش، شماره ٥٥، شهریور ١٣٧٤، ص ٢٤-٢٦: www.noormags.com/view/fa/articlepage/481980

And M. Mahmood, *The political system of the Islamic Republic of Iran* (Delhi: Kalpaz Publications, 2006), p. 111.

١٨٠ محمد السعيد إدريس، إيران قوة إقليمية عظمى: الخليج والأزمة النووية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٥، المجلد ٤١، يوليه ٢٠٠٦:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221724&eid=327>

And Diplomats: Iranian President To Visit Saudi Arabia, *Associated Press*, May. 20, 1993:

www.apnewsarchive.com/1993/Diplomats-Iranian-President-To-Visit-Saudi-Arabia/id-c501ba70ba0d8005923fb8a28368d114

١٨١ انظر: أحمد منيسي، العلاقات البحرينية-الإيرانية بين أزمت الماضي وآفاق المستقبل، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ٣١ فبراير ٢٠٠٣:

www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1473&lang

Kenneth Katzman, "Bahrain: Reform, Security and U.S. Policy," Congressional Research Service (April 26, 2010), p. 9:

<http://fpc.state.gov/documents/organization/150185.pdf>

¹⁸² Perry D. Jamieson, *Khobar Towers: Tragedy and Response* (Washington, D.C.: Air Force History and Museums Program, 2008), p. 255.

١٨٣ انظر: عمرو ثابت، الاحتواء المزيج وما وراءه: تأملات في الفكر الإستراتيجي الأمريكي (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية، الطبعة الأولى يناير ٢٠٠١)، ص ٨٥-١، وإيران و عراق: مهار "دوگانه" و بازار نفت، مجله سياست خارجي، شماره ٤١، ١٣٧٦، ص ٢١٥-٢٢٤:

www.ensani.ir/fa/content/97622/default.aspx

And H. L. MYERS, *The U.S. policy of Dual Containment Toward Iran and Iraq in Theory and Practice*, A Research Report Submitted to the Faculty, In Partial Fulfilment of the Curriculum Requirements, Maxwell Air Force Base, Alabama, April 1997(Air War College/ Air University), pp. 1-49:

www.au.af.mil/au/awc/awcgate/awc/97-139.pdf

١٨٤ محمد علي مهدي راد ورسول جعفریان، با کاروان عشق - گزارشی از حج در سال ١٣٧٢ (چاپ اول، تهران، نشر مشعر، ١٣٧٢)، ص ١٩٨:

<http://old.hajj.ir/hadjwebui/library/wfViewBookPage.aspx?bookId=1430&pageNumber=90>

F. Gregory Gause III, *Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States*, p. 136.

¹⁸⁵ Reza Ekhtiari Amiri, Ku Hasnita Binti Ku Samsu and Hassan Gholipour Fereidouni, *The Hajj and Iran's Foreign Policy towards Saudi Arabia*, p. 683.

¹⁸⁶ Martin Kramer, "Khomeini's Messengers in Mecca," in Martin Kramer, *Arab Awakening and Islamic Revival*, p. 182-183.

١٨٧ محمد السعيد إدريس، إيران قوة إقليمية عظمى: الخليج والأزمة النووية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٥، المجلد ٤١، يوليه ٢٠٠٦:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221724&eid=327>

من الراديكالية إلى البراغماتية: العلاقات الإيرانية السعودية خلال الولايتين الرئاسيتين لهاشمي
رفسنجاني ١٩٨٩-١٩٩٧

١٨٨ داوود بهبودي ومحمد علي متفكر آزاد وعلي رضازاده، اثرات بي ثباتي قيمت نفت بر توليد ناخالص داخلي در ايران، فصلنامه مطالعات اقتصاد انرژی، سال هشتم، شماره ٢٠، بهار ١٣٨٨، ص ١٢: www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/43913882001.pdf

ومهران اميرمعيني وعليرضا قنبري ومهرزاد زماني، قيمت نفت خام و نقش ظرفيت مازاد توليد اويك، فصلنامه مطالعات اقتصاد انرژی، سال هشتم، شماره ٢٩، تابستان ١٣٩٠، ص ١٣٩-١٦٢: www.sid.ir/Fa/VEWSSID/J_pdf/43913902906.pdf

¹⁸⁹ Djavad Salehi-Isfahani, 'The Oil Sector after the Revolution', in Saeed Rahnema and Sohrab Behdad, eds., *Iran after the Revolution: Crisis of an Islamic State* (London: I.B. Tauris, 1995), p. 168.

١٩٠ أصرت طهران فيما يخص الحالة البحرينية، على أن الحركة الشيعية البحرينية المعارضة كانت تعمل بصورة مستقلة ودون توجيه إيراني. أما عن الخبر، فادعت إيران أنها لا علاقة لها بالحادث. وبدلاً من ذلك وجهت إيران وجماعات المعارضة الشيعية في الخليج أصابع الاتهام إلى تنظيم القاعدة، وتكهنات بمسئوليته عن أعمال العنف التي شهدتها المنطقة. انظر: حسن أبو طالب، المسألة الشيعية في المملكة السعودية، تعليقات مصرية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٤/٣/١١:

<http://acpss.ahram.org.eg/Ahram%5C2004%5C3%5C11%5CCOMM0.HTM>

وتوفيق السيف، البعد الإقليمي للمسألة الشيعية في المملكة، مدونة توفيق السيف، الأحد، الأول من

يناير، ٢٠١٢: http://talsaif.blogspot.com/2012/01/blog-post_01.html

Laurence Louër, "The Limits of Iranian Influence among Gulf Shi'a," CTC Sentinel (Combating Terrorism Center at West Point), 2 (5), May 15, 2009:

www.ctc.usma.edu/posts/the-limits-of-iranian-influence-among-gulf-shia

and Toby Craig Jones, "Embattled in Arabia: Shi'is and the Politics of Confrontation in Saudi Arabia," Occasional Paper Series, Shi'a Militancy Program, CTC Sentinel (Combating Terrorism Center at West Point), June 3, 2009, pp. 1-28:

www.humansecuritygateway.com/documents/CTC_EmbattledInArabia_ShiisAndThePoliticsOfConfrontationInSaudiArabia.pdf

١٩١ محمد رضا حافظ نيا و ابراهيم رومينا، تحول روابط ايران و عربستان و تأثير آن بر ژئوپوليتيك خليج فارس، فصلنامه تحقيقات جغرافيايي، تابستان ١٣٨٤؛ ٢٠ (٢ (پيايي ٧٧))، ص ٧٥:

www.sid.ir/Fa/VEWSSID/J_PDF/55313840203.pdf

Dilip Hiro, *Neighbors, Not Friends: Iraq and Iran after the Gulf Wars*, p. 222.

١٩٢ انظر: فيليب سيبيل لوبيز، جيوروليتيك البترول، نقله عن الفرنسية: صلاح نيوف (د. م. د. ن. د. ت، تم نشر الأصل الفرنسي في نهاية عام ٢٠٠٦) ص ٤ وما بعدها:

www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0CC4QFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.ao-

academy.org%2Fdocs%2FGeopolitique_du_petrole_0106009.doc&ei=6c9MUJaIBMaQhOffnYHYCQ&usq=AFQjCNFaRQub2yVVqk-OFUGqvR_wyeTHI&sig2=gYtkregRd6XnH3uKS1p7nA&safe=active

وابو القاسم طاهري وقاسم ترابي، جاگاه نفت در سياست خارجي و امنيتي ايلات متحده امريكا، فصلنامه مطالعات سياسي، سال سوم، شماره ١٠، زمستان ١٣٨٩، ص ١-٢٨:

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/34313891001.pdf

¹⁹³ See Mohammed Ayoob, "American Policy Toward the Persian Gulf: Strategies, Effectiveness, and Consequences," in *The International Relations of the Persian Gulf*, ed., Mehran Kamrava (Syracuse, NY: University of Syracuse Press, 2011), pp. 120-143.

۱۹۴ زهره پوستین چي، گذار از کمربند شکننده: بازسازی امنیت همیارانه در خلیج فارس، فصلنامه بین المللی ژئوپلیتیک، سال چهارم، شماره ۱۱، بهار ۱۳۸۷، ص ۱۳۰-۱۵۰:

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_PDF/73613871106.pdf

۱۹۵ انظر: البيان الختامي للدورة الحادية عشرة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، قطر - الدوحة، ۸-۵ جمادى الآخرة ۱۴۱۱ هـ/ ۲۲-۲۵ ديسمبر ۱۹۹۰م، والبيان الختامي للدورة الثانية عشرة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، الكويت، ۱۷-۱۹ جمادى الآخرة ۱۴۱۲ هـ/ ۲۳-۲۵ ديسمبر ۱۹۹۱م:

www.gcc-sg.org/index67eb.html?action=Sec-Show&ID=113

www.gcc-sg.org/index3cbe.html?action=Sec-Show&ID=114

¹⁹⁶ James Baker, "Opportunities to Build a New World Order", US Department of State Dispatch, February 11, 1991:

www.accessmylibrary.com/article-1G1-11133830/opportunities-build-new-world.html

۱۹۷ لم يكن موقف نظام مبارك من قضية الأمن في الخليج واضحاً تماماً. فرغم أنه كان يصر على استبعاد إيران من ترتيبات نظام الأمن الإقليمي الجديد، فقد قام بسحب ۳۸۰۰۰ جندي مصري من الكويت في شهر مايو أيار من العام ۱۹۹۲، وتبع ذلك الانسحاب السوري بعد شهر. لقد كانت الرؤية المصرية لأمن الخليج تنطلق من كونه جزءاً لا يتجزأ من الأمن في الشرق الأوسط الكبير. ومع حضور إيران في المشهد، لم يكن لدى مصر ما يكفي من القدرة لتلبية متطلبات منظومة الأمن في الخليج. وعلاوة على ذلك، فقد كانت إيران تعارض عملية السلام مع الصهاينة، حتى وإن كانت هذه المعارضة معارضة شكلية مُزايدة فحسب. وفي الوقت نفسه، كانت مصر تعارض أيضاً النفوذ الغربي في منطقة الخليج، ربما خوفاً من تأثيره على المدى الطويل على الرأي العام العربي والمصري. انظر على سبيل المثال:

Mohamed Kadry Said, "Potential Egyptian Contribution to a Security Framework in the Gulf," *Middle East Policy*, Fall 2004, pp. 63-72.

۱۹۸ وثيقة نص "إعلان دمشق" الموقع في العاصمة السورية دمشق، ۲۰ شعبان ۱۴۱۱ هـ/ ۷ مارس ۱۹۹۱:

www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/30/doc02.doc_cvt.htm

¹⁹⁹ Carol Berger, "Arab Ministers Discuss Regional Pact for Security, Economic Cooperation," *Christian Science Monitor*, March 6, 1991, p. 4.

²⁰⁰ See Uzi Rabi, Bahrain in *Middle East Contemporary Survey*, Vol. 15: 1991, ed., Ami Ayalon (Boulder: Westview Press, 1993), p. 332.

۲۰۱ محمد ستوده، سیاست خارجی جمهوری اسلامی ایران و ساختار نظام بین الملل، مجله علوم سیاسی - دانشگاه باقر العلوم، زمستان ۱۳۸۰ - شماره ۱۶، ص ۱۷۴، وشهرام چوبین، استراتژیک خاورمیانه پس از جنگ خلیج فارس، سایت خبرگزاری فارس، ۱۳۸۶/۳/۲۷ هـ. ش:

www.farsnews.com/newstext.php?nn=8304170090

۲۰۲ محمد السيد سليم، امنیت خلیج فارس در دوران پس از جنگ سرد در جستجوی نظمی نوین، مجموعه مقالات پنجمین سمینار خلیج فارس ۲۸ - 29 آذر ماه 1373، مرکز مطالعات خلیج

من الراديكالية إلى البراغماتية: العلاقات الإيرانية السعودية خلال الولايتين الرئاسيتين لهاشمي
رفسنجاني ١٩٨٩-١٩٩٧

فارس؛ دفتر مطالعات سياسي و بين المللي، مؤسسه چاپ وانتشارات وزارت امور خارجه (تهران: ١٣٧٤)، ص ١٦.

²⁰³ Raymond Hinnebusch, "The Middle East Regional System," in *The Foreign Policies of Middle East States*, ed., Raymond Hinnebusch and Anoushiravan Ehteshami (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2002), p. 49.

٢٠٤ محمد حسين حافظيان، ايران، عراق و ميراث جنگ، فصلنامه بين المللي روابط خارجي، سال اول، شماره اول، بهار ١٣٨٨، ص ٢٨١:

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/30813880110.pdf

وسيد داود آقايي ورضا ربراتي، تأملی بر سیاست خارجی حقوق بشري أمريكا (با نگاهی به سیاست أمريكا در قبال ايران)، فصلنامه سیاست؛ مجله دانشكده حقوق و علوم سياسي، دوره ٤٠، شماره ١، بهار ١٣٨٩، ص ٣٣-٣٥:

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/71613890122.pdf

²⁰⁵ *Iran under Rafsanjani: Seeking a new role in the world community*, CIA (October 17, 1991), p. 8: www.foia.cia.gov/docs/DOC_0000602664/DOC_0000602664.pdf

٢٠٦ باستثناء قطر التي لم يدرج بخصوصها شيء في الإحصائيات المتاحة، فقد خصصت بقية دول مجلس التعاون الخليجي مئة وسبعة وخمسين مليار دولار من ميزانياتها للإنفاق على القطاع العسكري ما بين عامي ١٩٨٩ - ١٩٩٢. ومنذ العام ١٩٩٥، استوردت دول الخليج مجتمعة سلاحا بقيمة ثلاثة وثمانين فاصل ثلاثة مليار دولار، في حين ظلت الواردات الإيرانية من السلاح عند رقم اثنين فاصل تسعة مليار دولار. انظر:

Mohsen Milani, "Iran's Gulf Policy: From Idealism and Confrontation to Pragmatism and Moderation," in *Iran and the Gulf: A Search for Stability*, ed. Jamal S. Al-Suwaidi (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1996), p. 94 and Anthony H. Cordesman, "Iranian Threats and U.S. Policy: Finding the Proper Response," Testimony before the Senate Foreign Relations Committee, October 28, 2003, p. 8:

<http://csis.org/files/media/isis/congress/ts031028cordesman.pdf>

²⁰⁷ Anwar Gargashm "Iran, the GCC States, and the UAE: Prospects and Challenges in the Coming Decade," in *Iran and the Gulf: A Search for Stability*, ed. Jamal S. Al Suwaidi, p. 139.

٢٠٨ ابو محمد عسگر خاني ومحمد رضا حق شناس، تهديدهاي منطقه اي و راهبرد تسليحاتي - امنيتي ج.ا. ايران، فصلنامه راهبرد دفاعي، سال نهم، شماره ٣٣، تابستان ١٣٩٠، ص ٨٣-٨٤:

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/4002813903303.pdf

²⁰⁹ Mordechai Abir, *Saudi Arabia: Government, Society, and the Gulf Crisis* (London: Routledge, 1993), p. 143.

²¹⁰ *FDI's (Foundation for Democracy in Iran) Weekly Newswire*, NO 21 - Sept. 23, 1996: www.iran.org/news/960923.htm

٢١١ جليل روشندل، طرح نوين برای همكاری در خليج فارس، مجموعه مقالات پنجمين سمينار خليج فارس ٢٨ - 29 آذر ماه 1373، مركز مطالعات خليج فارس؛ دفتر مطالعات سياسي و بين المللي، مؤسسه چاپ وانتشارات وزارت امور خارجه (تهران: ١٣٧٤)، ص ٣٨،

And Kenneth Katzman et al., *Iran's Threat to the Strait of Hormuz*, CRS Report for Congress, Congressional Research Service, January 23, 2012, CRS 7-5700, pp. 1-20: www.fas.org/sgp/crs/mideast/R42335.pdf

²¹² Hugo McPherson et al., *Emerging Threats to Energy Security and Stability*; Proceedings of the NATO Advanced Research Workshop on Emerging Threats to Energy Security and Stability, London, United Kingdom, from 23 to 25 January 2004 - NATO Security Through Science Series C: v. 1, p. 250.

²¹³ See Abdulaziz Sager, "Political Reform Measures from a Domestic GCC Perspective," in "*Constitutional Reform and Political Participation in the Gulf*," eds. Abdulhadi Khalaf and Giacomo Luciani (Dubai: Gulf Research Center, 2006), pp. 17-32:

www.princeton.edu/~gluciani/pdfs/Constitutional%20Reform%20and%20Political%20Participation.pdf

²¹⁴ Neil Partrick, "*Nationalism in the Gulf States*," LSE Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States Research Paper 5 (London: London School of Economic, 2009), pp. 1- 38: <http://webfirstlive.lse.ac.uk/government/research/resgroups/kuwait/documents/NeilPartrick.pdf>

²¹⁵ Atif Abdullah Sukkar, *Political reform and its impacts on political stability : a case study of the Kingdom of Saudi Arabia during the period from 1990 to 2010*, PhD thesis, Victoria University, 2010, pp. 161-213: http://vuir.vu.edu.au/17748/1/Atif_Sukkar.pdf

٢١٦ انظر حول الادعاءات الإيرانية بحقوق تاريخية في الجزر الإماراتية: حسن زنديه ومحمود عرب اسماعيلي وسلمان قاسميان، روند شكل گيري مساله جزاير سه گانه، پژوهش هاي ايرانشناسي، سال اول، شماره اول، پاييز و زمستان ١٣٩٠، ص ٩٥-١١٨:

www.sid.ir/Fa/VEWSSID/J_pdf/4013313900107.pdf

٢١٧ انظر: پيروز مجتهد زاده وزهرا احمدي پور وطهمورث حيدري موصولو، تبين ادعاهاي امارات متحده عربي نسبت به جزاير سه گانه ايراني از سال ١٩٩٢ ميلادي، فصلنامه ژئوپوليتيك، سال هشتم، شماره اول، بهار ١٣٩١، ص ٤٢-٨١:

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/73613912502.pdf

Saif Mohammad Obaid, "*Britain's Withdrawal from the Gulf, with Particular Reference to the Emirates*," Ph.D. thesis (University of Durham, 1992), pp. 343-345 and Mohamad H. Al-Kaabi, *The Question of Iranian Occupation of the Islands, Greater Tunb, Lesser Tunb, and Abu Musa Belonging to the United Arab Emirates* (U.S. Army War College Strategic Research project, 1994), pp. 72-81: http://theses.dur.ac.uk/6021/1/6021_3372.PDF and www.dtic.mil/cgi-bin/GetTRDoc?AD=ADA280066

²¹⁸ John Duke Anthony, "Strategic Dynamics of Iran-GCC Relations." in "*Industrialization in the Gulf: A socioeconomic Revolution*," eds. Jean-Francois Seznec and Mimi Kirk, Georgetown University, Center for Contemporary Arab Studies; Routledge, 2010, p. 89:

<http://ncusar.org/publications/Publications/2010-08-04-Strategic-Dynamics-Iran-GCC.pdf>

²¹⁹ Joseph Kostiner, *The GCC States and the Security Challenges of the Twenty-First Century*, The Begin-Sadat Center for Strategic Studies, Bar-Ilan University, Ramat Gan, Israel, September 2010, p. 30: www.biu.ac.il/SOC/besa/MSPS86.pdf

من الراديكالية إلى البراغماتية: العلاقات الإيرانية السعودية خلال الولايتين الرئاسيتين لهاشمي
رفسنجاني ١٩٨٩-١٩٩٧

٢٢٠ سيد مصطفي مدني، تفاوتها و تعارضها در حوزه ژئوپولتيك خليج فارس، مجله پژوهشي علوم انساني دانشگاه اصفهان، جلد بيستم، شماره ١، سال ١٣٨٥، ص ١٦٦:

www.sid.ir/Fa/VEWSSID/J_pdf/56713850107.pdf

Mohamed Abdullah Al Roken, "Dimensions of the UAE-Iran Dispute over Three Islands." in "United Arab Emirates: A New Perspective," (eds.) Ibrahim Abed and Peter Hellyer (United Arab Emirates: Trident Press), p. 195:
www.uaeinteract.com/uaeint_misc/pdf/perspectives/09.pdf

٢٢١ البيان الصحفي الصادر عن الدورة السادسة والستين للمجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي، الرياض (٩-١٠ نو القعدة ١٤١٨ هـ/٧-٨ مارس ١٩٩٨ م)، والبيان الصحفي الصادر عن الدورة السابعة والستين للمجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي، الرياض (٤ ربيع الأول ١٩١٩ هـ/٢٨ يونيو ١٩٩٨ م):

www.gcc-sg.org/indexe802.html?action=Sec-Show&ID=173

www.gcc-sg.org/index6089.html?action=Sec-Show&ID=174

٢٢٢ محمد صادق كوشكي ومريم ناظم پور، بررسي چالشها و موانع دروني دموكراسي در خاورميانه با تاكيد بر كشور بحرين، فصلنامه تحقيقات سياسي و بين المللي، شماره پنجم، زمستان ١٣٨٩، ص ١٦١-١٧٠:

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/27113890506.pdf

٢٢٣ علي آدمي، بحران بحرين و امنيت منطقه اي جمهوري اسلامي ايران، فصلنامه راهبرد، سال بيست و يكم، شماره ٦٢، بهار ١٣٩١، ص ١٤١-١٦٨:

www.sid.ir/FA/VEWSSID/J_pdf/25013916206.pdf

²²⁴ Shahram Chubin, *Iran and Saudi Arabia in the Balance of Power in the Gulf* (London: Oxford University Press, 1996), pp. 34-35.

²²⁵ Robert Lowe and Claire Spencer (eds.), *Iran, Its Neighbours and the Regional Crises: A Middle East Programme report*, Chatham House, Royal Institute of International Affairs, London, 2006, p. 38:
[www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=6&cad=rja&ved=0CF4QFjAF&url=http%3A%2F%2Fkms2.isn.ethz.ch%2Fserviceengine%2FFiles%2FEINIRAS%2F99328%2Fpublicationdocument_singledocument%2F6d98954d-1935-42e4-b29f-](http://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=6&cad=rja&ved=0CF4QFjAF&url=http%3A%2F%2Fkms2.isn.ethz.ch%2Fserviceengine%2FFiles%2FEINIRAS%2F99328%2Fpublicationdocument_singledocument%2F6d98954d-1935-42e4-b29f-a7bce1820894%2Fen%2F3376_iran0806%255B1%255D.pdf&ei=BVPpUNSDbYq)

[a7bce1820894%2Fen%2F3376_iran0806%255B1%255D.pdf&ei=BVPpUNSDbYqp0AW0qYDgAw&usq=AFQjCNEZh93rW5d5-6ixWnUmFMk-eHTCag&sig2=Cf1dxSjGSs46ACBxYJYqSQ&bvm=bv.1355534169.d.d2k](http://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=6&cad=rja&ved=0CF4QFjAF&url=http%3A%2F%2Fkms2.isn.ethz.ch%2Fserviceengine%2FFiles%2FEINIRAS%2F99328%2Fpublicationdocument_singledocument%2F6d98954d-1935-42e4-b29f-a7bce1820894%2Fen%2F3376_iran0806%255B1%255D.pdf&ei=BVPpUNSDbYqp0AW0qYDgAw&usq=AFQjCNEZh93rW5d5-6ixWnUmFMk-eHTCag&sig2=Cf1dxSjGSs46ACBxYJYqSQ&bvm=bv.1355534169.d.d2k)

٢٢٦ روح الله رمضاني، درك سياست خارجي ايران، فصلنامه بين المللي روابط خارجي، سال اول، شماره اول، بهار ١٣٨٨، ص ١٣:

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/30813880101.pdf

Paul Aarts and Joris van Duijne, "Saudi Arabia after US-Iranian Détente: Left in the Lurch?" *Middle East Policy*, Vol. 16, No. 3 (2009), p. 65 and Fred Halliday, *Arabs and Persians beyond the geopolitics of the Gulf*, Cemoti: cahiers d'études sur la Méditerranée orientale et le monde Turco-Iranien, 22, 1996, pp. 251-276:
<http://dare.uva.nl/document/224147>, <http://cemoti.revues.org/143>

²²⁷ Mark Bucknam and Frank Esquivel, *Saddam Hussein and the Iran-Iraq War*, Paper submitted to the National Defence University National War College, 2001, p. 10: www.dtic.mil/cgi-bin/GetTRDoc?AD=ADA441842

²²⁸ Ellinor Zeino-Mahmalat, *Saudi Arabia's and Iran's Iraq Policies in the Post-Gulf War Era: Rethinking Foreign Policy Analysis in the Gulf at the Intersection of Power, Interests, and Ideas*, Doctoral Dissertation, University of Hamburg, 2012, p. 108:

<http://ediss.sub.uni-hamburg.de/volltexte/2012/5825/pdf/Dissertation.pdf>

²²⁹ Kenneth Katzman, "Iraq's Opposition Movements," Congressional Research Service, March 26, 1998, pp. 1-6: www.au.af.mil/au/awc/awcgate/crs/98-179.pdf

۲۳۰ انظر: همایون الهی وزهره پوستین چی، شکل بندي امنيت هميارانه در خليج فارس، فصلنامه سياست؛ مجله دانشکده حقوق و علوم سياسي، دوره ۳۸، شماره ۴، زمستان ۱۳۸۷، ص ۱۱۳-۱۳۲:

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/71613870407.pdf

ومحمود واعظي، نقش قدرت هاي بزرگ در منطقه خليج فارس و چالش هاي هژموني امريکا، فصلنامه بين المللی روابط خارجی، سال دوم، شماره ششم، تابستان ۱۳۸۹، ص ۷-۴۷:

www.sid.ir/FA/VEWSSID/J_pdf/30813890601.pdf

James Devine, "Ahmadinejad and the GCC: Change and Continuity in Iran's Foreign Policy," Paper presented at the annual meeting of the International Studies Association 48th Annual Convention, Hilton Chicago, CHICAGO, IL, USA, Feb 28, 2007, p. 20:

http://citation.allacademic.com/meta/p_mla_apa_research_citation/1/8/1/4/3/pages181435/p181435-20.php

۲۳۱ مهدي جاوداني مقدم، هلال شيعي بازيايي هويت يا توهم توطئه، فصلنامه خط اول، سال دوم، شماره ۴، بهار ۱۳۸۷، ص ۱۷:

www.ensani.ir/storage/Files/20120325162256-1073-20.pdf

Daniel Byman et al., "Coercing Saddam Hussein: Lessons from the Past," *Survival* 42, No. 3 (Autumn 1998), p. 136:

www18.georgetown.edu/data/people/dlb32/publication-31954.pdf

²³² David Wurmser, *Tyranny's Ally: America's Failure to Defeat Saddam Hussein* (Washington, D.C.: AEI Press, 1999), p. 73.

²³³ W. Andrew Terrill, "Nationalism, Sectarianism, and the Future of the U.S. Presence in Post-Saddam Iraq," Carlisle, PA: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, 2003, p. 8: www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdf/files/pub180.pdf

²³⁴ F. Gregory Gause III, "Saudi Arabia: Desert Storm and After," in *The Middle East after Iraq's Invasion of Kuwait*, (ed.) Robert O. Freedman (Gainesville: University Press of Florida, 1993), p. 207; see also, by the same author, "The Gulf War as Arab Civil War," in *The Gulf War of 1991 Reconsidered*, (ed.) Andrew J. Bacevich and Efraim Inbar (London; Portland: Frank Cass, 2003), p. 33.

²³⁵ See Daniel Byman, "Proceed With Caution: U.S. Support for the Iraqi Opposition," *Washington Quarterly*, Vol. 22, No. 3, Summer 1999, pp. 23-38:

<http://www18.georgetown.edu/data/people/dlb32/publication-32009.pdf>

۲۳۶ السيد عبد المنعم المراكبي، حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق: الأكراد: دراسة حالة، ۱۹۸۸-۱۹۹۶ (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ۲۰۰۱)، ص ۲ وما بعدها. ۲۳۷ زهرا پیشگاهی فرد و بهادر زارعی، تأثیر نظم ژئوپلیتیکی اسلام بر سیاست خارجی ایران، پژوهش های جغرافیایی، شماره ۶۱، پائیز ۱۳۸۶، ص ۱۲۲-۱۲۳:

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/51913866109.pdf

²³⁸ See Theodore William Karasik, *Azerbaijan, Central Asia, and Future Persian Gulf Security*, RAND Note, N-3579-AF/A. Santa Monica, CA: RAND, 1993, pp. 21-54: www.dtic.mil/dtic/tr/fulltext/u2/a282493.pdf

²³⁹ See Edmund Herzig, "Regionalism, Iran and Central Asia," *International Affairs*, vol. 80, no. 3 (May 2004), pp. 503-517 and Mai Yamani, "Saudi Arabia and Central Asia: The Islamic Connection," in *From the Gulf to Central Asia: Players in the New Great Game*, (ed.) Anoushiravan Ehteshami (Exeter: University of Exeter Press, 1994), pp. 47-57: www.chathamhouse.org/sites/default/files/public/International%20Affairs/Blanket%20File%20Import/inta_395.pdf

²⁴⁰ Anthony H. Cordesman, "Saudi Security and the War on Terrorism: Internal Security Operations, Law Enforcements, Internal Threats, and the Need for Change," Rough Draft Circulated for Comment and Discussion, Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies, April 22, 2002, pp. 25-31: www.mafhoum.com/press3/94P8.pdf

²⁴¹ Pirouz Mojtahed-Zadeh, "Iranian Perspectives on the Caspian Sea and Central Asia", in *Central Eurasian Water Crisis: Caspian, Aral, and Dead Seas*, ed. Iwao Kobori and Michael H. Glantz (Tokyo: United Nations University Press, 1998), p. 121.

²⁴² Bayram Sinkaya, *Conflict and Cooperation in Turkey-Iran Relations: 1989-2001*, M.A Thesis submitted to the Graduate School of Social Sciences of Middle East Technical University, January 2004, pp. 95-103: www.academia.edu/207893/Conflict_and_Cooperation_in_Turkey_-_Iran_Relations_1989_-_2001

۲۴۳ کیهان برزگر، منطقه گرایی در سیاست خارجی ایران، *مطالعات اوراسیایی مرکزی*، سال دوم، شماره ۵، زمستان ۱۳۸۸، ص ۲۶-۲۷.

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/40213880502.pdf

Shireen Hunter, *Iran, between the Gulf and the Caspian basin: strategic and economic implications* (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2000), p. 38.

²⁴⁴ See Farkhod Tolipov, "The Foreign Policy Orientations of Central Asian States: Positive and Negative Diversification," in *Eager Eyes Fixed on Eurasia, Vol. 1: Russia and Its Neighbors in Crisis*, (ed.) Akihiro Iwashita (Hokkaido: Slavic Research Centre, Hokkaido University, 2007), pp. 23-40: http://src-h.slav.hokudai.ac.jp/coe21/publish/no16_1_ses/02_tolipov.pdf

۲۴۵ پیروز مجتهد زاده و رضا حسین پور پویان وید الله کریمی پور، تحلیل و بررسی همپوشی سیاست خارجی جمهوری اسلامی ایران در تعامل با جمهوری آذربایجان با واقعیت‌های ژئوپلیتیک، *فصلنامه مدرس علوم انسانی*، دوره ۱۲، شماره ۲، تابستان ۱۳۸۷، ص ۲۳۵-۲۳۷.

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/53413875709.pdf

Kenneth Katzman and James Nichol, *Iran: Relations With Key Central Asian States*, CRS Report for Congress, Library of Congress, Congressional Research Service, July 23, 1998, pp. 1-6 and Edward C. Chow and Leigh E. Hendrix, "Central Asia's

Pipelines: Field of Dreams and Reality," (NBR Special Report, The National Bureau of Asian Research, No.23, September 2010), pp. 31-42:
www.policyarchive.org/handle/10207/bitstreams/702.pdf and
http://csis.org/files/publication/1009_EChow_LHendrix_CentralAsia.pdf

۲۴۶ مهدي سنایي وفاطمه عطري سنگري، مقایسه تحلیلی سیاست خارجی ایران و روسیه در آسیای مرکزی، مطالعات اوراسیای مرکزی، مرکز مطالعات عالی بین المللی؛ دانشکده حقوق و علوم سیاسی، سال چهارم، شماره ۹، پاییز و زمستان ۱۳۹۰، ص ۲۳-۲۸:

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/4021390902.pdf

²⁴⁷ Shireen T. Hunter, "Religion, Politics and Security in Central Asia," *SAIS Review*, vol. 21, no. 2 (Summer-Fall 2001), pp. 65-90 and International Crisis Group (ICG), *Azerbaijan: Independent Islam and the State*, 25 March 2008, Europe Report N°191, 1-20:

www.crisisgroup.org/~media/Files/europe/191_azerbaijan_independent_islam_and_the_state.pdf

²⁴⁸ David M. Abramson, *Foreign Religious Education and the Central Asian Islamic Revival: Impact and Prospects for Stability* (Washington, D.C.: Central Asia-Caucasus Institute and Silk Road Studies Program, March 2010), pp. 16-47:
www.silkroadstudies.org/new/docs/silkroadpapers/1003Abramson.pdf

²⁴⁹ Adam Tarock, *Iran's Foreign Policy Since 1990: Pragmatism Supersedes Islamic Ideology* (New York: Nova Science Publishers Inc., 1999), p. 131.

۲۵۰ محمد رضا حافظ نیا و محمد حسین افشردی، تحلیل ژئوپلیتیک قفقاز؛ بستری برای تدوین سیاست خارجی مناسب تر در منطقه، پژوهشهای جغرافیایی، شماره ۴۲، بهار ۱۳۸۱، ص ۲۷-۳۵:
www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/51913814201.pdf

Mohiaddin Mesbahi, "Regional and Global Powers and the International Relations of Central Asia," in *The Making of Foreign Policy in Russia and the New Independent States of Eurasia*, eds., Adeed Dawisha and Karen Dawisha (London/New York: M.E. Sharpe, 1995). p. 237.

²⁵¹ Shireen T. Hunter, *Iran's Foreign Policy in the Post-Soviet Era: Resisting the New International Order*, p. 174.

²⁵² Bobi Pirseyedi, *The Small Arms Problem in Central Asia: Features and Implications* (Geneva, Switzerland: UNIDIR, United Nations Institute for Disarmament Research, 2000), p. 45, and 96.

²⁵³ R. Craig Nation, *War in the Balkans, 1991-2002* (Carlisle Barracks, PA: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, August 2003), p. 214:
www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/00117.pdf

²⁵⁴ Leigh Nolan, *Afghanistan, Education, and the Formation of the Taliban* (Boston: The Fletcher School, Tufts University, M.A. thesis, January 2006), pp. 19-47:
www.ariaye.com/english/b.pdf

²⁵⁵ Amir Haji-Yousefi, "Iran's Foreign Policy in Afghanistan: The Current Situation and Future Prospects," *South Asian Studies*, Vol. 27, No. 1, January-June 2012, pp. 65-67:

http://pu.edu.pk/images/journal/csas/PDF/4.%20Dr.%20Amir%20M.%20Haji%20Yousefi_January-June%202012.pdf

من الراديكالية إلى البراغماتية: العلاقات الإيرانية السعودية خلال الولايتين الرئاسيتين لهاشمي
رفسنجاني ١٩٨٩-١٩٩٧

²⁵⁶ J. Millard Burr and Robert O. Collins, *Revolutionary Sudan: Hasan Al-Turabi and the Islamist State, 1989-2000* (Leiden, The Netherlands: Brill, 2003), pp. 79-86.
٢٥٧ مجيد توسلي ركن آبادي ونيماء رضايي، تأثير ساختار حزبي بر سياست خارجي اسرائيل در
قبال جمهوري اسلامي ايران، ص ١٥٣:

www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/27113890306.pdf

Shaul Bakhash, "Iran since the Gulf War," in *The Middle East and the Peace Process: The Impact of the Oslo Accords*, eds., Robert Owen Freedman (Gainesville, FL, U.S.A.: University Press of Florida, 1998), p. 258.

٢٥٨ سيد داود آقايي، سازه انگاري و سياست خارجي جمهوري اسلامي ايران در قبال اسرائيل،
فصلنامه سياست؛ مجله دانشكده حقوق و علوم سياسي، دوره ٣٩، شماره ١، بهار ١٣٨٨، ص ٩-

١٠: www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/71613880108.pdf

Dore Gold et al. (eds.), *Iran, Hizbullah, Hamas and the Global Jihad: A New Conflict Paradigm for the West* (Jerusalem: Jerusalem Center for Public Affairs, 2007), pp. 7-81: <http://jcpa.org/text/iran-hizbullah-hamas.pdf>

²⁵⁹ Steven Emerson, "Saudi Arabia: Friend or Foe in the War on Terror," testimony before the United States Senate Judiciary Committee, Washington, D.C., Nov. 8, 2005, pp. 17-21:

www.investigativeproject.org/documents/testimony/324.pdf

٢٦٠ البيان الختامي للقمة الخليجية، الكويت ٢٠-٢٢ ديسمبر كانون الأول ١٩٩٧:

www.gcc-sg.org/index1bf6.html?action=Sec-Show&ID=120